المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

النفط في الحروب الأمريكية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

إعداد الطالب:

بوقراط محمد لمين

إشراف الأستاذ:

د. خيدر محمد كريم

السنة الجامعية:

2015-2014

بسم اللّه الرحمـــــــن الرحـــــــــيم

سورة فاطر/الأية 28

صدق اللّه العظيـــــــــم

إهداء

الى من كان دعاؤهم سر نجاحي، وحنانهم بلسم جراحي، ومن في أحضانهم عرفت معنى الحياة والنجاح اليك يا امي الحنونة ويا أبي الغالي حفظكما الله وأطال في عمركما.

إليكم يا أعز إخوتي: مريم، عزيز، خالد، سفيان .

وإلى أطفالهم: سارة، محمد، ريمة، روان، إياد.

وإلى جميع أصدقاء دربي وكل من أحبني وكان عونا لي.

محمد لمين

شكر وتقدير

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل

كما لا يفوتني التوجه بالشكر والعرفان للأستاذ

"خيدر محمد كريم" الذي لم يدخر أية فرصة بتوجيهي

لإتمام هذا العمل.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الى الأستاذة القديرة

"سكينة داعية " عرفانا بجميل صُنعها وتقديرا لفضلها.

وأشكر كل من قدم لي عونا من قريب او بعيد في سبيل إتمام

هذا العمل.

حمد لمين

جدول المختصرات

EIA	Energy Information Administration	إدارة معلومات الطاقة
BTU	British Thermal Unité	وحدة حرارية بريطانية
BP	British Petroleum	بريتيش بتروليوم
SPD	Strategic Partnership Dialogue	حوار الشراكة الاستراتيجية
OPEP	Organisation Des Pays Exportateurs de Pétrole	منظمة الدول المصدرة للبترول
AOIG	Africa Oil Intuitive Group	مجموعة مبادرة النفط الإفريقي
OCDE	Organisation de Coopération et Dévelopement Economique	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CENTCOM	United State Central Command	القيادة الوسطى المركزية
NEPDG	Group National Energy Policy Devlopment	المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة
AFRICOM	United States Africa Command	قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا
EUCOM	United states Europe Command	قيادة القوات الأمريكية في اوروبا
PACOM	United states Pacific Command	قيادة القوات الأمريكية في البحر الهادئ
LURD	Liberians United for Reconciliation and Democracy	الحركة الليبيرية من أجل المصالحة والديمقراطية
MODEL	The Movement for Democracy in Liberia	حركة من اجل الديمقراطية في ليبيريا
PSI	Pan Sahel Initiative	مبادرة بان الساحل
TSCTI	The Trans-Saharan Counter terrorism Initiative	مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء
AQMI	Al-Qaïda au Maghreb Islamique	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
GSPC	Le Groupe Salafiste pour la Prédication et le Combat	الجماعة السلفية للدعوة والقتال
SOUTHCOM	United States Southen Command	القيادة الجنوبية للقوات الأمريكية

ملخص الدراسة

تناولت دراستنا أهم ركيزة اعتمدتها السياسة الأمريكية المعاصرة في حروبها، والمندرجة ضمن استراتيجيتها الشاملة، الا وهو النفط. بحيث أولت أهمية كبيرة للبعد الخارجي في أمن الطاقة الأمريكي الأمر الذي يظهر تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارتي جورج بوش الابن، إذ مزجت سياسات الطاقة لإدارته بين القوة العسكرية في الحرب على الإرهاب وأمن الطاقة بتأمين مصادرها الخارجية وإمداداتها عموما والنفط خصوصا، وباسم الأمن القومي لجأت حكومة بوش الابن إلى البعد العسكري باعتبارها إحدى أدوات تنفيذ سياستها الخارجية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة، وكذا المنشآت وامدادات الطاقة إلى السوق العالمية عموما والأسواق الأمريكية خصوصا، وبالتالي فإنها تبنت سياسة خارجية نشطة هدفت من خلالها وبصورة رئيسية إلى التوجه نحو مناطق جديدة ذات الوفرة النفطية كبديل عن المناطق التقليدية على غرار الشرق الأوسط، التي كانت تعتمد عليه بصفة متعاظمة، لكثرة المشاكل التي تواجهها تلك المنطقة وارتفاع تكلفة الاعتماد الأمريكي على الطاقة المستخرجة منها، لذا توجهت الولايات المتحدة إلى الدول الإفريقية ذات الوفرة في الاحتياطات النفطية وبحر قزوين، وقامت بتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية إلى الدول الموردين والمنتجين، مع نشاط دبلوماسي لحل النزاعات والصراعات في هذه الدول التي من شأنها تهديد إنتاجها من الطاقة وخاصة حقول النفط التي تعتمد عليها.

كلمات مفتاحية: النفط- الولايات المتحدة الأمريكية- الحرب- التنافس- السياسة الخارجية الأمريكية- مصادر الطاقة- أمن الطاقة- استراتيجية- الأمن القومي الأمريكي.

Résumé:

On a abordés le pilier le plus important adopté par la politique américaine contemporaine dans les guerres, et relevant de sa stratégie globale, à savoir le pétrole. D'où une grande importance a été dédié à la sécurité extérieure énergétique des États-Unis, qui apparaît bien pendant la période de George

W. Bush, avec les politiques énergétiques mixtes de son administration entre la force militaire dans les guerres contre le terrorisme et la sécurité énergétique lié aux sources et approvisionnements dans les pays étrangers en général et du pétrole en particulier, et le nom de la sécurité nationale a recouru l'administration Bush fils à des dimensions militaire comme l'un des outils de la mise en œuvre de sa politique étrangère pour assurer la sécurité des pays producteurs d'énergie, ainsi que des installations et de l'alimentation sur le marché mondial en général , et des marchés américains en particulier, et de la politique étrangère active par conséquent, ils ont adopté en visant à travers eux et principalement à la tendance vers de nouvelle régions riches comme une alternative aux domaines traditionnels comme le Moyen- Orient, qui a été évoqué de plus en plus, le grand nombre des problèmes rencontrés par cette région et le coût élevé de la dépendance américaine sur l'énergie, y compris l'exploitation, donc les Etats-Unis ce sont retourné vers les pays africains riches en pétrole et les réserves de la Mer Caspienne, en garantissant une assistance et une aide économique aux fournisseurs et producteurs d'énergie dans c'est pays, avec l'activité diplomatique afin de résoudre les différends conflits dans ces pays, qui pourraient menacer la production d'énergie, en particulier les champs de pétrole qui en dépendent.

Les mots clés: Le pétrole- Les états unis d'Amérique- La guerre- La compétition- La politique étrangère américaine- Les sources énergétiques- sécurité énergétique- La stratégie- La sécurité nationale américaine.

Abstract:

Our study showed the most important strategy adopted by contemporary American wars politics, and based on her overall strategy, which the Black

Gold is named oil. That has given a great importance at the outside US energy security level, which has effected the US energy security during George W. Bush administrations period, this was mixing the administration energy policies between military force during terrorism war and energy security that secured foreign sources and supplies in general and particularly oil resources, the young Bush administration see the military dimension as one of the best implementations tools at the foreign policy level in order to ensure the energy security, as well as installations and power supply to the world market in general and of course the local American markets that has the first priority, and therefore they have adopted active external policy aimed through them and mainly to the trend towards a new affluent areas oil as an alternative to traditional areas like the Middle East, which was relied upon as a growing to the large number of problems faced by the region and the high cost related to exploitation and productivity, so the United States went to affluent the African countries that have the best oil resources as well Caspian Sea reserves, US has provided assistance and economic aid and help to those countries, with the diplomatic activity to resolve disputes and conflicts inside the region, that can be a threaten regarding energy resources production, that become depending on US strategy .

Key words: oïl- United States American- Wars- Compétition- American Foreign Policy- Energy Resources- Energy Security- strategy- National Security Energy

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: أهمية النفط في العلاقات الدولية

المبحث الأول: الوضع النفطي في العالم وأهميته

المطلب الأول: ظهور النفط وتطوره التاريخي

المطلب الثاني: ملامح النظام النفطي العالمي

المطلب الثالث: أهمية النفط كمصدر للطاقة

المبحث الثاني: الصراع الدولي على النفط

المطلب الأول: الفواعل الجيوسياسية النفطية

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي والأمني للنفط

المطلب الثالث: المظاهر الجيوسياسية للصراع الدولي على مصادر النفط

الفصل الثاني: الاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: السياسة الأمريكية النفطية

المطلب الأول: الوضع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة

المطلب الثالث: استراتيجية تأمين الطاقة النفطية الأمريكية

المبحث الثاني: المحدد النفطي في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الأمريكي

المطلب الثاني: دور النفط في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث: البعد العسكري كأداة تنفيذ للسياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثالث: العراق في استراتيجية تأمين نفط الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الأول: مركزية العراق في الاستراتيجية الأمريكية الشرق الأوسطية

المطلب الأول: أهمية العراق الجيوسياسية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: النفط العراقي وأهميته بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الرهان النفطي في الحرب الأمريكية على العراق

المطلب الأول: أسباب الحرب الأمريكية على العراق

المطلب الثاني: علاقة النفط بالحرب الأمريكية على العراق

المطلب الثالث: نتائج وتداعيات الحرب الأمريكية على العراق

المبحث الثالث: تطور السلوك الأمريكي في السيطرة على النفط بعد حرب العراق

المطلب الأول: النفط في الحرب الأمريكية على الإرهاب

المطلب الثاني: التواجد بمناطق جديدة كبديل عن مصادر الإمدادات التقليدية

المطلب الثالث: الأداة الاقتصادية والدبلوماسية كوسائل لتأمين النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

خاتمة.

مقدمة

من بين المصادر المهمة والمشكلة للطاقة في العالم، نجد النفط الذي يعتبر عصب الاقتصاد العالمي، وسلعة تتعامل بها الدول في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أضحى عاملا مهمّا لكل النشاطات والعلاقات التي تحكم السياسة العالمية.

فالعالم عرف تحولات كبرى وتطورات غيرت من مراكز موارد الطاقة وخاصة النفط كمورد اقتصادي إلى مستوى المورد الاستراتيجي، فكثيرا ما كان اكتشاف مصادر جديدة للطاقة يقف وراء مراحل التطور الكبير الذي طال البشرية، في البداية كان الفحم هو أساس قيام الثورة الصناعية في النصف الثاني للقرن الثامن عشر ولكن باكتشاف النفط تغيرت المعالم والدعائم الفكرية التي قام عليها البنيان الفكري للتعاملات الدولية. فالنفط عنصر حيوي وضروري بالنسبة لمجتمعات الدول واقتصادياتها، بحيث أصبحت الدول الصناعية تستهلك النفط لاستمرارية تصنيعها وتطور اقتصادها فدون النفط تتوقف عجلة النمو والتقدم، نفس الشيء بالنسبة للدول المنتجة له، بحيث تشكل عوائده أحد الركائز الأساسية لإنعاش اقتصادها.

يظهر النفط اليوم كسلعة حيوية استراتيجية تتفاعل معه المعطيات الدولية، حيث غدا يؤثر في مسار العلاقات الدولية، ومحددا حاسما في تشكيل معالم البيئة الدولية بجوانبها السياسية، الاقتصادية، الأمنية، خاصة وأن الخبراء أجمعوا على أنه لا توجد مادة أو سلعة قادرة على إشعال النزاعات والحروب بين الدول أكثر من النفط، وبالتالي تغير من عامل يحقق الرفاه والنمو إلى عامل يسبب الفوضى والحروب.

إن مكانة النفط الريادية أتاحت له التحكم في رسم الخطط وملامح التوجه في السياسة الخارجية للدول وحتى القرارات السياسية التي باتت تبنى على أساسه، فالتوزيع الجغرافي لهاته المادة متباين نوعا ما بحيث هناك اختلاف في كمية احتياطاته من دولة إلى أخرى، وبسبب تعاظم الاستهلاك خاصة من طرف الدول الغربية المتطورة التي تستعمله بوتيرة عالية إلى حد ما يسميه البعض بالإدمان، فتخوف بعض الدول لا محالة كون هاته المادة آيلة للنضوب ومشكلة الانحدار في الإنتاج العالمي للنفط وتخطيه لذروة إنتاجه وشيكة، بالتالي وقوع تلك الدول في مأزق الندرة في سوق الطاقة وعليه يصبح أمن الطاقة للدول مهددا خاصة وأنها تبحث عن ضمان تدفق مستمر لموارد الطاقة وخاصة النفط من أجل الحفاظ على الريادة العالمية والحفاظ على النمو والتطور الاقتصادي وزيادة وتيرته وأيضا زيادة قوة الدولة السياسية والحفاظ على امنها القومي.

تحول النفط من وسيلة إلى غاية وهدف استراتيجي تقوم عليه نزاعات وتتبنى حروب من أجله، لأن امتلاك النفط بالقدر الكافي هو من يحدد مكانة الدولة على الصعيد العالمي لذلك الولايات المتحدة

الأمريكية كانت ومازالت دائما تسعى وراء الحصول على هذه السلعة، وعليه فالخيارات التي قد تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية قائمة على أساس من يمتلك نفط وفير يتسنى له امتلاك القوة السياسية، والاقتصادية وتكوين قوته العسكرية، وتتاح له فرصة التحكم في زمام الكثير من القرارات الدولية، طبقا لذلك يعتبر المحدد النفطي أحد العوامل الحاسمة في تعزيز السيطرة والزعامة، حيث دأبت النخبة الأمريكية إلى اعداد استراتيجية امبريالية جديدة للسيطرة على المناطق التي تتحكم بإمدادات الطاقة العالمية إلى جانب الأهمية الجيوستراتيجية التي تكتسيها اراضيها المترامية الأطراف، خاصة وأن هاته الأخيرة تعتمد على إمدادات نفط من الخارج بشكل متعاظم والذي يأتي من مصادر مختلفة معظمها لا تعرف للاستقرار طريقا، فمسألة النفط هي أولوية أمريكية وارتباط استراتيجيتها النفطية مباشرة مع أهداف وتوجهات سياستها الخارجية لأنها أصبحت تؤثر في صلب مفهوم المصلحة الوطنية وبالتالي من أجل ضمانه تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال منابع النفط وطرق إمداداته في العالم والسيطرة والتحكم فيه كمرحلة تتوافق مع الرهانات الدولية الجديدة، من خلال التدخل العسكري المباشر عبر الحروب التي شنتها في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى والاهتمام المتزايد بالقارة الأفريقية، وبالتالي الأسباب متعددة لكن الهدف واحد هو الهيمنة على النفط وضمان أمن وسلامة إمداداته مدرجة بذلك النفط ضمن أمنها القومي، ومن هذا الأساس نطرح **الإشكالية** التالية:

"**ما مدى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الأداة العسكرية في تأمين إمداداتها النفطية؟**"

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مكانة النفط في العلاقات الدولية، وكيف أصبح محددا لتفسير السياسات الخارجية للدول؟
- ما هي الاستراتيجية النفطية الأمريكية المتبعة لتحقيق أمنها النفطي ؟ وما مدى تأثير المحدد النفطي في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ؟
- ما هو موقع البعد العسكري في الاستراتيجية الأمريكية لتأمين إمداداتها النفطية بصفة عامة وفي العراق على الخصوص، وهل هناك تحول في السلوك الأمريكي للسيطرة على النفط بعد التحولات التي حدثت بعد حربها على العراق؟

الفرضيات: إن الإجابة على هذه التساؤلات تستوجب وضع فرضيات التالية تبعا للإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة:

- يتمتع النفط بأهمية بالغة ودور كبير في العلاقات الدولية وفي تحديد توجهات السياسية الخارجية للدول.

- المحدد النفطي عامل مهم ومحوري في صنع السياسة الخارجية الأمريكية والسيطرة عليه هدف سياستها النفطية.
- الحرب الأمريكية على العراق 2003، ترجمة للخلفيات الحقيقية للسياسة الأمريكية النفطية الرامية لتحقيق أمنها النفطي.

مبررات اختيار الموضوع: تم اختيار الموضوع على أساس جانبين.

1- **<u>الجانب الذاتي</u>:** راجع لرغبتي الشخصية للبحث في المواضيع المتصلة بحقل الطاقة وفهم الارتباط الوثيق بين عامل النفط ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية، وكون موضوع النفط يحظى بكثير من الاهتمام سواء على مستوى سياسات الدول والأبحاث وهو مرتبط بواقعنا الذي نحن جزء منه، نتأثر بالقضايا الحساسة وتؤثر علينا.

2- **<u>الجانب الموضوعي</u>:** الاهتمام بالموضوع راجع إلى كونه مورد مهم لا يمكن الاستغناء عنه وضرورة قصوى تسعى الدول الغربية اكتسابه وبالتالي أصبح النفط أولوية في أجندة السياسة الأمريكية التي تسعى للوصول اليه في مناطق الإنتاج الرئيسة له على غرار منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين وافريقيا، كما أنه مدخل لفهم السلوك الأمريكي فيما يتعلق بحروبه النفطية نتيجة للأوضاع النفطية التي تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية ومدى حاجتها لهذا المورد الحيوي والتي تستخدم كل الوسائل من أجل السيطرة على منابع النفط الموجودة في العالم كله.

حدود الدراسة.

1- **<u>المجال مكاني للدراسة</u>:** إن الدراسة مرتبطة بالحروب النفطية الأمريكية أي تتعلق بجيوبوليتيكية النفط الأمريكية، وبالتالي أين يوجد مورد النفط تكون هناك موضع قدم للولايات المتحدة الأمريكية، فأخذتُ موقع الشرق الأوسط عموما والعراق خاصة كمثال، نظرا للاحتياط المهم الذي تتوفر عليه المنطقة الشرق الأوسطية ككل والمنطقة العراقية بالخصوص من النفط، وباعتبار الحرب الامريكية على العراق كأحد أبرز الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان فيها موضوع السيطرة على النفط كأحد أهم الأهداف الحقيقية لهذه الحرب، ثم تطور في السلوك الأمريكي بعد حرب العراق بات الاهتمام بالقارة الإفريقية كاستمرار لتوسعها الجغرافي في إطار سياستها النفطية.

2- **<u>المجال الزماني للدراسة</u>:** في دراستنا المتمحورة حول النفط في الحروب الأمريكية اعتنينا بالتركيز على الفترة الممتدة من 2000-2008، أي أثناء إدارتي بوش الابن التي تميزت بالنزعة الحربية وخاصة أن تلك الفترة أعقبتها أحداث 11 سبتمبر 2001، التي غيرت مجرى تاريخ العلاقات الدولية باعتباره الحدث الأسمى والبارز في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان منطلق لاستراتيجية أمريكية شاملة، والتي عملت على تطبيقها وتوظيفها لتعزيز هيمنتها وكان محور النفط أبرز سمة لتلك الاستراتيجية، التي تبنت الحربين العراقية والأفغانية في تلك الفترة التي كان شعارها مكافحة الإرهاب للسيطرة على النفط، وتحليل السلوك الأمريكي بعد حرب العراق في حال ما إذا استمرت في نفس النهج باستعمال القوة العسكرية من أجل تامين حاجياتها النفطية .

أهمية الدراسة.

تأتي أهمية هاته الدراسة من أهمية الموضوع المطروح والمتعلق بالولايات المتحدة الامريكية والحروب التي تتبناها من أجل النفط وأنها تولي أهمية كبيرة لأمن الطاقة وخاصة النفط منها، فهذا الأخير هو من أهم القضايا الحساسة المطروحة على الساحة العالمية والمندرجة ضمن أجندة أغلبية الدول في خضم قضاياها ذات الأولوية، والخيارات الاستراتيجية المؤثرة على رسم وتوجه السياسات خارجية وحتى الداخلية منها للدول المستهلكة للطاقة والتي تعتمد عليها بدرجة كبيرة ومع التغيرات التي تطال أسعار النفط في السوق الدولية وفي ظل الأزمات وتخوف من نفاذ مصادرها، بحيث أصبحت فرضيات قيام الحروب بسبب التنافس المحتدم على الموارد في ظل ندرتها والحاجة الماسة إليها تماشيا وزيادة التقدم التكنولوجي والاقتصادي، بالمقابل تقلص تلك الموارد بسبب الاستغلال المفرط وتغلب الأنانية وتغليب المصلحة الوطنية، مما يختزل فرص الحل السلمي بدل الحرب التي تأخذ بعدا عسكري دموي، فالحال هو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق تفوقها الاقتصادي وأمنها القومي فالسياسة النفطية الأمريكية تعمل على تبني حروب في المناطق الغنية بالنفط وإحكام السيطرة عليه، ما يسمح لها بتحقيق معادلة أمن نفطها وأمن قومها. وبالتالي الحرب الامريكية على العراق في 2003 مثال واضح على حروبها النفطية لسد حاجياتها الطاقوية.

أدبيات الدراسة.

1- كتاب لمايكل كلير، **دم ونفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟**، تر: أحمد رمو، (بيروت: دار الساقي، 2011): تناول هذا الكتاب وقع النفط على السياسات الخارجية

الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، ويسلط الضوء على مأزق الولايات المتحدة الأمريكية جراء تزايد طلبها على النفط، ووصول إنتاجها لذروته، وتصاعد العداء لها في الدول الغنية بالبترول ما يمثل رهان جديد بالنسبة للولايات المتحدة من ظهور قوى صاعدة، على غرار التنافس الروسي والصيني، أيضا يقدم رؤية راهنة للعالم من خلال النفط ويعطي توصيفات خطيرة للنفط في السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة، ويشير بأنها مع حلول 2020 ستحتاج إلى استيراد ضعف ما كانت تستورد في الماضي وأن النفط قادم من مناطق غير مستقرة ومعادية لها، لذلك سيؤذي إلى تورطها المتكرر في نزاعات عنيفة ويتوقع أن تزداد الأعمال العسكرية المرتبطة بالنفط وعليها تغيير سياساتها الطاقوية قبل أن يكلفها ذلك بدل النفط دم.

2- كناب لشاهر محمد الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية بعد احداث 11 سبتمبر 2001** (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009): يركز فيه على توجهات فترة بوش الابن بعد أحداث سبتمبر والتي جاءت متزامنة مع فترة حكمه وتوالت بعدها أحداث دولية غيرت مجرى العالم، وبالتالي تبنت مشروع أحداث سبتمبر الذي أعطاها مبررا بأنه خطر خارجي وتعميق رؤية الإدارة الأمريكية بأحقية توسع الخارجي للحفاظ على مصالحها ومحاربة الخطر الذي يشملها، وبالتالي النفط والحرب على العراق وعلاقتهما بالسياسة الخارجية أهم نقاط جاء بها الكاتب تحت ذريعة الحرب على الإرهاب.

3- كتاب لمحمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية** (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010): حيث جاء في فحوى هذا الكتاب موضوع احتياجات الدول الغربية الكبرى الصناعية للنفط والطاقة بحيث أصبح موردا مؤثر في قرارات وسياسات الدول، وايضا يشير إلى أزمة الطاقة التي مست الولايات المتحدة الأمريكية جراء أزمة حظر النفط في 1973، واعتبر بذلك أمن الطاقة الذي هو أمن قومي أمريكي مهددا، ثم يؤشر على الحروب التي شهدتها المنطقة العربية التي كانت غنية بالموارد النفطية، والتي كلها حروب نفطية على غرار حربي الخليج والحرب التي تتبعها حرب العراق2003، ويوضح أن كيف أمريكا أدرجت تلك المناطق والغنية بالنفط ضمن أولوياتها إلى جانب الدول الإفريقية التي تمثل مصدر امداد للولايات المتحدة الأمريكية.

4- كتاب لمحمد عرفة خديجة، **أمن الطاقة واثاره الاستراتيجية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014): ركز الكتاب على التعريف بمفهوم أمن الطاقة وأبرز الرؤى المطروحة حول المفهوم، إضافة إلى الأبعاد المختلفة المشكلة لمفهوم أمن الطاقة وما يمثله كل واحد من تلك الأبعاد من تحديات وعائقا في سبيل الوصول إلى استراتيجية عالمية تهدف لتحقيق أمن الطاقة على المستوى العالمي، مع تطبيق الشق الخاص بالتوظيف السياسي لمصادر الطاقة على الأزمة الحالية التي يشهدها سوق الطاقة العالمي. وإذا كان الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة يركز على أمن العرض فحسب، فإن الوضع الحالي في سوق الطاقة العالمي يؤكد أنه رغم أهمية أمن العرض كأساس لتحقيق أمن الطاقة، إلا أن هناك مجموعة أخرى من الاعتبارات السياسية والأمنية المؤثرة على قضية أمن الطاقة. وكافة تلك العوامل يمكن ترجمتها في فكرة وطنية الطاقة على جانبي الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة. وبذلك فإنه لامجال لضمان تحقيق أمن الطاقة العالمي دون التخلي ولو بشكل محدود عن فكرة "وطنية الطاقة" ليس من قبل الدول المنتجة فحسب، ولكن من جانب الدول المستوردة للطاقة، أي بالرضا وبما يضمن إيجاد حوار على المستوى العالمي وبما يضمن تحقيق أمن الطاقة.

الإطار المنهجي.

لدراسة الموضوع اعتمدنا على بعض الأدوات المنهجية التي تساعدنا على استوعاب الظاهرة وبالتالي اعتماد على:

1- **منهج دراسة الحالة**: اقتضى منا هذا البحث الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة، كون عدم إمكانية دراسة موضوع الحروب الأمريكية النفطية والإلمام بها كلها، ما تطلب منا اختيار مثال واحد لكي نبين هذا الموضوع والمتمثل في الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، التي تعد واحدة من ابرز حروبها الحديثة المتعلقة بالنفط، ويتميز هذا المنهج عن المناهج الأخرى بكونه يسعى إلى التعرف على وضعية وحدة معينة بطريقة تفصيلية ودقيقة، اذ يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع حالات التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة.[1] فالوحدة كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكيف أثر مورد النفط على توجهها وتبني الحرب على العراق ومن بعد تحليل السلوك الأمريكي بعد الحرب.

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج، الإقترابات، الأدوات**، (الجزائر: د د ن، 1997)، ص.87.

2- **الاقتراب التاريخي:** الذي يقوم على جمع المعلومات والحقائق الماضية والفحص والنقد والتحليل واستخلاص النتائج والتعميمات على اسس علمية دقيقة ومنهجية، حيث التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعد فهم الحاضر بناء على معطيات ماضية.[1] فاعتمادنا على هذا المنهج هو فهم السلوك الأمريكي المبني منذ أحداث سبتمبر في إطار استراتيجيتها الشاملة وكيف طبقتها وبالتالي كان النفط أحد مرتكزاتها وبالتالي تمت حرب العراق ثم تواصل نهجها إلى يومنا هذا فهي متمركزة في افريقيا للسيطرة على احتياطها من خلال دعمها الدبلوماسي والاقتصادي .

كما اقتضى منا الموضوع لوصف الظاهرة المدروسة إلى استعمال بعض الأساليب الإحصائية للدلالة على أرقام تعطينا تحاليل للقيم والمتغيرات، وأيضا يضفي هذا الأسلوب على المواضيع ذات الصلة بالقياس والكم. فموضوعنا تطلب ذلك لأننا تطرقنا إلى الوضع النفطي العالمي، الأمريكي، العراقي، من احتياط، استهلاك، انتاج، إلى جانب جداول وأشكال بيانية للدلالة على ذلك.

الإطار النظري.

إن طبيعة الموضوع المعالج وطريقة تناوله، تفترض علينا الاعتماد على النظريات والمقاربات التالية:

1- النظرية الواقعية: إن هذه النظرية تنطلق من الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن أبرز من تحدث عن ذلك هو هانس مورغانتو، الذي أكد على أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما القوة والمصلحة، وأن المصلحة تتحدد في إطار القوة، وأن تسعى الدول للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي سقوطها، كما أن التفسير حول لماذا تسعى الدول للبحث عن قوة يرتبط بطبيعة الإنسان. اذ يرى البعض بأن الإنسان سواء في إطار الدولة أو كفرد منقاد بواسطة الرغبة نحو القوة، فالإنسان يبحث عن القوة بسبب الطبيعة الفطرية للبيئة الغير أمنة، والناس مجبرون للحصول على القوة لكونها وسيلة تحقيق متطلبات نفسية، والإنسان يبحث عن تلك القوة إما باعتبارها غاية أو وسيلة، وأن الدولة سلوكها هو امتداد لسلوك الفرد فان لم تبحث عن سبيل لتحقيق غايتها فإنها سوف تبحث عن أسباب تتعلق بالحفاظ على الذات.[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية في حربها النفطية على العراق، هي عملية يدبرها صانع القرار الأمريكي في ظل أهداف ثابتة لكن في ظروف متغيرة ترسم في إطار مرجعي واحد هو تحقيق المصلحة القومية الأمريكية باللجوء إلى القوة.

---

[1] عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص.103.

[2] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط3 (بغداد: دار وائل للنشر، 2007)، ص.93.

2- المقاربة الجيوبوليتيكية: تهتم هاته المقاربة بدراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية على سياسة الدول وعلى العلاقات الدولية، كما تهتم بدراسة أشكال التنافس بين الدول للتحكم والتأثير على الأقاليم ببسط السلطة والنفوذ، وهذا يعني دراسة علاقة السلطة والحكم بين مختلف الجهات الفاعلة التي تتولد عن سعيها لمراقبة فضاء معين، فالمقاربة الجيوبوليتيكية تقوم بتحليل أهداف الجهات الفاعلة والموارد والطرق التي تستعملها لتحقيق تلك الأهداف.

كذلك تهتم بدراسة المنافسة بين السلطة والقوى الدولية وعلاقات السيطرة والصراع على إقليم وهذا يعني الصراع بين الدول التي تسيطر على مناطق كبيرة أو صغيرة وهاته السلطات تدخل في تنافس على المستوى الدولي والمحلي من أجل السيطرة المباشرة على بلد أو على جانب في داخل هذا البلد.[1]

وفي موضوعنا نهتم بجيوبوليتيك النفط، فنظرا لأثر الاحتياجات من النفط كمادة أساسية في الحياة الاقتصادية العالمية على سلوك الدول خاصة العظمى، ولأن مصادر النفط محدودة في توزيعها الجغرافي الذي لا يتطابق مع جغرافيا الدول الأخرى وموقعها، وبالتالي يولد توترا ويجعل من النفط مادة حيوية نجدها مخلوطة بكثير من الصراعات في العالم فهاته المادة التي اصبحت ضرورية للحياة الاقتصادية العالمية والمؤثرة على سلوكيات القوى الكبرى في العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة المراقبة الدائمة لهذا المورد، وهذا يؤذي إلى سلوك استعمال القوة لضمان التمويل الدائم والمتواصل لاقتصادها من النفط (نشر قواعد عسكرية في مناطق تواجد النفط والسيطرة على طرق الإمداد).

3- الاقتراب النسقي: وذلك من أجل فهم الموضوع وتحليل العلاقات والتفاعلات بين مختلف الدول والتنافس المحتدم بينهم، كما يتيح هذا الاقتراب حصر وتبيان التحديات والأطراف المؤثرة على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ويمكننا من فهم الخيارات الاستراتيجية وتحديد الأداة المناسبة إزاء مشكلة الارتباط الوثيق بمصادر النفط.

4- مقاربة الاقتصاد السياسي: (political economy approach) هو المدخل القائم على أساس دراسة العلاقات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد، أي كيف يؤثر الجانب الاقتصادي على السياسي والعكس صحيح، بحيث يفيد هذا الاقتراب من ناحية تحليل الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية مثل قلة الموارد الطاقوية وبناء على دراسات الخبراء الأمريكيين الذين قالوا بأن الولايات المتحدة بلغت ذروتها الإنتاجية للنفط وهي الأن في طريق الانحدار، وفي مقابل سرعة النمو الاقتصادي وارتفاع

[1] محمد رزيق، **الجيوبوليتيكا: المفاهيم والدلالات-المدارس والنظريات** (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص.38.

الطلب وتأثيرها على زيادة أولوية امن الطاقة ضمن أجندتها السياسية بحيث تدفع صاحب القرار لتبني استراتيجية فعالة لمواجهة تهديد امنها النفطي.

الإطار المفاهيمي.

1- النفط: يصنف من أهم مصادر الطاقة وأكثرها استعمالا وهو عبارة عن سائل أسود كثيف قابل وسريع الاشتعال "نافتا" ويتكون من خليط لمركبات عضوية والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين وتعرف باسم الهيدروكربونات. وكلمة بترول هي كلمة عربية للأصل اللاتيني petroleum: وهي تتكون من مقطعين الأول PETRA ومعناه الحجر أو الصخر، والثاني OLEUM ومعناه زيت، وعليه فإن كلمة بترول تعني زيت الصخر PETRO-ROCK نظرا لأنه دائما ما يتواجد في أماكن صخرية في باطن الأرض. والبترول أو زيت الصخر يوجد منتشرا في الطبقة العليا من القشرة الأرضية في حالته السائلة، أو قد يكون في شكل غازي، أو في شكل مادة صلبة أو شبه صلبة، ويختلف لونه من الأسود المخضر إلى البني والأصفر.[1]

2- أمن الطاقة: تعود الاعتبارات الأولى لهذا المفهوم لونستون تشرشل الذي طرح تعريفا لمفهوم الأمن رغم اختلاف التعاريف حول هذا المفهوم، فيشير تشرشل إلى أن مفهوم أمن الطاقة يكمن في "التنوع والتنوع فقط" وبالتالي التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة. ارتكز الاقتراب التقليدي في التعامل مع قضية أمن الطاقة على أنه أمن العرضSecurity of supply، من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع"، وبالتالي التركيز انصب على أن جوهر أمن الطاقة يكمن في تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى، وأن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة وهي أن تتوافر لديها موارد للطاقة أمنة وكافية.[2]

والتعريف التقليدي لأمن الطاقة انصب على تجنب ازمات الطاقة، والتي تعني: "ذلك الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار مما يشكل تهديد أمن اقتصادي".[3]

---

[1] أحمد مدحت إسلام، **الطاقة ومصادرها المختلفة**، ط2 (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996)، ص.59.

[2] **National Energy Policy**, "Report of the national energy Policy development group", Washington DC,(may2001), p.22.

[3] David A deese," Energy, Economics, Politics and Security", ***International Security***, vol.4, no.3, (winter1979-1980), p.140.

ويعرف أمن الطاقة على أنه: "الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك عند اسعار يمكن دفعها".

كما يعرف امن الطاقة: "الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بدخول موارد الطاقة الكافية وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور بعيدا عن خطر التوقف".

3- الحرب: هي ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية المصالح أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح أو مطالب متعارضة بين جماعتين من البشر، ويعرف المنظر العسكري الألماني "كلاوزفيتز" الحرب بأنها: امتدادا للسياسة بوسائل أخرى وعمل عنف يقصد منه إجبار خصومنا على الخضوع لإرادتنا .

والحرب هي: صراع بين دول ذات سيادة هدفها الحصول بالقوة على إخضاع الخصم، إنها صراع بين قوات منظمة عسكريا تخضع لبعض القواعد منذ البداية إلى نهاية العدوان.

4- الاستراتيجية: تعود الجذور التاريخية لمصطلح الاستراتيجية إلى العهد الإغريقي، وهي مشتقة من كلمت "سترا توس" التي تعني الجيش، اما في الثمانينيات فترجع إلى الألماني كارل فون كلاوزفيتز الذي كان يرى في الاستراتيجية منظورا متعددا من الالتزامات إلى نهاية الحرب، وتستوجب إثبات مجموعة من الاهداف السياسية تكون متوافقة مع العمليات العسكرية، فالاستراتيجية تعني: توظيف القوات العسكرية لبلوغ النتائج النهائية للسياسة. وأيضا هي: فن وفعل تضافر القوة لبلوغ أهداف سياسية، أي فن تجادل القوى أو فعل تجادل الإرادات بتوظيف القوة لحل الصراعات.[1]

وفي تعريف ليدل هارت هي: "فن توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة".

أيضا: "خطة عمل طويلة المدى توظف مختلف الوسائل المرتبطة بأبعاد القوة المختلفة لإدارة برنامج المصالح الوطنية لتحقيق أهداف السياسة الوطنية موجهة إلى ميدان التفاعلات يجمع بين الخصوم والحلفاء والمناوئين في لعبة المصالح المتشابكة والمتضاربة في العلاقات الدولية. أو هي: فن تنسيق وتعبئة جميع مناحي القوة الوطنية والسياسة العسكرية الاقتصادية المالية الأخلاقية من أجل قيادة حرب تسيير ازمة ادارة نزاع أو الحفاظ على السلام.[2]

ويعرفها برادلي تايلر بأن الاستراتيجية هي: "كيف تعرف الدولة مصالحها والتهديدات التي تستهدف هذه المصالح ووسائل التعامل معها".

---

[1] Philippe moreau defarges, **problèmes stratégiques contemporaines** (paris: éditions hachette, 2.éd, 1994), p.9.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1979)، ص.468.

تقسيم الدراسة.

شمل موضوعنا النفط في الحروب الأمريكية ثلاث فصول حاولنا فيها الإلمام بحيثيات الموضوع وكان التقسيم كالاتي:

الفصل الأول: تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية النفط البارزة في العلاقات الدولية، بحيث تناولنا فيه أهمية المورد الاستراتيجي الذي يشكله النفط في العالم كله، ثم أشرنا إلى تاريخ ظهوره وتطوره، ثم إبراز الوضع النفطي العالمي من استهلاك، وإنتاج، واحتياطات، وأيضا أهميته كمصدر للطاقة على الصعيد العسكري، الاقتصادي، السياسي، ثم إبراز البعد الأمني والاستراتيجي الذي يتخذه النفط مع الإشارة إلى الصراع الدولي المحتدم عليه والتنافس بين الفواعل الجيوستراتيجية على النفط ومصادر تواجد النفط.

الفصل الثاني: أشرنا في هذا الفصل إلى مكانة النفط في الاستراتيجية الأمريكية بحيث أصبح أحد الركائز التي تقوم وتصاغ عليها السياسة الخارجية وقرارتها وايضا درجة ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الأمريكي وبالتالي أصبح احد الموارد التي تحقق بها الولايات المتحدة الأمريكية أمنها القومي، مما يجعلها تعتمد وتلجأ إلى الأداة العسكرية والتدخل المباشر لتنفيذ سياستها الخارجية الرامية إلى السيطرة واحتواء مناطق وجود النفط.

الفصل الثالث: تطرقنا من خلاله إلى إبراز دور العراق في استراتيجية تأمين النفط واستراتيجيتها الشاملة الرامية بالأساس للسيطرة على العالم وتعزيز مكانتها الدولية وبالتالي كان السيطرة على العراق سببه الأول هو النفط العراقي ثم نفط منطقة العربية تحت ذريعة الحرب على الإرهاب والتصدي للخطر الخارجي الذي يشملها، ومن ثم إبراز تطور السلوك الأمريكي بعد الحرب على العراق، أين اتجهت انظارها للقارة السمراء ومحاولة تقويض الدول المنافسة والكبرى، ومن ثم لجأت إلى الاعتماد على وسائل اخرى كالدعم الدبلوماسي والاقتصادي وحل النزاعات ما يسمح لها بالتواجد في المناطق الغنية بالنفط والتي تختارها وبالتالي تكون لها القدرة على التحكم في إمداداتها وتضمن بذلك استمراريته بنفسها.

الفصل الأول:

أهمية النفط في العلاقات الدولية

تمهيد

منذ بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، أصبح النفط يمثل المصدر الرئيس للطاقة خلفا للفحم، ودعامة النمو العالمي. وصارت قضية الوصول إلى الطاقة والتحكم فيها أمرا ضروريا لضمان البقاء وتحقيق التقدم، ولذلك ليس مستغربا أن يكون إنتاج الطاقة واستهلاكها من أهم أنشطة الحياة البشرية المعاصرة، ولقد ساد الاعتقاد بأن الطاقة عموما والنفط بوجه أخص هو مفتاح التقدّم الحضاري وأن تطور المجتمعات البشرية يعتمد على التحكم في تكنولوجيات إنتاج النفط وتقنيات تحويله للاستخدام البشري. ولقد عمل الإنسان جاهدًا عبر التاريخ من أجل التحكم في مصادر الطاقة، علاوة على تطوير التقنيات والتكنولوجيات المناسبة بغية إنتاجها واستغلالها، إذ تطورت مصادر الطاقة وتقنياتها تاريخيا من الاعتماد على قوة العضلات الإنسانية والحيوانية، إلى استخدام قوة الطبيعة المتمثلة في المياه والرياح في مرحلة أولى، ثم تطورت التقنيات – في مرحلة ثانية – من استعمال الفحم الذي كان محركا للثورة الصناعية التي بدأت في إنكلترا في القرن الثامن عشر لإنتاج الطاقة البخارية، إلى استخدام النفط في بداية القرن العشرين وانتقال منظومة الطاقة العالمية في أقل من ثلاثة عقود، إلى منظومة يمثل النفط فيها المصدر الرئيس للطاقة وعماد الاقتصاد العالمي، ولقد أوكل إلى النفط هذا الدور المركزي نظرا إلى تكلفة إنتاجه المنخفضة وطبيعته السائلة مما يسهل عملية إنتاجه ونقله، غير أن الإنسانية لم تعرف قبل إدخال النفط في منظومة الطاقة العالمية قلقا حول توفر المستويات اللازمة من احتياطيات الطاقة من أجل الحفاظ على الطلب العالمي من النفط، ولاسيما منذ صعود الاقتصاديات الناشئة مثل الصين والهند ويعود هذا القلق بالأساس، إلى الطبيعة المحدودة للنفط ذلك أنه غير متجدد ومستوى الاستهلاك مرتفع جدا ويتجاوز بمراحل المستوى الطبيعي لإنتاجه بما أنه يحتاج إلى ملايين السنين.

إن ما يميز صناعة النفط منذ نشأتها، هو أن أكبر احتياطي من النفط الخام الذي وقع اكتشافه يوجد بالأساس في مناطق جغرافية محدودة، الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، أسيا الوسطى، وقد قامت باكتشافه شركات غربية من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية فقط، وإذا ما أضيف إلى ذلك الدور المحوري للنفط في الاقتصاد العالمي أصبحت قضية الوصول إلى مصادر الطاقة والتحكم فيها وفي النفط بالخصوص، قضية استراتيجية بالنسبة إلى الدول في سياساتها الاقتصادية وفي العلاقات الدولية.

المبحث الأول: الوضع النفطي في العالم وأهميته.

يعد النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين فكان بذلك النفط عبارة عن المصدر الأساسي للطاقة ومحور كل إنتاج صناعي وزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية للإنسان ولم تقف أهميته على أنه مصدر طاقة وفقط، بل تعدت ليصبح مصدر استخراج مالا يقل عن أكثر من أحد عشر ألف سلعة صناعية في العالم، كما أنه يعد من السلع الهامة والاستراتيجية في التجارة العالمية متداول من طرف كل أقطار العالم، فبدونه لا يتحرك أي نشاط صناعي ولا زراعي ولا تكنولوجي ولم ترقى أي شركة ولا بلد، ولا حتى مجموعة تجارية إلا بالنفط مقارنة مع المواد التجارية الأخرى.

وبسبب تعدد استخدامه وامتيازاته تحول إلى نقطة استراتيجية تتحكم في مصير العالم كله وفي جميع مظاهر الحضارة المعاصرة، حيث يقول الأستاذ دانييل يورغان: "إن عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والإنسان المعاصر هو أساسا (إنسان هيدروكربوني)، وذلك نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية".

المطلب الأول: ظهور النفط وتطوره التاريخي.

لقد عرف الإنسان النفط منذ بداية التاريخ، فمنذ ثلاثة ألاف عام قبل الميلاد كان قدماء العراقيين يستخدمون الرشح السطحي* والإسفلت البيوتوميني**، وكانوا يستكملون هذه المواد بتعدين الإسفلت الحجري، ولما كان العراق لا تتوافر فيه الأحجار الطبيعية استخدم العراقيون المواد الإسفلتية على نطاق واسع في منشأتهم الصناعية، فكان الإسفلت يستعمل كمادة لاصقة وعازلة في المباني والمياه وبناء السفن،[1] وإنشاء الطرق ورصفها وأستخدم أيضا في صناعة الأصباغ والأواني، واستعمل حتى في المجال الطبي بعد خلطه بالكبريت لعلاج الالتهابات والأورام وغيرها من الأمراض، كما كان قدماء الفرس ينشئون معابدهم التي يعبدون فيها النار المقدسة، والتي كانت تظل مشتعلة وذلك لوجود أماكن تسرب غازات النفط الطبيعية إلى سطح الأرض[2].

---

[1] أمين محمود، **البترول والطاقة** (القاهرة: دار المعارف، 1997)، ص.7.

[2] محمد خميس الزوكة، **جغرافية الطاقة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001)، ص.71.

*الرشح السطحي: ينتج جراء تسرب المواد النفطية من مكامنها في باطن الأرض خلال الفوالق التي تحدث بين الصخور.

**البيوتومين: مادة صلبة بعدما يفقد النفط الأسفلتي المواد الغازية و السائلة ويوجد في الطبيعة في الأماكن التي يتسرب منها الخام الى سطح الأرض.

عرفوا قدماء المصريون المواد الإسفلتية واستخدموها في بناء الطرقات والمباني، أما الرومان استخدموها في حروبهم ضد المسلمين واستعملوا ما يطلق عليه بالنار اليونانية أو قنابل النار الخاصة في دفاعهم المستميت عن القسطنطينية، واستخدم الهنود الحمر هذه المادة في أغراضهم المختلفة للعلاج، واستخدامها في السهم والرمح المشتعل في حروبهم ضد المستوطنين البيض، وأيضا استعملوه في طلي جلودهم بظنهم أنه يقوي عضلاتهم ويزيد من طاقاتهم، كما استعمل من طرف المسلمين بعكس الحضارة العراقية حيث ركزوا اهتمامهم على خام النفط وتقطير المستقطرات الخفيفة منه إلى زيت للإضاءة، ومنه أنشأت في دمشق صناعة التقطير النفطية، أما في أوربا فقد أستعمل وبيع من طرف الصيادلة كمرهم.[1]

أما التاريخ التجاري الحديث للنفط فهو قصير نسبيا ومثير للاهتمام في نفس الوقت، بحيث شهد تطور لافتا خلال الخمسين عام الأخيرة، عندما استطاعت التقنية الحديثة في الصناعة من استغلال إمكاناته الكامنة وقيمته ليحل بالتالي محل الفحم، كما أن الكثير من التطورات الصناعية السريعة التي شهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت ممكنة نتيجة لاستخدام النفط كمصدر رخيص ومتوفر للطاقة.

تعود اكتشافات أول بئر نفطية حسب بعض المؤرخين الى عام 500 قبل الميلاد، والتي حفرت في جنوب إيران، وكان يعتقد بأن الصينيون كانوا يستخرجون النفط والغاز بواسطة أنابيب الخيزران وحفارات من معدن البرونز منذ القرن الثالث قبل الميلاد، ويذهب البعض إلى أن أول بئر نفط حقيقي تم حفره هو في الولايات المتحدة بالقرب من تشارلستون غربي فرجينيا عام 1806م، وأن أول حفر وإنتاج بترولي وتجاري بدأ عام 1859م بالقرب من مدينة تيتسفيل في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة من قبل الكولونيل إدوين دارك، وقد بلغ عمق ذلك البئر69.5 قدم وكان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميل يوميا، واعتبر بذلك تاريخ بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم وبصورة علمية وتجارية.[2]

قد أعقب ذلك اكتشاف أخر في الاتحاد السوفيتي، حيث اكتشفت لأول مرة أبار "مايكوب" على السفوح الشمالية للقوقاز شرق البحر الأسود بمسافة 60 ميلا تقريبا عام 1963م، وبذلك جاءت في المركز الثالث من حيث السبق في الكشف والإنتاج التجاري في العالم، في سنة 1865م تم افتتاح أول خط أنابيب لنقل النفط كان قطره بوصتين وطوله خمسة أميال، وفي سنة 1867م، أقام روك فيلر مصفاة للتكرير بالقرب من أسواق الاستهلاك بالقرب من منطقة كليفلاند ولاية Ohio والتي بلغ إنتاجها اليومي

---

[1] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية** (الكويت:عالم المعرفة، 1982)، ص.26.

[2] حمدي البني، **البترول المصري: تجارب الماضي وافاق المستقبل**، ط2 (القاهرة: دار المعارف، 1999)، ص.33.

35 برميل يوميا، وفي 1984م بدأ الإنتاج من تحت قاع البحر في شواطئ كاليفورنيا، وهكذا بدا العالم كله مقبلا على ثورة بترولية ضخمة، فسرعان ما قامت أوربا وروسيا فضلا عن الولايات المتحدة بالتنقيب عن النفط في أراضيها ومستعمراتها في كل من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، أصبح النفط ينتج في كل من روسيا، رومانيا، كندا، ايطاليا، المكسيك ودول أخرى في 1900م، وفي عام 1911م بدأ الإنتاج في بريطانيا، وفي عام 1914م في فنزويلا، وعام1927م أكملت الشركة العراقية حفر أول بئر في كركوك[1].

تم إنشاء شركات بترولية خصيصا لهذا الهدف ودورها الأساسي في البحث والتنقيب عن النفط واستمر التطور في استخدامه تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي، بعد استخراج الكيروسين أهم مشتقات النفط كمصدر للإنارة بدلا من الزيوت المستخرجة من الفحم والشموع، واكتشاف محرك الاحتراق في 1908م واستخدامه في تسيير السيارات والبواخر والسفن والطائرات، ازداد الطلب على مشتقاته حيث كانت الحرب العالمية الأولى سببا في زيادة الطلب على هذا النوع من الوقود، وفي الفترة الواقعة بين الحربين تطورت الصناعة النفطية من حيث الاستخراج والتصفية وزاد الاعتماد في الصناعة على المحركات التي تعمل بالبنزين والمازوت، ما أدى إلى استمرار الارتفاع في الطلب وكان بذلك للنفط عبر تاريخه أكثر أهمية من أي سلعة أخرى وأحتل بسبب تأثيره السريع والواسع في تحول الطاقة العالمي وأصبح استكشاف احتياطات النفط والسيطرة عليها مرتبط بثروات اقتصادية كبيرة و قوة سياسية ضخمة.[2]

---

[1] حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، ***جسرالتنمية***، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد57، (2009)، ص.3.

[2]علي أحمد عتيقة، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط: فرص ومخاطر** (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1991)، ص.77.

الجدول رقم (1) تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق

تاريخ اكتشاف النفط	الدول	ملاحظة
1830	الولايات المتحدة الأمريكية	كان أول اكتشاف تجاري 1858-1859 على يد إدوين دارك.
1856	روسيا	1868 كان أول اكتشاف تجاري.
1901	إيران.	منح حق الامتياز لرجل أعمال بريطاني .
1901	مصر	
1910	رومانيا-كندا-إيطاليا-مكسيك-أرجنتين- إندونيسيا.	
1911	جزر اليورنيو في بريطانيا.	
1914	فنزويلا	
1927	العراق	
1932	البحرين	
1936	الكويت	
1938	السعودية	
1956	الجزائر	أول اكتشاف لبئر بحاسي مسعود.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات نقلا عن:

http//:www.la documentation francaise.fr/chronologie-econimie du petrol/.php.(12/03/2015)

المطلب الثاني: ملامح النظام النفطي في العالم.

تزايدت أهمية النفط كمصدر أساسي للطاقة باستمرار منذ استخراجه لأول مرة في بنسلفانيا عام1859م، وبشكل كبير خلال مطلع القرن العشرين، تاريخ تحول الأساطيل البحرية بنوعيها التجاري والحربي من الفحم إلى النفط، ما أسفر عن زيادة الاعتماد عليه وخاصة بعد الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية[1]. سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق للوضع النفطي في العالم من خلال إبراز الطلب العالمي عليه واحتياطه.

[1] محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية** (لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص. 32.

أولا: الطلب العالمي للنفط.

يعد الطلب والعرض على الطاقة من الناحية الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في الأمن الطاقوي للدول، وترجع هواجس الدول الأمنية والاقتصادية الحالية إلى حد بعيد أن الطلب على الطاقة باختلاف أنواعها يتزايد بكثرة وخاصة النفط منها طوال العقد الماضي من القرن الحادي والعشرين، لكن ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط لا يزال غير كاف لمواجهة الطلب المتزايد ولاسيما في ظل ارتفاع معدلات النمو في دول صاعدة اقتصاديا خصوصا الصين و الهند.[1]

في هذا الشأن يشير تقرير منظمة الأوبك (opec) المعنون "أفاق النفط في العالم2030" إلى أن الاستهلاك العالمي للطاقة شهد نموا سريعا خلافا للتوقعات المتشائمة جراء الركود الاقتصادي العالمي الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي ومن ورائه العالم في سنة 2008م.[2]

حسب التقرير أنه سوف يزداد الاستهلاك خلال الفترة 2009 و2030 في الدول الصاعدة بحدود 22 مليون برميل يوميا، وسيصاحب ذلك زيادة الطلب على النفط التي ستصل الى105 مليون برميل يوميا في حلول عام 2030 أي بزيادة 21 مليون برميل يوميا مقارنة بعام 2009.

يذهب تقرير "أفاق الطاقة الدولية لعام 2010" الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA«Energy information administration"، إلى أن الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية ستزيد عن 86.1 مليون برميل يوميا في عام 2007 إلى 92.1 مليون برميل في عام 2020 و103.9 مليون برميل في عام 2030 و110.9 مليون برميل عام 2035.[3]

---

[1] "هل أصبحت معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ص.7.

[2] International Energy Agency، world energy outlook ,2010 ,p.6.at: <http//:www.worldenergyoutlook.org/media/weo2010.pdf.>(15/03/2015).

[3] U.S.Energy Information administration، International energy outlook ،Washington، DC، (july2010) ، p.2.at<:http//:www.large stanford.edu/courses/2010/ph240/riley2/docs/EIA-0484-2010.pdf.>(15/03/2015).

الجدول-2- الاستهلاك العالمي من الطاقة بين عامي 2005 و2035

الدول	تاريخيا			توقعات					معدل التغيير بالمئة
	2005	2006	2007	2015	2020	2025	2030	2035	
الو.م.أ	100.5	99.8	101.7	101.6	105.0	108.3	111.2	114.5	0.4
الصين	68.4	73.0	78.0	101.4	121.4	142.4	162.7	181.9	3.1
الهند	17.5	18.8	20.3	25.3	28.2	31.1	34.1	37.6	2.2
البرازيل	11.2	11.7	12.3	14.9	16.9	19.3	21.9	24.3	2.4
روسيا	29.7	30.5	30.5	30.7	31.6	32.8	33.9	35.5	0.5
الشرق الأوسط	22.7	23.9	25.1	32.9	36.5	39.1	41.8	45.7	2.2
اليابان	23.8	23.3	22.8	21.1	21.9	22.1	22.1	22.2	-0.1
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	243.8	244.1	246.7	246.0	254.9	263.2	271.4	280.7	0.5
دول غير أعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	229.0	239.0	249.5	297.5	336.3	375.2	415.2	458.0	2.2
إجمالي العالم	427.7	483.1	495.2	543.5	950.5	638.7	686.5	738.7	1.4

الوحدة: كوادرليون وحدة حرارية بريطانية.

Source: US Energy administration, International energy outlook, 2010, p.145.at:<http//:www.large stanford.edu/courses/2010/ph240/riley2/docs/EIA-0484-2010.pdf>(15/03/2015).

الشكل رقم (1) استهلاك العالم من الطاقة بين عامي2007 و2035

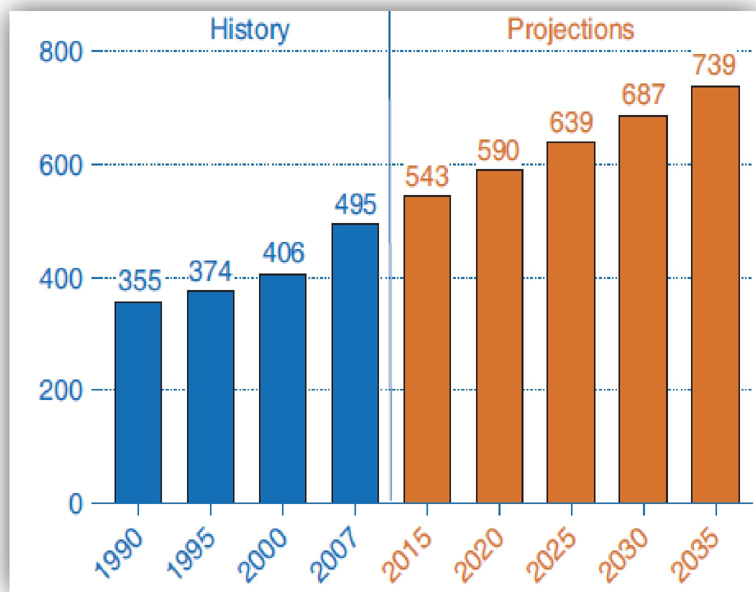

الوحدة: كوادرليون وحدة حرارية بريطانية.(**btu**)

SOURCE: US energy information administration, international energy outlook, 2010, p9.at :http//:www.Large stanford.edu/courses/2010/ph240/riley2/docs/EIA-0484-2010.pdf (15/03/2015).

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ وبناء على تقرير إدارة معلومات الأمريكية ان نسبة الاستهلاك بين 1990 و2007 عرفت ارتفاعا ملحوظ ومتزايد، بحيث قدر في سنة 2007 أن الاستهلاك كان بمعدل 495 مليون برميل يوميا، الا ان التوقعات تشير في عام 2035 ان معدل استهلاك النفط سيصل الى 739 مليون برميل يوميا.

يصاحب تزايد الاستهلاك العالمي من الطاقة تزايد الطلب العالمي على الوقود الأحفوري(نفط، غاز، فحم) بصفة عامة، ويتوقع تقرير الأوبك(opec) لعام 2010 أن يزيد الطلب على الوقود الأحفوري بنسبة تزيد عن 80%ويأتي النفط في المقدمة بنسبة تزيد عن 18% و30%حسب تقرير إدارة الطاقة الأمريكية في عام 2035[1]، وهي نسبة منخفضة بمقدار خمسة بالمئة عما كانت عليه في عام 2007، فالجدول

[1]**Organization of the petroleum exporting countries**, world oil outlook, (2010), p.7.at: <http//:www.opec/org-web.static-files-project/media/downloads/publications/woo-2010.pdf.>(17/03/2015).

رقم (2) أدناه يوضح حاجات العالم وتغطيتها من النفط.

يضيف التقرير أيضا أنه تزامنا مع تلك التوقعات نما الاستهلاك العالمي من الطاقة بنسبة1.8% خلال عام 2012[1]، وتشير توقعات الوكالة الأمريكية للطاقة لعام 2013 إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الطاقة، فيزيد 56% بين عامي 2010 و2040.[2]

يظل النفط أكثر مورد للطاقة استخداما بنسبة 33.1% من الاستهلاك العالمي، فخلال عام 2012 زاد الاستهلاك العالمي من النفط ب 0.9% يوميا، ما يعادل 890 ألف برميل يوميا وصاحبه ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط بنسبة 2.2% بما يعادل 1.9 مليون برميل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تجارة النفط عالميا بنسبة1.3%من خلال عام 2012. [3]

الجدول رقم (3) احتياجات العالم من النفط وتغطيته

	الوحدة: مليون برميل يوميا				
	2010	2015	2020	2025	2030
احتياجات العالم من النفط	85.5	91.0	96.2	100.9	105.5
إمدادات دول خارج الأوبك	51.9	53.9	55.7	57.5	57.5
إمدادات دول الأوبك	29.3	30.8	33.2	36.0	38.7

Source: organization of the petroleum exporting countries, world oil outlook, vienna, 2010,p.10،at :http//:www.opec/org-web.static-files-project/media/downloads/publications/woo-2010.pdf.(17/03/2015).

زيادة الطلب الصيني على النفط نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك المحلي، أصبحت الصين في عام 2003 ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن يستمر

[1] **BP**, statistical review of world energy, London, 2013, p.2.at: <http//:www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review of worldenergy2013.pdf.> (17/03/2015).

[2] **US energy information administration**, international energy outlook, Washington, (2013), p.1at: <http//:www.eia.gov/forcecasts/eio/pdf/0484%282013%29pdf>.(17/03/2015).

[3] Ibid.p.3.

الطلب المتزايد على النفط بمعدل 156% بين عامي 2001 و2025، وخاصة أن هذا التصاعد الكبير المتوقع في حجم الطلب الصيني على مصادر الطاقة ستكون له انعكاساته المهمة على الصناعة النفطية العالمية[1].

من جهة أخرى الهند التي هي إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة عالميا وثاني مساهم في زيادة الطلب على الطاقة حتى عام 2035، وتقدر وكالة الطاقة الدولية لعام 2010 أن استهلاك الهند من النفط المحلي باطراد بنسبة 57% بين عامي 1995 و2005، حيث زاد اعتمادها على النفط المستورد ليصل 68 %.[2]

الشكل رقم (2) استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والهند من النفط بين عام 1990–2035

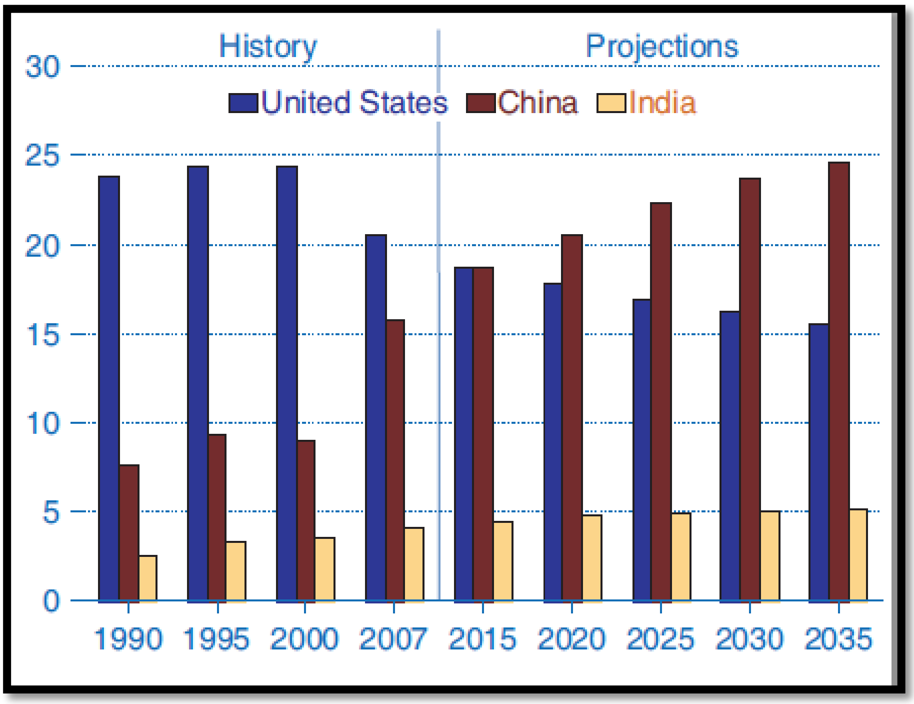

SOURCE: U.Senergy information administration, international energy outlook2010,p.1.at: :http//:www.Large stanford.edu/courses/2010/ph240/riley2/docs/EIA–0484–2010.pdf (22/03/2015).

---

1 ظفر الإسلام خان، "الهند واستراتيجياتها للطاقة في الشرق الأوسط"، موقع مركز الجزيرة للدراسات في: <http://studies .aljazeera.net/report t s/2013/05/2013521045517.htm>.(2015/03/22).

2 مايكل هيربرج، **الصين، الهند والولايات المتحدة الأمريكية، التنافس على موارد الطاقة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص.85.

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن الاستهلاك الصيني من الطاقة في تزايد وهناك توقعات أيضا بتزايد اعتمادها على الطاقة المستوردة من الخارج لمواكبة ثورتها الصناعية وصعودها الاقتصادي، باعتبارها قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة على المسرح الدولي وللحصول على نفط شرق الأوسط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة رئيسية لتلبية حاجياتها من الطاقة، اتخذت الصين عددا من الخطوات في هذا السياق تمثلت في: تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المعارضة للولايات المتحدة في المنطقة وعلى رأسها إيران، وفي موازاة ذلك سعت الصين إلى تنويع مصادر حصولها على النفط لتقليل مخاطر الاستيراد، وهي سياسة اتبعتها الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على الطاقة المستوردة من الخارج لتلبية حاجياتها المتزايدة من الطاقة.[1]

ثانيا: الإنتاج العالمي من النفط.

يعتبر النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة كونه يمثل شريان الحياة لاقتصاديات العديد من الدول، ولأهميته يطلق عليه بالذهب الأسود حيث يوفر إجمالا قرابة نصف الطاقة المستهلكة في العالم كما يوضحه الجدول :

الجدول رقم (4) حصة مصادر الطاقة في الاستهلاك العالمي بالنسبة المئوية

نفط	فحم	غاز	طاقة نووية	طاقة مائية
40%	27%	23%	7%	3%

Source:Key world energy statistics,IEA,2010.

فالإنتاج النفطي في العالم تطور بازدياد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة، بحيث يرتبط معدل الإنتاج بما تملكه الدول من احتياطها وكذلك سهولة استخراجه وتكاليفه، فلو نلاحظ مستوى التوزيع في الإنتاج النفطي في الوقت الحاضر وحسب بيانات عام 2012 في منطقة الشرق الأوسط نجد 29% من الإنتاج العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 26% ودول الاتحاد السوفيتي السابق 14% تليها إفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين وأسيا.[2]

[1] هدى عوض، "الصين وتامين الطاقة "، ***السياسة الدولية***، العدد164، (أفريل2006)، ص.63.

[2] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره،** ص.8.

الشكل رقم (3) الإنتاج العالمي من النفط الخام حسب المناطق سنة 2012

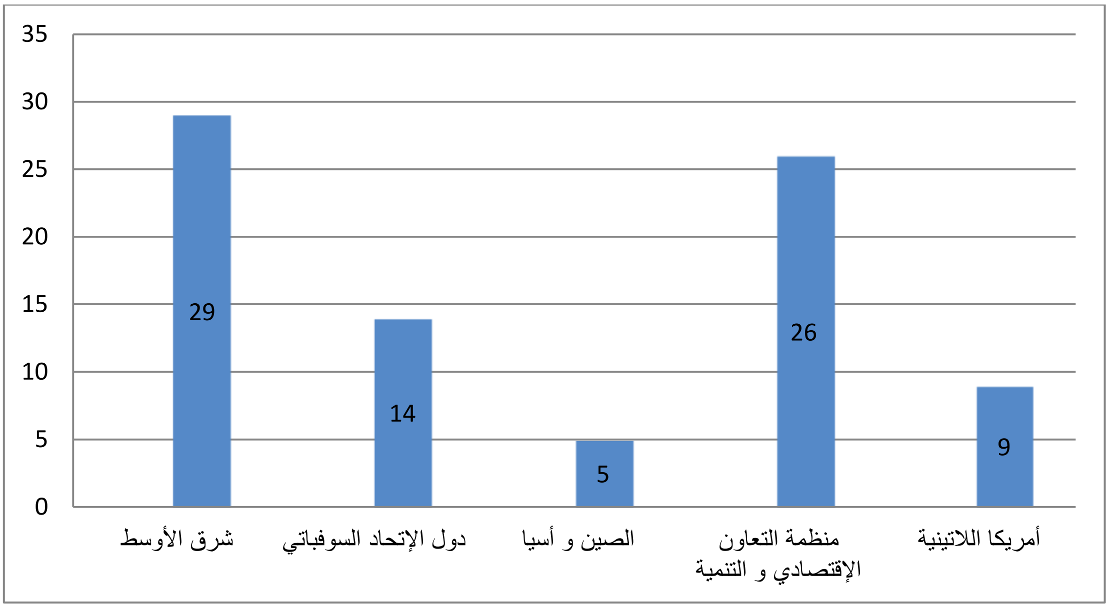

المصدر : أوراق عمل مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة، 2012.

أما على مستوى الدول فما زالت المملكة العربية السعودية تحتل المركز الأول من حيث الإنتاج، فقد بلغ متوسط إنتاجها سنة 2012 حوالي 10.37 مليون برميل، تليها روسيا 9.27 مليون برميل يوميا، ثم الولايات المتحدة ب8.69 مليون برميل ثم إيران فالمكسيك والصين، نفس العام بلغ إنتاج دول الأوبك 30.16 مليون برميل من متوسط إجمالي إنتاج العالمي البالغ 72.48 مليون برميل يوميا أي ما نسبته حوالي 42% في حين بلغت دول خارج الأوبك حوالي 58%.

تذهب منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أن كمية الإنتاج ستصل إلى 391 مليون برميل في اليوم عام 2020 بعدما كانت عام 2006 حوالي 30 مليون برميل يوميا، وتشير التقديرات أيضا أن معدل الإنتاج قد ارتفع في عام2011 إلى 72مليون برميل يوميا مقارنة بحوالي 71.8 مليون برميل يوميا في 2010 أي بنسبة 0.3% و70.9 مليون برميل يوميا عام 2009 أي ما يقارب 1.7%،[1]بحيث تمثل الولايات المتحدة نسبة 75.85%من الإنتاج العالمي المقدر ب 61.5 مليون برميل يوميا، كما يلاحظ أن القدرة الإنتاجية للعالم سترتفع إلى حوالي 105 مليون برميل يوميا في 2015 وإلى 126 مليون برميل

[1] **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون، الكويت، (20ديسمبر 2011)، ص.162.

يوميا في عام 2025، وفقا للتوقعات فإن أوبك ستوفر61 مليون برميل يوميا عام 2025 أي مايقارب50% من قدرة إنتاج النفط العالمية إلى جانب الاتحاد السوفيتي.[1]

الجدول رقم (5) توقعات القدرة الإنتاجية من النفط

	2015			2025		
افتراض سعر النفط	إنتاج كلي	خارج أوبك	أوبك	إنتاج كلي	خارج أوبك	أوبك
سعر مرتفع	101.8	66.7	35.1	115.5	75.1	40.4
سعر متوسط	105.4	61.7	43.7	122.2	56.0	66.2
سعر منخفض	113.3	59.0	54.3	135.2	62.4	72.8

الوحدة: مليون برميل.

المصدر : حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.138.

هذا الجدول تعبير عن سيناريو قامت به الوكالة الدولية للطاقة بناء على ثلاث سيناريوهات لتقدير القدرة الإنتاجية للنفط في ظل قيم متوسطة، مرتفعة، منخفضة لسعر النفط إذ تبين أن:

- السعر يؤثر في الإنتاج والعرض من خلال تأثيره في الطلب، فارتفاع السعر يؤدي إلى انكماش الطلب العالمي مثل ما هو مبين في الجدول أعلاه.
- تتحدد الإنتاج الإجمالي في ظل سعر معين، فان منتجي النفط من خارج الأوبك يستجيبون للسعر فيرتفع إنتاجهم مع ارتفاع السعر وينخفض مع انخفاضه.
- تفترض التوجهات الغربية أن الأوبك المنتج الأساسي ليس أمامها خيار إلا أن تغطي فجوة العجز وأن تتبنى اتجاها معاكسا لاتجاه المنتجين من خارجها ومعاكسا أيضا للمنطق الاقتصادي إذ تخفض إنتاجها كلما ارتفع السعر والعكس من ذلك.[2]

[1] **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، الكويت، (24ديسمبر2010)، ص.150.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 138-139.

الجدول رقم (6) إنتاج النفط لبعض الدول عربيا وعالميا (2007–2011).

الدول	2007	2008	2009	2010	2011
الولايات المتحدة	5122.2	4940.2	5309.0	5486.0	5642.5
روسيا	9380.0	9768.4	9913.3	10147.6	10325.0
الصين	3755.0	3802.8	3802.0	4049.0	4090.2
فنزويلا	2991.8	3118.5	2878.1	2853.6	2383.0
نيجريا	2166.5	2017.4	1842.0	2048.3	2119.0
الجزائر	1398.0	1356.0	1216.0	1189.0	1257.0
السعودية	8978.6	8532.0	8184.0	8165.6	9241.0
العراق	2035.2	2280.5	2336.2	2358.1	2668.0
ليبيا	1673.9	1721.5	1473.9	1486.6	408.0
السودان	483.1	457.0	457.2	480.0	470.0

الوحدة: مليون برميل

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون، القاهرة، 2010.

ثالثا: الإحتياط العالمي من النفط.

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه الكمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض، والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، ويعرف بأنه المؤكد والمعروف من كميات النفط المتواجدة في باطن الأرض وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضا وطولا وسمكا ونجد في أنواع الاحتياطي: المثبت –المرجح –الممكن أو المحتمل.[1]

[1] سالم عبد الحسن، **اقتصاديات النفط** (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1999)، ص.25.

أنواع الاحتياطي النفطي: نستخلص ان الاحتياطي النفطي يتغير مع الزمن حسب ظروف التقنية السائدة، وعليه يصنف الاحتياطي النفطي الى ثلاث انواع رئيسية:[1]

1- الاحتياطي الثابت أو المؤكد (proved reserves): يعني الكميات النفطية الكامنة في باطن الأرض، والتي قدرت على اساس علمي اي على اساس المعلومات الهندسية والجيولوجية المتوفرة، وعرف تواجدها عن طريق حفر الآبار النفطية والممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة ويقدر احتياط الثابت ب90%.
2- الاحتياطي المرجح (probable reserves): هي الكميات الغير مثبتة أو الغير متأكد من وجودها، وهي عبارة عن الكميات المكتشفة والغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، هذا النوع من الاحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية والجيولوجية، ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أوفي جوانبه الاقتصادية أي تكاليف إنتاجه، ويقدر احتماله ب50%.[2]
3- الاحتياطي المتوقع (possible reserves): هي كميات النفط التوقع استخلاصها من المكامن التي لم يجرى تطويرها ودراستها، وهذا النوع يقضي بوجود النفط الا انه غير معروف من الناحية الكمية ولا من الناحية الاقتصادية وبذلك يوصف بكونه احتياط غير دقيق حيث يقدر احتماله ب10%.

شهد الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط تطور ملحوظ من سنة 2000 إلى 2012 حيث قدر في سنة 2013 ب1483.2 ألف مليون برميل، مسجلا بذلك ارتفاع بنسبة 20% عن تقديرات 2000 التي كانت 1105.5 ألف مليون برميل، وقد شكل الاحتياطي النفطي لدول شرق الأوسط أعلى نسبة قدرت ب 56% من تقديرات الاحتياطات النفطية المؤكدة سنة 2013،[3]بينما سجلت مجموعة الدول الإفريقية نسبة 9.5% من احتياطي نفس السنة، أما دول أمريكا الشمالية سجلت أدنى نسبة قدرت ب 5.4% من الاحتياطي العالمي، ويتوقع أن تضغط الدول المستهلكة للنفط على دول الأوبك لكي تزيد إنتاجها إلى 60 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020، من أجل مواجهة الاحتياجات العالمية خاصة مع الأوضاع الراهنة التي تشهدها الدول العربية من عدم الاستقرار، فإن متوسط إنتاج الأوبك وفقا لهذا التوجه الذي تتبناه

[1] أحمد حسين علي الهيتي، **مقدمة في اقتصاد النفط** (بيروت: الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011)، ص.23.

[2] "Le pic pétrolier mondial, on doit s'y prépariez des maintenant",sur: <http//:www.notre planète info/actualités/actu-2301-pic-pétroliér.php.p.9>.(14/03/2015).

[3] مسعود مجيطنة، "السعي الى السيطرة على منابع النفط في العالم والرهانات الاستراتيجية المستقبلية"، ***مجلة المدرسة العليا الحربية***، العدد04، (جوان2011)، ص.37.

الدول الصناعية الكبرى الغربية يمكن أن تصل 45 مليون برميل يوميا على امتداد الفترة 2002-2020.[1]

خريطة رقم (1) احتياطات النفط المؤكد العالمي سنة 2012.

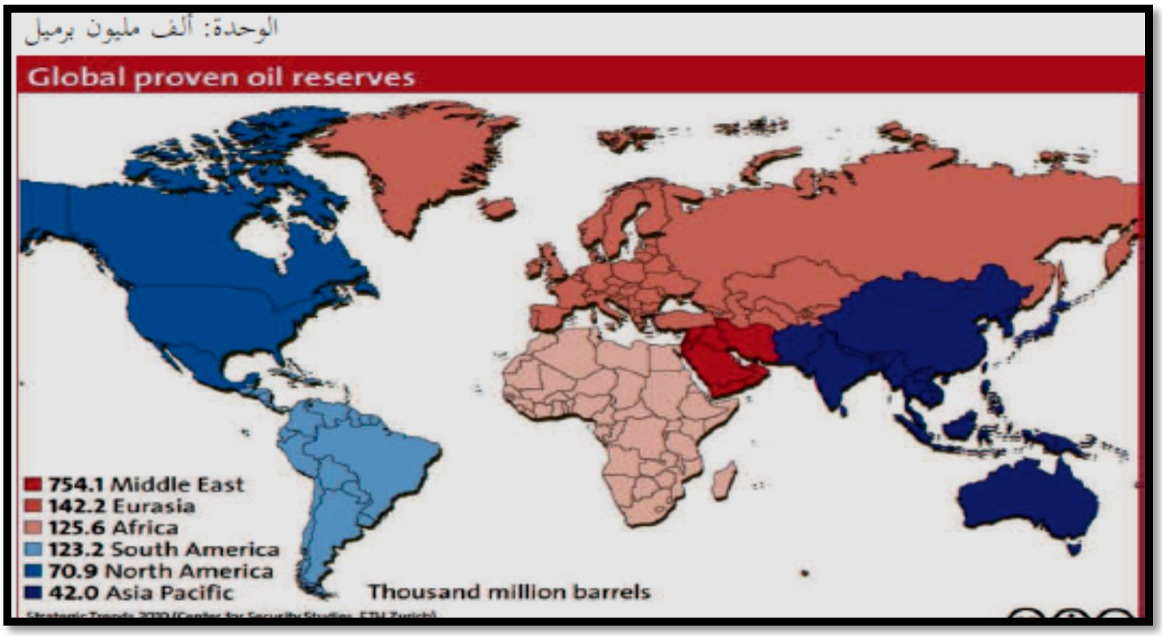

Source:http://www.css.ethz.ch/fsk/policy_consultancy/Grafiken/Strategic_Trends/2010/Resource-nationalism/Strategic-Trends-2012-Global-proven-oil-reserves.jpg.

المطلب الثالث: أهمية النفط كمصدر للطاقة.

لقد أصبح النفط في هذا العصر بمثابة العمود الفقري لمختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع الصناعي الحديث، فأصبح يمثل شريان الحياة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، بحيث يمكن قياس درجة ازدهار المجتمع وتقدمه بمقدار ما تستهلكه من النفط ومشتقاته، فالحصول على النفط كما يقول جون جاك سرفان شرايبر: " يشكل وسيظل يشكل في السنوات القادمة الفارق بين اضمحلال مجتمع إنساني وازدهاره، وذلك أن النفط في المجتمع الصناعي الذي عشنا في كنفه، هو في مقام المركز من كل شيء".[2] فأهمية النفط متفاوتة من مجال لأخر ويظهر ذلك جليا من خلال:

[1] حسين عبد الله، **البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003)، ص ص 44-45.

[2] بول ستيفينز، **الأوضاع الاستراتيجية في صناعة النفط الاتجاهات والخيارات** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص.49.

أولا: أهمية النفط في القطاع الاقتصادي.

يرتبط الاقتصاد العالمي الحديث في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوافر عامل النفط، حيث كلما زاد مستوى تطور البلدان وتصنيعها كلما زادت الحاجة للنفط، بحيث تعتبر الطاقة النفطية حتى الآن الأوفر والأسهل وأفضل أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة، وتأمين المواصلات المعتمدة على السرعة إلى جانب دورها في تحديث القطاع الزراعي وتنمية القطاع التجاري، بحيث تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت وثيقة إلى حد أصبح الاعتماد على النفط معيارا للتقدم في أي بلد ونلمس ذلك في الجانب الصناعي، بحيث يحتل النفط مصدر أساسي عوضا عن الفحم وخاصة بعد الثورة الصناعية، فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي يستوردها العالم بكثافة تحتاج إلى كميات كبيرة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية والتي لا توجد في موارد طاقوية أخرى.[1]

فالنفط ضروري في تشغيل الآلات وتحريكها في المصانع والمعامل، بحيث تلثي النفط المستهلك مكرس من أجل تشغيل الصناعة التي هي الدعامة والركيزة الأساسية للاقتصاد المعاصر.

أيضا دوره في المجال الزراعي الذي أحدث قفزة نوعية، بعدما كانت تعتمد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان ولعقود طويلة في البداية حتى جاءت الثورة الصناعية، توالت الاختراعات في مجال الماكنة الزراعية، حيث أضفى عليها مورد النفط فائدة كبيرة وانه كان هو مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، ومصدر المنتجات والأسمدة التي ساهمت في تحقيق تقدم زراعي وساعد على توفير الجهد والوقت ورفع مردودية الإنتاج لحدوده القصوى.

ثانيا: أهمية النفط سياسيا.

علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه والتنقيب عنه من قبل الشركات النفطية متعددة الجنسيات، إلّا أن النفط أصبح محورا في السياسة الدولية، بحيث تطور موقع النفط من دائرة ذات الأهمية إلى درجة الاستراتيجية وصولا إلى مستوى المصلحة الحيوية والجوهرية، وهذا ما جعل الصراع عليه يحتدم بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه[2].

أصبح النفط الركيزة الأساسية في استراتيجيات الدول وأجندتها، إذ أنها أصبحت تدرك بأنه ذات فعالية وتأثير ومفتاح لكل تقدم، فمن أراد أن يمتلك قراره ويبسط سيطرته على العالم اليوم لابد عليه أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة، وهذا لن يكون حتى يتم إيجاد مصدر دائم للنفط ومن جهة

---

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000)، ص.74.

[2] محمد طاقة، **مأزق العولمة** (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.74.

أخرى يذهب كليمنصو بالقول أنه قد أعلن أثناء الحرب العالمية الأولى: "النفط ضروري كالدم"، وكتب كوليد رج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924م، عند افتتاح اللجنة الفدرالية للنفط بأنه: "تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط"، وعلى هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق وربطته بأمنها القومي، فالنفط أشبه بالدم الذي يضمن استمرارية حياة الإنسان وهذا ما جعل النفط والسياسة شيئين لا ينفصلان، من خلال التدخلات والتصريحات لقادة الدول الغربية نلاحظ أن النفط اكتسح ميدان السياسة وأصبح محوري وعامل فعال مؤثر في صنع القرارات السياسية للدول، وأصبح يستعمل كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية،[1]حيث بات جليا أن منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تعد هي المنطقة المستهدفة نتيجة احتوائها على كميات كبيرة من النفط إلى جانب موقعها، بحيث كان هم الدول الصناعية الحصول على نفطها ما جعل التنافس بين تلك الدول ضروريا وظاهرا إلى حد الآن.

برز الدور السياسي للنفط بشكل كبير وفعال من خلال الحروب التي شهدتها المنطقة، في ظل الصراع العربي الإسرائيلي من أزمة السويس1956 مرورا بحرب أكتوبر1973، فالحرب العراقية الإيرانية 1980، ثم حروب الخليج1991- 2003 ومؤخرا انفصال جنوب السودان عن شماله كل هذا تحت عنوان "حروب النفط".[2]

لقد بلغت الرغبة في الحصول على النفط أقصى درجاتها، فهو السلعة التي لا يستطيع أي مجتمع صناعي إحداث تطور بدونه، فالنفط هو دلالة السيادة حيث أصبحت أمريكا تستخدم نفوذها السياسي والدبلوماسي من أجل مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج وهذا للسيطرة على النفط العالمي.

يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه النفط والعلاقات الدولية إنه :"مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتأثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى، وليس هناك علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة"[3]، فمسألة النفط

---

[1] حافظ برجاس، **مرجع سبق ذكره**، ص.95.

[2] ناج السر عثمان، "النفط السوداني، تاريخ الاكتشافات وإرهاصات الصراع"، ***الحوار***، العدد2413، (2008)، على:
<http//: www.alhewar.org /debat/show.art.asp ?aid=147968>.(18/03/2015).

[3] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة رقم52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1982)، ص.246.

والسياسة أمر لا يمكن الفصل بينهما، حيث أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكما في النفط من الاعتبارات التجارية والاقتصادية البحتة.

مما سبق يظهر أن للسياسة تأثيرا في النفط والنفط يؤثر على السياسة، وبالتالي دوره كبير في صنع القرار السياسي، يقول حسنين هيكل: "أصبحت الشركات الأمريكية في المنطقة، عمالقة البترول والسياسة في نفس الوقت، وقد تجلى ذلك في تشكيل مجالس إدارتها التي عبئت بمجموعات من كبار المسئولين في وزارة الدفاع الوطني وهيئة أركان الحرب إلى جانب رجال النفط في تكساس". وهكذا كان التداخل بين السياسة والنفط.[1]

ثالثا: أهمية النفط العسكرية.

يقول أكنور في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1858:"من يمتلك النفط يمتلك العالم لأنه بفضل المازوت يسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات يسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات يسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة".[2]

يبدو واضحا أن النفط أصبح من أهم الأهداف الاستراتيجية العسكرية في الحروب الحديثة، بحيث جعل المنشآت النفطية وشبكة إمداداتها وطرق نقلها من النقاط الحساسة والمهمة للتحكم في زمام الحرب وحفاظا عليها من أي هجوم أو مكيدة لضربها، وهذا ما لوحظ في حرب العراق عام 1981م ما أطلق عليها "حرب المصافي".[3]

يعتبر النفط هو المحرك الأساسي للآلات والمصانع الحربية، وهو الوقود الذي تشغل به الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية فعند نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد اختراع الدبابة، أخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتمامها لتامين النفط والحصول عليه أي السيطرة، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى سعت القوى العسكرية الصناعية العظمى وراء السيطرة على ثروة النفط ومنافسة الأعداء في الميدان الجيوسياسي، ولهذا أعطت فرنسا وبريطانيا أهمية بالغة لعملية التحكم في الموارد النفطية في الخليج

---

[1] محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام، 1992)، ص.80.

[2] حافظ برجاس، **مرجع سبق ذكره**، ص.98.

[3] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص.146.

العربي وشمال إفريقيا، وخلال الحرب العالمية الثانية فتحت أمريكا أبار نفطها لتدعيم معاركها وحلفائها ووضعت خططا تركز على تكثيف عملية المرور إلى بترول الشرق الأوسط.[1]

فمن الملاحظ أن أبرز المعارك خلال الحرب العالمية الثانية بين دول المحور والحلفاء، كان هدفها النفط والسيطرة عليه، فالقتال المرير الذي دار بين الطرفين في شمال إفريقيا كان هدفه السيطرة على بترول الشرق الأوسط، كما أن هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتي كان هدفه بترول باكو والقوقاز، واليابان لم تهاجم أمريكا في معركة" بيرل هاربر " إلا من أجل حاجاته الشديدة لنفط اندونيسيا، فالنفط على حد تعبير حسنين هيكل: "هو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب ومصممي استراتيجياتها"، ويقول الجنرال بروسك هولوداي: "إذا تقلصت إمداداتنا النفطية بصورة لافتة فإن النتيجة الأكثر خطورة ربما ستكون نقصا فوريا في فاعليتنا العسكرية". والمتتبع للأحداث الدولية يلاحظ أن هناك قاسم مشترك في كل الصراعات الدولية وهو رغبة في الحصول على الذهب الأسود، إن معظم الصراعات الدولية التي دارت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت في منطقة الشرق الأوسط، كما نجد فيما يخص بعد الحلف الأطلسي فقد ورد في المفهوم الاستراتيجي الصادر في عام 2010م : على أن قضايا ندرة المياه والتغيير المناخي وازدياد حجم طلب على الموارد الطاقة، تشكل محاور أخرى وتحديات للبيئة الأمنية والتي سوف يضعها الحلف في بؤرة اهتماماته خلال المرحلة القادمة، وتبعا لذلك تم إعطاء الحلف دورا كبيرا للتدخل في مناطق الأزمات التي يمكن أن تهدد المصالح الحيوية لدول وعلى رأسها الولايات المتحدة، وأن إمكانية تهديد مصادر النفط أو بروز تحديات جديدة قد تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان القوى في المنطقة، وبالتالي تهديد أمن إسرائيل وقدراته العسكرية ليظل قادر على أداء دوره الوظيفي للمشروع الغربي في الشرق الأوسط .[2]

يلاحظ أن أكبر مستهلكي المشتقات النفطية هو الجيش الأمريكي حيث بلغ استهلاكه مليون برميل في كل ثلاث أيام ارتفعت ميزانية البنتاغون لسنة 2013 الى 525 مليار دولار وبالتالي كانت كلها موجهة للاستهلاك النفطي [3].

---

[1] حسنين هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص.82.

[2] Paul Gallis, **Nato&energy security**,CRS report for congress,foreign affairsdefense, trade division,(march2006), p.2.

[3] مارتي كوشتاكن، "اتضاح تفاصيل ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2013"، في:
<http//: www.sdarabia.com/preview-news.php?id=25122&cat=1.vuemdxdovw>.(11/05/2015).

إلى جانب الأهمية الاستراتيجية للنفط في مجتمعنا الحديث، يتمتع النفط بميزات تستثنيه عن غيره من الموارد الأخرى:[1]

أولا: مرونة النفط وسهولة نقله وخزنه وتوزيعه.

بعدما كان ينقل عبر السكك الحديدية في السابق ونظرا لارتفاع الطلب عليه، أصبح ينقل عبر شبكة الأنابيب التي تربط مناطق الإنتاج والاستهلاك معا، وأيضا يتم نقله بحرا بين مختلف القارات والمحيطات، إلى جانب قابلية وسهولة النقل يساعد النفط أيضا في الحفاظ على انتظام واستمرارية عرض السلعة البترولية لأنه بإمكانه تخزينه في باطن الأرض وسهولة توزيعه بين محطات البنزين و المصانع.

ثانيا: النفط صناعة تحويلية.

يختص النفط عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحولية بمعنى أنه لا يستهلك مباشرة في وضعه الخام، بل يدخل بعد استخراجه التكرير وينتج منه مجموعة الغازات التي تعرف بغاز البترول، تليها مجموعة من السوائل التي تستخدم في الاحتراق كالبنزين والكيروسين، ويبقى في النهاية خليط ثقيل يخرج منه المازوت.

ثالثا: قصور الطاقات البديلة أن تحل محل النفط.[2]

لقد حاولت الدول الغربية الصناعية طيلة حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين البحث عن بدائل جديدة للنفط، لكن النتائج كانت فاشلة حيث أثبتت التجارب قصور تلك المصادر عن حلولها محل النفط لأسباب عديدة نلخصها في ما يلي:

- سبب اقتصادي: أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهظة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات، مما فرض تأجيل البحث في استخدام هذا النوع من الطاقة لأجل بعيد.
- انعدام الفاعلية: حيث هناك بعض البدائل أثبتت أنه غير فعالة وقد جرت بالفعل تجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات إلا أن النتائج كانت غير مشجعة مما أدى إلى إيقاف البحث.

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983)، ص.60.

[2] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص، 222.

- انعدام الأمان: بعض البدائل من الطاقة غير أمن مثل: الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية وقد أثبتت كارثة تشيرنوبيل وفوكوشيما للقرن الواحد والعشرين أن الطاقة النووية مازالت خطرا لا يستطيع الإنسان التحكم فيها والتقليل من أضرارها في حالة الانفلات.

- حماية البيئة: إن بعض مصادر الطاقة البديلة أصبحت غير ملائمة للاستعمال بعد الحملة النشطة من قبل رواد حماية البيئة فالعودة إلى استخدام الفحم تعترضها مقاومة شديدة من طرف الرأي العام في الدول الصناعية الكبرى كافة التي أخذت تعرف لنفسها أجواء أكثر نقاء وأقل تلوثا.[1]

[1] احمد الدوري، **مرجع نفسه**، ص.62.

المبحث الثاني: الصراع الدولي على النفط.

من بين الموارد الموجودة والتي يمكن أن تثير صراع بين الدول هو النفط، الذي يتميز عن الموارد الأخرى بسبب دوره المحوري في الاقتصاد العالمي وقدرته على إشعال قتال واسع النطاق فلا يمكن لأي مجتمع على درجة عالية من التصنيع أن يبقى مستمر بدون إمداد النفط، لذلك فإن أي تهديد للإمدادات سوف يسبب أزمة، ضف إلى ذلك الصراعات التي تتبناها الدول للسيطرة على المناطق الحدودية الغنية بالموارد والنطاقات الاقتصادية في عرض البحر أو الاحتفاظ بها، لقد كان النفط بالطبع مصدرا متكررا للصراع في الماضي، فكثير من المعارك الرئيسية للحرب العالمية الثانية على سبيل المثال فجرتها محاولات قوى المحور السيطرة على إمدادات النفط الموجودة في مناطق يسيطر عليها خصومهم والاقتتال على النفط ليس ببساطة ظاهرة من الماضي بسبب الطلب العالمي دائم الازدياد على الطاقة، فإن تفجر صراع على النفط محتمل الحدوث بالقدر نفسه مستقبلا.[1]

المطلب الأول : التنافس بين أهم الفواعل الجيوسياسية النفطية.

تتعدد الفواعل الجيوسياسية المتدخلة في الصراع على النفط، ففي تاريخ العلاقات الدولية تصنف الدول من أهم الفواعل الجيوسياسية لما لها من دور في استغلال موارد الطاقة في العالم، فهي بنوعيها إما دول مستهلكة للنفط أغلبيتها متطورة وقوية تعتمد على النفط بالدرجة الأولى في تصنيعها، ودول منتجة للنفط أغلبها دول نامية وليس لها نفوذ و قوة على الساحة الدولية.

فالدول المنتجة دائما تبحث عن الحفاظ على مواردها الطبيعية المتاحة لها مثل ما هو الحال بنسبة لدول الأوبك والعكس بالنسبة للدول المستهلكة التي همها الوحيد هو الحفاظ على سلامة وصول الإمدادات وبدون انقطاع، وتستعمل في ذلك عدة آليات وأساليب يدخل في سياقها التعاون والتنافس وحتى الصراع هذا من جهة، ثم تليها كفاعل جديد غير دولاتي إن صح التعبير وهي الشركات المتعددة الجنسيات، ونعني بالذكر الشركات النفطية التي لها تأثير كبير في النظام الاقتصادي العالمي، بحيث تأخذ قراراتها واستراتيجياتها بعد ذات طابع دولي وهي تمثل 50% من التجارة العالمية.[2]

تكتسي المسألة النفطية أهمية متزايدة عند الدول المتطورة لتتحول إلى رهان جيوبوليتيكي وذلك عن طريق زيادة الفاعلين على المستوى الدولي وزيادة التبعية المتبادلة من جهة الدول المستهلكة والدول

---

[1] محمد السعيد أزهر السماك وآخرون، **جغرافية النفط والطاقة** (العراق: دار الموصل، 1981)، ص.299.

[2] محمد كريم خيدر، **الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2014)، ص.43.

المنتجة المصدرة ومن جهة أخرى الشركات البترولية العالمية والمحلية والشركات الخاصة. ففي تقسيم هاينبرغ للحروب من أجل السيطرة على ما بقي من الطاقة في العالم إلى أربعة أنواع، ويأتي الصراع بين الدول القوية المستهلكة والدول الضعيفة والغنية بالثروات في النوع الأول من تصنيفه،[1]حيث يدرج غالبية الحروب الاستعمارية التي حدثت في القرون السابقة ويمكن في العقود الأخيرة وفي ظل بدء مرحلة النضوب، فإن هذا المورد سيصبح أكثر ندرة وأغلى ثمنا في السنين القادمة، فنحن نشهد تصاعدا قويا لمتطلبات مجتمعة في العديد من الدول المنتجة وهي متطلبات تزيد من عوامل عدم الاستقرار وتهدد بمزيد من الحروب والأزمات النفطية وحتى الوضع القائم بين المستهلكين والمنتجين.

أولا: التنافس بين الدول المستهلكة والمنتجة.

ما دامت الثروات متوفرة والعرض يوازي أو يفوق الطلب عليها، فإن آليات السوق كفيلة في تهدئة الصراع بين الدول المستهلكة القوية لكن عند حدوث شح في مورد ما، فإن احتمالات الصراع بين الدول المستهلكة تزداد حيث تساهم آليات السوق في تخفيض الطلب عندما يكون هناك شح، وذلك من خلال ارتفاع الأسعار وبذلك خروج بعض المشترين من السوق وبذلك تدمير اقتصاد الأمم المنافسة من خلال الحرب والتخريب السري لبنيتها الاقتصادية، أو تدمير أجزاء من بنيتها التحتية المستهلكة لنوع معين من الثروات أو الطاقة.

لقد كانت حاجة ألمانيا إلى مستعمراتها لتجهزها بالطاقة أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى الحربين الأولى والثانية، فاليوم تشكل الصين أكبر مستورد للنفط في العالم بعد لولايات المتحدة الأمريكية وأنها تتجه بقدراتها الإنتاجية للنفط للذروة، مما سيصبح وبشكل متزايدا الإنتاج العالمي القابل للتصدير غير كافي لتلبية حاجة الصين والولايات المتحدة الأمريكية،[2] قد لا يبدو الصراع محتملا لكن التسابق على ضمان تجهيز النفط بالسيطرة على الشركات المتعددة الجنسيات أو المحلية قد بدأ، فالصين اشترت برغم امتعاض الولايات المتحدة الأمريكية الشديد عدة شركات عالمية لإنتاج النفط في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي بأسعار تفوق القيمة الحقيقية لهاته الشركات، ففي عام 2005 طرحت شركة نفطية صينية عرضا لشراء شركة "يونيكال كوربوريشن" الأمريكية بمبلغ 18.5بليون دولار، الشيء الذي أثار ثائرة مجلس النواب الأمريكي، حيث ألقى جوزيف ليبرمان خطبته وهدد الصين فيها بخطورة الصراع مع

[1] مايكل كلير، **مرجع سبق ذكره**، ص.30.

[2] ريتشارد هاينبرغ، **غروب الطاقة: الخيارات والمساوات في عالم ما بعد البترول**، تر: مازن جندلي (لبنان: دار العربية للعلوم، 2006)، ص.91.

الولايات المتحدة الأمريكية للسعي وراء السيطرة على موارد النفط، هذا التنافس الذي قد يتحول إلى صراع عسكري: "نحن والصين أمتان تتبعان السياسات نفسها لشراء الشركات النفطية العالمية لضمان حاجاتنا ..إذا استمر الحال على ما هو عليه من تنافس مع الصين، فذلك قد يؤذي إلى صراع عسكري حقيقي، وليس فقط صراع اقتصاديا" وثمة بلد أخر يدخل في التنافس على مصادر الطاقة هي الهند، التي بدأت تشهد ثورة صناعية واقتصادية مع بداية القرن الجديد، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب دخول الهند في معترك الصراع من أجل ما تبقى من النفط في مناطق العالم، ما جعل الولايات المتحدة تنتهج سياسة أخرى مع الهند وذلك لتقليل اندفاع الهند نحو استهلاك المزيد من النفط الذي يعد حلم الإمبراطورية الأمريكية، بحيث كان زيارة للهند من طرف الرئيس الأمريكي بوش عام 2006. وبذلك الولايات المتحدة الأمريكية شجعت الهند على زيادة اعتمادها على الطاقة الذرية بدلا من النفط وتجسد ذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على بناء عدة مفاعلات ذرية عملاقة لإنتاج الطاقة الكهربائية وبذلك الهند تقلل من المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية لمصادر النفط.[1]

تسعى الدول المستهلكة الكبرى للنفط إلى التقليل من أهمية الكبيرة لنفط دول الأوبك، ومن أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، فوجهت الأنظار إلى منطقة بحر قزوين التي غدت تحتوي على احتياطي مهما يشكل فرصة للولايات المتحدة وأروبا وكل الدول المستهلكة للنفط لتنويع مصادر العرض العالمي، بحيث صرح مارك غروسمان نائب كاتب الدولة للطاقة في أمريكا: "إن إيصال المصادر النفطية والغازية من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية سيساهم في تنويع الأسواق الطاقوية، وهذا سوف يعود بالفائدة طبعا على حلفائنا الأوربيين، أهدافنا هي تنويع العرض الطاقوي العالمي وتدعيم الأمن الطاقوي للولايات المتحدة وحلفائنا الأوربيين، نعتقد أن تنمية العرض القادم من قزوين سيساهم في استقرار الأسواق الطاقوية الأوربية وسيدعم الأمن والرفاه في أوروبا"، نلمس من هذا التصريح سياسة في التعاون بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين بغية طمأنتهم وإبعاد تخوفهم من هيمنة الولايات المتحدة لوحدها على مصادر الطاقة في إطار استراتيجيتها الطاقوية للسيطرة على منابع النفط وطرق عبورها في العالم وأنها تحتاج لحليف قوي مثل أوربا وبالمقابل تكون حصتها معها من النفط القزويني.[2]

---

[1] فيصل حميد، **النفط والحرب والمدينة، مصير الحياة الحضارية..إلى طريق مسدود؟** (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007)، ص.134.

[2] دياري صالح مجيد، **التنافس الدولي على مسارات أنابيب النفط من بحر قزوين** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص.124.

فالدول المنتجة والتي معظمها تابعة إلى منظمة الدول المصدرة للبترول تتخوف من نمو الطلب على النفط مستقبلا، وعجز أو عدم قدرة منظمة الأوبك على تلبية ذلك الطلب، وبالتالي قد يسمح بعودة التوترات إلى السوق النفطية، وإفساح هامش تحرك أكبر الدول المنتجة وهذا لن يكون سهلا، لذلك تسعى دول الأوبك لإيجاد أرضية للتعاون والتعامل مع أهم دولة خارج الأوبك وهي روسيا التي تحتوي على احتياط مهم من النفط، خاصة وأنها تسعى لاسترجاع مجدها ومكانتها في منطقة أوراسيا، بالخصوص النفط القزويني الذي أجمع عليه المختصون في الشؤون النفطية، أنه يشكل تهديد كبير لنفط الأوبك مستقبلا، لذلك أوبك تفضل الحوار متفادية للصراع والتنافس مع المنتجين الآخرين، كون الأوبك مستقبلها مرهون بنفطها سواء كمنطقة أو منظمة.[1] فالجدول يوضح أولويات الدول لأمنها الطاقوي التي تختلف بحسب موقع الدولة في السوق العالمية من كونها مصدرة أو مستوردة لها وبحسب مستواها الاقتصادي.

الجدول رقم (7) أولويات الدول لأمن الطاقة.

الدولة	أولوياتها
مستوردو النفط من الدول الصناعية الكبرى.	-تجنب الانقطاع في إمدادات النفط وتنوع مصادر الإمدادات، وتأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة. -اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر النفط المستوردة من الخارج.
كبار مصدري الطاقة.	-أسعار مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل، وتنوع أسواق تصدير النفط. -تأمين رأس المال و تمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة و البنى التحتية. -الدول ذات مستويات النمو المنخفضة في تلك المجموعة يتمثل هدفها في تلبية احتياجات مواطنيها وإيجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة. -القدرة على تلبية الطلب المتزايد من النفط من خلال الاستيراد الخارجي و القدرة على تلبية حاجيات مواطنيها.
الدول الصاعدة ذات الطلب المتزايد ومستوردو النفط ذات الدخل المتوسط والمنخفض.	-تنوع مصادر الإمداد النفطية. -تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير البنى التحتية و مصادر الطاقة. -اعتماد حلول تكنولوجية لتقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.

Source: World Bank group, Energy Security issues, (Moscow), 2005, p.4.at: http//:www.site resources.world bank.org/intrusion fédération/ressources/energy-security-eng.pdf.(11/05/2015).

[1] مقدم عبيرات، محمد كريم خيدر، "سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة الأوبك"، ***المستقبل العربي***، العدد334، (ديسمبر 2006)، ص.62.

ثانيا: الصراع بين الشركات الاحتكارية.

لم يقتصر دور النفط على إثارة النزاع بين الحكومات والدول فقط، بل تعدى ذلك إلى النزاع بين شركات النفط، مثل ما حدث بين شركات النفط الأمريكية والمكسيك أين أدى إلى إثارة النزاع بين شركات النفط الأمريكية، التي دعت إلى تدخل للقوات العسكرية الأمريكية لحماية الاحتياطات النفطية الحيوية في المكسيك وبين المصارف الأمريكية التي وقفت إلى جانب الحكومة المكسيكية بمطالبة الشركات النفطية الأمريكية بزيادة العائدات بغية تسديد قروض المصارف الأمريكية، كما أشرنا أن الصراع بين الشركات النفطية للسيطرة على مناطق النفط والأسواق وفي مواجهة المنافسة الحادة بين شركات النفط الأخرى تم التوصل إلى اتفاقية عام1928م عرفت باتفاقية " أكناكاري" pacte d'achnacarry، حيث تعطي كل شركة حصة في مختلف الأسواق نسبة مئوية في مجمل المبيعات قائمة على أساس نصيبها عام 1922 ويمكن للشركة أن تزيد حصتها بمقدار زيادة الطلب الإجمالي، ومن أجل السيطرة على صادرات النفط الأمريكية التي بلغت ثلث النفط المستهلك خارج أمريكا شكلت 17 شركة نفطية ما سمي" نادي تصدير النفط".[1]

لقد سيطرت مجموعة من شركات النفط العالمية والتي تحمل اسم الأخوات السبعة أو الشقيقات السبعة وهو مصطلح جاء به الرجل الأعمال "أنريكو ماتيي" في الخمسينيات، حيث كان رئيس شركة النفط الإيطالية الحكومية "إيني" وذلك ليصف شركات النفط السبعة، التي شكلت الإتلاف من أجل إيران وهيمنت على الصناعة النفطية العالمية منذ منتصف الأربعينات والخمسينات وتتكون هذه المجموعة من سبع شركات كلها أنجلوسكسونية وهي: ستاندر أويل أوف نيوجرسي (أمريكية)، ستاندركومباني أوف نيويورك (أمريكية)، أكسون موبيل (أمريكية)، ستاندركومباني أوف كاليفورنيا(أمريكية)، تكساكو أو شيفرون (أمريكية)، غولف (امريكية)، روايال دوتش/شل (بريطانيا وهولندا)، بريتيش بتروليوم (بريطانية)، قامت بالسيطرة على معظم الإنتاج العالمي وعلى التوزيع ففي اتفاقية أكناكري المكونة من ثلاث شركات هي: (إيسو، شل، BP)، والتحقت بعدها شركة (موبيل، شيفرون، تيكساكو، غولف) وأسسوا كارتل شركات وانتهى الأمر بتقسيم الإنتاج وصل سيطرتها على 85% وجعلت سعر النفط مستقرا بشكل منخفض وزادت من الاستهلاك البترولي ما مكنها من تزويد الاقتصاديات الغربية بالنفط الرخيص.[2]

---

[1] هاني حبيب، **النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص.87.

[2] محمد الرميحي، **مرجع سبق ذكره**، ص.18.

مما سبق نفهم أن الشركات النفطية تستعمل النفط كسلاح لمواجهة الدول المنتجة التي تحاول السيطرة على ثرواتها النفطية أو الإحجام عن شراء النفط العائد لتلك الدول وهذا من أجل الإبقاء على احتكارها ومن أجل تحقيق مصالحها والمصالح الحيوية للدول المنتمية إليها دون الاعتبار إلى متطلبات الشعوب ومصالحها المالكة لشرعية هاته الثروة، والتي ليس لها قوة بالقدر التي تمتلكه الشركات النفطية العملاقة ما جعلها تحتكر وتسيطر على كل النشاطات المتعلقة بالنفط من تكرير وإنتاج واستخراج وحفر واستكشاف، ما سمح لها بالتحكم في السوق العالمية والإنتاج والأسعار.

المطلب الثاني: البعد الاستراتيجي والأمني للنفط.

أثبتت الحرب العالمية الأولى أن النفط يعادل القوة ومن يمتلك النفط يمتلك القوة، كما أن امتلاك النفط يؤكد السيادة الوطنية ما جعل النفط أحد مقومات السياسة الدولية وعنصرا جوهريا في استراتيجيات الدول ومؤجج للصراعات بين شركات النفط والدول التي تنتمي إليها من جهة، والدول التي يتوفر فيها مخزون هام من جهة أخرى.[1]

بدأ النفط كقوة استراتيجية ومصدرا للثروة الأكيدة والسريعة يغذي الصراع من أجل امتلاكه وإنتاجه بأي وسيلة وفي أي مكان يتوافر فيه، ومن هذا المنطلق أعلنت شركة رويايال دوتش/شل" يجب ألا يسبقنا أحد في هذا الصراع للحصول على مناطق جديدة يتوفر فيها النفط"، وتمكنت شركات النفط الأمريكية في صراعها من السيطرة على النفط المكتشف في المكسيك والذي شكل مصدرا لأكثر من 20% من احتياجاتها أثناء الحرب العالمية الأولى .[2]

فهناك الكثير من الطرق لتحدد المقصود من الاستراتيجية النفطية انسجاما وأهداف البحث الذي يرتكز على طبيعة هذه الاستراتيجية والعوامل التي تدفع إلى استعمالها بحيث تصبح هذه المادة أداة التحكم ليس في الميدان الاقتصادي فحسب، ولكن حتى الميدان العسكري والسياسي،[3] ففي أطروحة هنتينغتون حول صدام الحضارات العالمي، التي تفترض بأن الدول سوف تطور سياساتها الأمنية على قاعدة الولاء لطائفية دينية أو حضارية قائلا: بأنه سيكون أخر طور في نشؤ الصراع في العالم الحديث لكن ما تجدر ملاحظته على وجه الخصوص هو السعي المحموم وراء وفرة الموارد في تجاهل كلي لأي

---

[1] محمد ختاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص، 235.

[2] هاني حبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص.90.

[3] محمد الرميحي، **مرجع سبق ذكره**، ص.235.

ولاء حضاري، ففي بحر قزوين مثلا وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المسلمة الثلاث أذربيجان، تركيا، تركمنستان، ضد دولتين مسيحيتين في غالبيتهما هي أرمينيا روسيا والمقصود هنا هو مصالح الموارد تتفوق على القرابة الأثنية والدينية.[1]

على نحو أخر اندلاع الفوضى والعنف في إفريقيا قد فشل في ثني شركات الطاقة الكبرى عن إقامة أعمال تجارية نفطية مربحة في هذه المناطق، مثلما حدث أين أعلنت شركات النفط الأمريكية عن مشاريع تنقيب وإنتاج جديدة في دول تعاني اضطرابات مثل: أنغولا والتشاد أين تقطع نظرية فريدمان القائل: "العولمة الاقتصادية قد أصبحت السمة السائدة للعالم"، فإنها تفترض أن معظم نزاعات الموارد تحل من خلال آليات السوق متجاهلا بذلك حقيقة أن الحكومات قد ذهبت على نحو متكرر إلى الحرب بشأن ما تراه "مصالح قومية حيوية" بما في ذلك إمدادات النفط والماء، فالنفط في بعده الاستراتيجي والأمني أصبح يتسم بالأهمية المحورية عند كل بلدان العالم تقريبا حيث أصبح التنافس عليه وحمايته سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي، بحيث تظهر في جل قضايا النفط والموارد بصفة عامة تنظيم ونشر محكم واستخدام فعلي لكثير من قوات العسكرية في العالم، لذلك فإن اعتماد سياسة أمنية ترتكز على الاقتصاد والاهتمام بموارد الطاقة خاصة النفط منها، يؤذي بشكل شبه دائم إلى تشديد زائد على الموارد خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد على واردات المواد الخام لأجل قوتها الصناعية حيث أصبح ينظر إلى السعي وراء الموارد الحيوية وحمايتها بوصفها إحدى الوظائف الأمنية الأولية للدولة. يضاف الى ذلك أن بعض الموارد تساوي قدرا هائلا من المال، فقد قدرت قيمة النفط الغير مستخرج من حوض قزوين مثلا: عن وزارة الخارجية في عام 1997م بأنها تساوي حوالي 4 ترليون دولار لذلك ينظر إلى امتلاكه على نطاق واسع بأنه شيء يستحق الاقتتال عليه.[2]

إن احتمال الاقتتال المستقبلي على النفط يوحي قبل كل شيء التعزيز المتزايد للقوات العسكرية في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى المنتجة للنفط،[3] في عهد قريب كان أكبر تركيز للقدرات العسكرية يوجد على طول الخط الفاصل بين الشرق والغرب في أوربا وفي مواقع أخرى لتنافس القوى العظمى، غير أنه منذ 1990م اختفت هذه التركيزات إلى حد كبير، في حين تمت زيادة مستويات القوات في المناطق

---

[1] مايكل كلير، **حروب الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، تر: عدنان حسن، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص.19.

[2] إكسياوجي، "جيوسياسية النفط والغاز في القرن الجديد"، تر: المركز العربي للدراسات، ***القضايا الدولية***، العدد4، (2004)، ص.67.

[3] محمد العسومي، "الصراع على النفط مجددا"، ***أفاق المستقبل***، العدد09، (فيفري2011)، ص.95.

النفطية الكبرى، فلقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بنية أساسية عسكرية دائمة في منطقة الخليج، وركزت مسبقا معدات حربية كافية هناك لدعم حملة كبرى فنقلت إلى روسيا في تلك الأثناء المزيد من قواتها إلى شمال القوقاز وحوض بحر قزوين في حين أن الصين وسعت وجودها البحري في بحر الصين الجنوبي، كما قامت بلدان أخرى بتعزيز وجودها في هذه المناطق والمواقع الأخرى للصراع الممكن على النفط.

ففي حين لم يتم اكتشاف مصدر وفير جديد للطاقة، عندئذ سيبقى التنافس على الإمدادات الباقية من البترول شرسا وبشكل متزايد، وسوف يبقى ينظر إلى أي انقطاع في التدفق العالمي من قبل الدول المعتمدة على الاستيراد على أنه تهديد لأمنها وحلها يكون من خلال استخدام القوة العسكرية[1].

المطلب الثالث: المظاهر الجيوسياسية للصراع الدولي على مصادر النفط.

تحتدم المنافسات السياسة بين الأمم بسبب انتقال الطاقة، حيث ذلك التنافس ليس بالأمر الجديد فلقد تنافست المجتمعات قديما على الأراضي الزراعية وأماكن صيد الأسماك والفرائس الأخرى وعلى الجياد وقطعان الماشية ومصادر عديدة، أما اليوم وفي إطار ما يعرف بالمنافسة الجيوسياسية وهي نوع من التنافس بين الدول على الأراضي والموارد الطبيعية، والمعالم الجغرافية الحيوية كالمصبات المائية والمضايق والمنافذ فعلى سبيل المثال: المنافسة الدولية والإقليمية على مضيق هرمز نظرا لما تحتويه المضايق من أهمية جيوسياسية هامة في مجال الطاقة، فمعظم الصراعات والحروب التي دارت في القرن الواحد والعشرين سعيا للسيطرة على مصادر الطاقة وتوسع الاستثمار في تلك المصادر بحيث كان النفط السبب الأول لتلك الصراعات، وسوف تكون الصراعات أكثر دموية في العقود القادمة نتيجة لندرة الموارد أو في حال بدأت بالنضوب.[2]

يقول نيكولا ستاريكوف: "إذا أردتم فهم تاريخ العلاقات الدولية السياسية وما تشهده وما سوف تشهده فابحثوا عن النفط"،[3] بحيث يرى الخبراء والاستراتيجيون أنه من بين المصادر الطاقة ليس هناك مادة أكثر من النفط قادرة على إثارة الصراعات الدولية، فكما هو مألوف أن توزيع الثروة النفطية في العالم هو توزيع متفاوت، بحيث هناك بلدان صغيرة وليست لها نفوذ سياسي وعسكري إلا أن تمتلك أكبر احتياطات النفط

---

[1] مايكل كلير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.32-33.

[2] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات**، تر: أنطوان عبد الله، (لبنان: دار العربية للعلوم، 2005)، ص.293.

[3] **مرجع نفسه**.

في حين تعاني دول صناعية كبرى من نقص أو بالأحرى حرمان، هذا ما أدى بالنفط وكيفية الحصول عليه لأن يكون هدفا أسمى وغاية التخطيط الاستراتيجي لدول العالم الصناعي، فبسبب النقص في ذلك المورد اعتلت إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط أولويات أجندة الدول الكبرى وفي صراعها نظرا لما تحتويه المنطقتين من نفط إلى جانب موقعهما الاستراتيجي، فالنفط كلف الكثير من دماء وتجزئة على حساب مصلحة الدول المستهلكة الكبرى، تجسد ذلك عبر التاريخ من خلال اتفاقية "سايكس بيكو" التي دارت بين انجلترا وفرنسا على إعادة تقسيم المنطقة وهي حدود قامت ورسمت على اعتبارات سياسية ونفطية،[1] ولقد دأبت السياسة الأمريكية على إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية لتأمين تدفق النفط وحماية طرق الإمدادات من أي اعتداء داخل أو خارج الشرق الأوسط، وكذلك السياسة السوفيتية في المنطقة إما للمشاركة الأمريكية في الثروة النفطية أو الضغط والتأثير بسياساتها في المنطقة، ولقد لعب البعد الجيوسياسي للنفط دورا بارزا خلال الحروب التي شهدتها المنطقة، حيث شكل النفط منعرجا تاريخيا حاسما على مجرى العلاقات الدولية والسياسية.[2]

الخريطة رقم (2) خطوط أنابيب النفط المارة على بحر قزوين.

Source:http://s.alriyadh.com/2005/06/01/img/016043.jpg

[1] أنيس الدغيدي، **نهب النفط: بين أمريكا وبريطانيا في لعبة السياسة** (مصر: العالمية للكتب والنشر، 2008)، ص.39.

[2] ويلفرد كول، **تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك** (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2001)، ص.190.

كذلك الصراع الجيوسياسي من خلال الحرب الباردة، لعبت دورا في العديد من الصدمات والخلافات فلقد سعت حثيثا روسيا والولايات المتحدة وراء السيطرة على الدول الغنية بالنفط، كما تحرك السوفيات في السبعينيات للسيطرة على أفغانستان لأسباب نفطية محض، فما إن اكتشفت موسكو حقول بحر قزوين حتى أدركت أهمية أفغانستان كطريق للأنابيب التي ستنقل النفط إلى موانئ المحيط الهندي، فكانت النتيجة حرب سوفيتية دامت عقدا كاملا،[1] وبذلك برز بحر قزوين كمنطقة استراتيجية عالمية في مطلع العقد الأخير والذي بدوره يحتوي على ثروات نفطية هائلة، ما وسع دائرة الصراع وبسط النفوذ في المنطقة، ومنذ ذلك الحين باتت منطقة قزوين مدونة في أدبيات ما يعرف بالجغرافية السياسية الأمريكية، وأصبحوا يعتبرونها امتداد طبيعي وتلقائي للخليج العربي. [2]

خريطة رقم (3) تمثل موقع بحر قزوين الاستراتيجي

Source:http://www.onislam.net/arabic/oimedia/onislamar/images/namah/2003/07/11199.gif

[1] محمد السماك، "صراع النفط و السياسة في القوقاز"، في:
<http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=69&issue_id=1> (2015/03/28).

[2] دياري صالح مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص.124.

مع احتدام التنافس حول مناطق النفط بات على الدول البحث عن مناطق أخرى لتنويع من مناطق تواجد النفط، وبذلك كانت إفريقيا وأوراسيا كبدائل للشرق الأوسط، بحيث جاءت تقارير من مركز الأبحاث الاستراتيجية الأمريكي تحذر فيه عن خطر الاعتماد على مصدر واحد وما يسببه من عواقب طارحين بذلك نفط إفريقيا كبديل هاما لسهولة النقل والتكاليف، وأحتل بذلك عام 2002م نقطة هامة في أولويات أمريكا وأمنها القومي[1]. وبذلك أكدت الأحداث والوقائع أن إفريقيا لها قيمة جيوسياسية كبيرة خاصة في الاستراتيجية الأمريكية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على 14% من نفط إفريقيا مقارنة ب18%من نفط الشرق الأوسط، من جهة لا يمكن تناسي دور الصين وروسيا المتنامي في مجال النفط وسعيهما لتطوير بناء علاقات قوية مع الدول النفطية سواء في الخليج، أو إفريقيا وبحر قزوين وإقامة اقتصاديات واستثمارات تنافسية ضد الولايات المتحدة، فمثلا حصلت الصين على امتيازات نفطية كبيرة منها في جنوب السودان وازداد عدد الشركات الصينية في المنطقة، وبذلك تشير الدلائل إلى أن الصراع الجيوسياسي سيشتد وهو في استمرار في المناطق الغنية وربما خلق نزاعات وحروب من جديد، فمن هذا نستخلص أن الصراع الدولي يتقرر وفق التشكيلة الجغرافية للموارد النفطية،[2]ونجد النفط أصبح بؤرة تنافس للدول من أجل المحافظة على هيمنتها ونفوذها، ما أخذ بالدول الكبرى في السعي حثيثا وراء إيجاد السبل والوسائل من أجل السيطرة على مصادر تواجد النفط ورسم الأطر والحدود وفقا وما يتماشى مع أولويات الدول الكبرى ولو كان ذلك على حساب الدول المستضعفة.

---

[1] دياري صالح مجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص.125.

[2] محمد دياب، "امن الطاقة وصراع المصالح الجيوسياسية، 2008"، في:

<http//:www.aljblan.net>.(25/03/205).

خلاصة الفصل

شكل النفط منذ ظهوره السمة المميزة لهذا العصر، وعصب الحضارة الإنسانية، والشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث، ويمكننا القول بأن مظاهر التمدن والرفاه في حياة الأمم والشعوب المتقدمة كانت ولا تزال ترتكز على النفط كمورد، وقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية الدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة، ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحرب والأزمات.

ويمكن اعتبار النفط وبحق سمة من سمات التطور في القرن العشرين، الذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرون الصناعة النفطية، نظرا للأثر الهام الذي تركته هاته المادة على الكثير من المعالم الأساسية والتي أحاطت بعالمنا المعاصر. وقد أدّى وجود النفط إلى تحفيز التفكير بخلق وتطوير الأجهزة والتقنيات الحديثة.

وتزداد أهمية النفط يوما بعد يوم وذلك تبعا لتزايد وتعدد خدماته واستعمالاته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا نخفي الدور السياسي أيضا له بحيث أصبح هدف استراتيجي وغاية وعاملا بارزا في التأثير على مسار العلاقات الدولية.

أصبح النفط الركيزة الأساسية في استراتيجيات الدول وأجندتها، إذ أنها أصبحت تدرك بأنه ذات فعالية وتأثير ومفتاح لكل تقدم، فمن أراد أن يمتلك قراره ويبسط سيطرته على العالم اليوم لابد عليه أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة، ما أخذ بالدول الكبرى في السعي حثيثا وراء إيجاد السبل والوسائل من أجل السيطرة على مصادر تواجد النفط ورسم الأطر والحدود، وفقا وما يتماشى مع أولويات الدول الكبرى .

الفصل الثاني

الاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد

تحتل مصادر الطاقة عموما والنفط خصوصا، أهمية متعاظمة لدى المجتمعات الصناعية الكبرى ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فحسب، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ومركزها على الساحة العالمية ولاسيما مع وجود خلل بين هيكلة النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة، فالدول الكبرى المهيمنة في النظام الدولي أغلبها تعاني نقصا في مصادر الطاقة الاستراتيجية، ما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي، ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية والآمنة في الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبما لا يؤثر على وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية، في خضم تنافس القوى الصاعدة وفي ظل استمرار الاعتماد الأمريكي على الخارج لتوفير احتياجاته، واستمرار إمداداته من الطاقة. يتزايد تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بحيث كلما زاد اعتماد الدولة على إمدادات الخارج في تلبية حاجياتها من الطاقة زاد سعيها إلى تسخير سياساتها الخارجية لأساليب والوسائل وتنويع مجالات تحركها بما يضمن تحقيق أمنها الطاقوي ولو تطلب الأمر تغيير بعض مبادئها الأساسية في سياستها الخارجية لخدمة هذا الهدف .

المبحث الأول: السياسة النفطية الأمريكية.

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط هو أرخص أنواع الطاقة، وأن إنتاج الطاقة البديلة مازال قيد البحث وأنه لن يتقدم إلا إذا تضاءل الاحتياطي النفطي العالمي وارتفاع الأسعار بما يتناسب مع كلفة إنتاج بديل للنفط، لذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط هو الركيزة الأساسية للنهوض الاقتصادي العالمي وتطوره وأساسا مهما من أسس تحقيق انتعاشه في ظل الأزمات التي يعانيها.

حيث أشارت إدارة المعلومات الطاقة الأمريكية في جوان 2002 بضرورة زيادة إنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يوميا خلال النصف الثاني من السنة، وحذرت بأن عدم استجابتها لذلك سيحبط الانتعاش المنتظر في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية،[1] فالملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية في وضع مفهومها لأمن الطاقة كان مغايرا بالنسبة للدول الأخرى، فهي تتبع في استراتيجيات تصغها وفق ما يتماشى مع مصلحتها وذلك ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الوضع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية.

يحتل مورد النفط مكانة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية وفي قلب الصناعة الأمريكية كما تتربع الولايات المتحدة الأمريكية صدارة البلدان الأكثر استهلاكا للنفط في العالم، وفي نفس الوقت تعتبر من بين الدول المنتجة والرئيسية للنفط، لكن ما هو ملاحظ تعاظم الاستهلاك الداخلي الذي يصاحبه الاعتماد المتزايد على الإمدادات الآتية من الخارج، وزيادة الطلب على الطاقة يجعله تحديا استراتيجيا لأمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية .

أولا: احتياط النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

فيما يتعلق بالاحتياط وكما جاء في إعلان خاص بشركة شيفرون وتيكساكو ظهر في "وول ستريت جورنال وفايننشال تايمز" خلال صيف2004: "نحن نعلم أننا سيكون أمامنا 125سنة من أجل الاستهلاك لأول ألف مليار برميل من البترول الاحتياطي"،[2] لكن وفق نفس الإعلان لم يسبق سوى ثلاثين سنة من أجل استهلاك الألف مليار الذي سيشمل تقريبا كامل الاحتياطات التي اكتشفت، هذه الإحصائيات تستند من الوكالة الدولية الأمريكية للطاقة "حول رؤية الاستهلاك ومستقبله".

---

[1] "مقابلة مع دانييل يرجن"، ***السياسة الدولية***"، العدد98، (شتاء2002)، ص. 331.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص.32.

مثلما شهدت انخفاض في الإنتاج في عام 1986م هو نفسه يأتي بعد الانخفاض في الاحتياطات فحسب صحيفة oil&gas :الاحتياطات المكتشفة من البترول في جانفي2005 قدرت حوالي 21.9 مليار برميل، بينما "british petrulium"، قدرته في مارس 2005 بحوالي 29.9 مليار برميل في نهاية 2005 هذه الاحتياطات منها الشاطئية والبعيدة عن الشاطئ، وشغلت الولايات المتحدة المركز الحادي عشر سنة 2004على الصعيد العالمي، بالنسبة للاحتياطات تمركزت بنسبة 82% في ثلاث ولايات هي: تكساس22%، لويزيانا22%، ألاسكا20%، كاليفورنيا18%، بينما الاحتياطات غير الشاطئية للولايات المتحدة الأمريكية تمركزت على مساحات كبيرة من كاليفورنيا وخليج المكسيك، بحيث تكساس ولويزيانا هي الأكثر أهمية، فهذا الإقليم في ذاته يشكل 25% من إنتاج الولايات المتحدة، و45% من طاقة التكرير والتصفية.[1]

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين احتياطاتها البترولية عن طريق رفع مخزوناتها النفطية وهو الحال بالنسبة لما قامت به من خلال النصف الأخير من سنة 2002، حيث ذهبت بعض التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية رفعت مخزونها النفطي إلى3.8مليار برميل من البترول ومشتقاته وأيضا عززت من احتياطها الاستراتيجي من البترول من 550 مليون برميل إلى 700 مليون برميل، في الوقت الذي تصل فيه حجم وارداتها إلى 9.9 مليون برميل.[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية تحافظ بعناء شديد على الاحتياط البترولي الاستراتيجي، أو ما يعادل 700 مليون برميل يوميا من الخام، فالولايات المتحدة تستعمله من أجل مصلحتها وضمان رفاهها، مثلما حصل في إعصار "إيفان" 2004، وبعد إعصار" كاترينا" 2005 الذي أدى إلى فوضى الإنتاج في خليج المكسيك، ولاسيما أيضا التكرير والنقل للمنتجات البترولية في "لوزيان" والمسيسيبي". حتى ولو أن الاستعانة المؤقتة بالاحتياطي الاستراتيجي يبعث بشكل غير مباشر لطمأنت الأسواق البترولية الدولية فإن الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي ليس لديه اهتمام بحماية الأسواق الدولية وجمودها.

ثانيا: إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر أمريكا من أكبر الدول المنتجة للنفط حيث تحتل المركز الثالث بعد السعودية وروسيا كما تعتبر في حد ذاتها موطن للصناعة النفطية، وخاصة بعدما اكتشف أول بئر في بنسلفانيا على يد إدوين دارك في 1859 وكان ذلك أول استعمال تجاري للنفط.

[1], Philippe Sébille Lopez, **Géopolitique du petrol** (Paris: Armand Colin, 2006), p.65.

[2] Ibid, p. 67.

بلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5.7 مليون برميل يوميا وهو ما يشكل نحو 9.8% من الإنتاج العالمي.[1]يتوزع الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية على ولايات أساسية وهي كالتالي: خليج المكسيك 1.6مليون برميل في اليوم، تكساس 1.1مليون برميل يوميا، ألاسكا 94900 برميل يوميا، كاليفورنيا 68300 برميل يوميا، لويزيانا24400 برميل يوميا، أوكلاهوما 17800 برميل يوميا[2]، يومينغ 14300 برميل يوميا. و بذكر الإنتاج النفطي للولايات المتحدة الأمريكية يجب علينا التأشير على نظرية هوبرت بحيث:

أ-ذروة هوبرت:"Hubbert théorie".

تشير هاته النظرية إلى أن ذروة الإنتاج البترولي لا تعني جفاف الحقل، بل تعني أن الإنتاج النفطي قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى، ويجب مراعاة عدم تجاوز الكمية كي لا يتسبب في خسائر وبالتالي سوف يضطر لخفض الإنتاج. ذروة إنتاج النفط هي القيمة العظمى التي يصل إليها إنتاج البترول العالمي، ولكن بعد هذه النقطة سيزاول معدل الإنتاج العالمي بالانخفاض وهذا لا يعني أن البترول سوف ينفذ لكن إمداداته سوف تقل وتبدأ الأسعار بالنمو والارتفاع.[3]

ذروة هوبرت نسبة إلى المهندس الأمريكي كينغ هوبرت الذي قام في 1956م، بإعداد نموذج يتنبأ من خلاله بنفط الولايات المتحدة الأمريكية وقد وضعه في شكل ورقة بحثية من خلال مؤتمر عقد في مارس 1956م بتكساس، وقد قام بتوضيح تغير الإنتاج مع الوقت حيث سيزيد في مراحله الأولى من عمر البئر حتى يصل إلى ذروته، ثم يتناقص حتى ينفذ البئر ويجعل المنحنى في الانحدار حتى يأخذ ويصبح شكله شكل الجرس، إن هوبرت تنبأ بأن الإنتاج النفطي سيصل إلى ذروته في أوائل السبعينات وقد حدث ذلك فعلا في سنة 1971م، حيث بلغ الإنتاج الأمريكي ذروته المتمثلة ب12.5مليون برميل أي ما يعادل 23.5% من إجمالي الإنتاج العالمي.[4]

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص.50.

[2] Philippe Sébille Lopez, OP.cit, p.48.

[3] ديفيس كينيث، **ما بعد النفط**، تر: صباح صديق الدملوجي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.38.

[4] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات**، تر: أنطوان عبد الله (لبنان: دار العربية للعلوم، 2005)، ص ص.144-145 .

الشكل رقم (4) نظرية ذروة هوبرت للإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية.

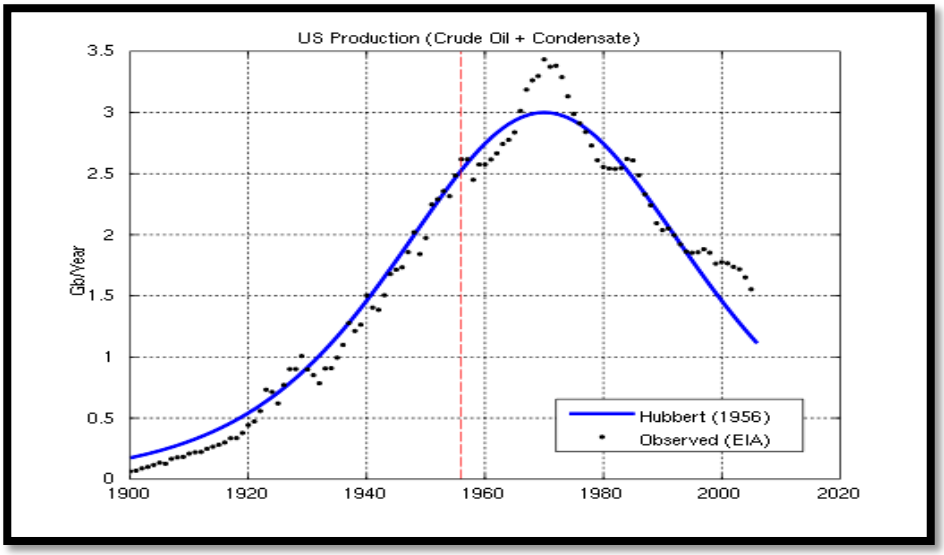

– ذروة الإنتاج النفطي كما قدمها هوبرت–

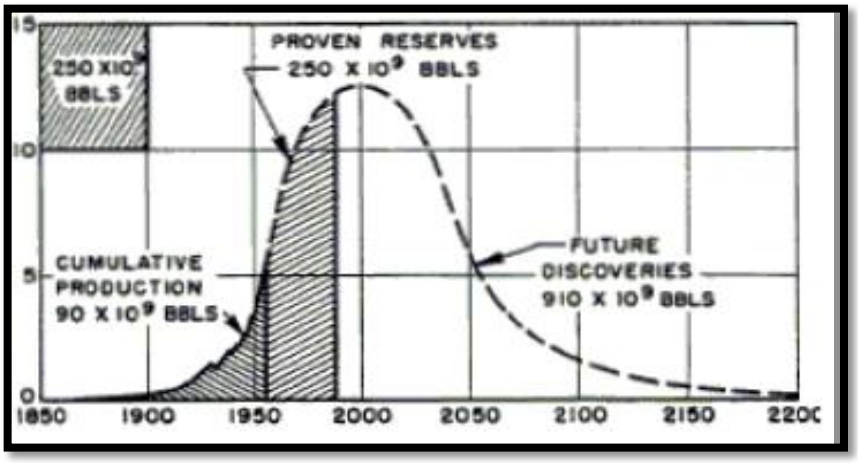

Source:http//:www.hubbertpeak.com/hubbert/bibliography.htm.

ثالثا: استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

عرف استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية نمو وتزايد كبير إلى غاية بداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث وصل آنذاك إلى ما يقارب 14مليون برميل يوميا أي ما يعادل 32% من إجمالي استهلاك النفط في عام 1970م.[1]

[1] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص.37.

تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية كميات معتبرة وكبيرة من النفط، ويكمن السبب في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسيارات "الموطرة" وبلغ استهلاك النفط للولايات المتحدة في سنة 2004 من 11.5 إلى12 مليون برميل من النفط المستورد والبنزين، وهو ما يساوي صادرات البترول من المملكة العربية السعودية وروسيا مجتمعة. فالمستهلك الأمريكي الذي يحاول الرئيس جورج بوش إرضاؤه مسرف بطبعه في استخدام النفط، بحيث يذهب المراقبون إلى القول بأن لتر من البنزين بمثابة صوت في الانتخابات عند المواطن الأمريكي، فالأمريكيون لا يشكلون أكثر من 5% من عدد السكان لكنهم يستهلكون 25% من نفط العالم .[1]

هذا الواقع يجعل من الولايات المتحدة عرضة لأي اضطراب يحدث في سوق النفط، فالجنرال "أنطوني زيني" عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية سنة 1999 قال: "إن منطقة الخليج وما تحتويه من كميات هائلة من احتياطات تجعل من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على حرية التدخل "free Access"، في الإقليم والاستفادة من تلك الثروة النفطية" .

فاستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة في العالم استقر وسطيا بحوالي 84% من مجمل الطاقة، بحيث: 38% بترول، 23% غاز، 22.5% فحم، 8.5% طاقة نووية، 6% طاقة هيدروكهربائية في عام 2000م. فاستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية الكامل للطاقة بلغ 98.9 مليون من"BTU" وهي وحدة حرارية بريطانية و97.5 مليون BTU في عام2002.

وحسب ما جاء في إحصائيات 2000 أثبتت أن استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 10 ملايين برميل يوميا أي بمعدل 55% من استهلاك النفط الخارجي.[2] وفي عام 2003 الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أساس مصدر الاستهلاك الأمريكي كان التقسيم كما يلي: كندا9%، فنزويلا8%، العربية السعودية 8%، المكسيك7%، نيجيريا5%، العراق 4%، النرويج 1.7%، أنغولا 1.7%، كولومبيا1.7% الكويت 1.3 %، و11 % من مصادر أخرى[3].

تشير توقعات الصادرة عن إدارة وكالة المعلومات الطاقة EIA إلى انه بالرغم من التقدم المستمر للتكنولوجيا، فمن المتوقع أن يرتفع مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية من 98

---

[1] U.S Energy information administration, "How Much petroleum does the United states import and from where", at: <http//:www.eia.gov//tools/faqs/faq.cfm?=727&t=6>.(28/03/2015).

[2], Philippe Sébille Lopez, OP.cit. p.70.

[3]علي حسين باكير، **التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية، أبعاد وانعكاسات (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)**، ص.226.

كوادرليون وحدة حرارية بريطانية سنة 2002 إلى 136 BTU سنة2025، وفي سياسة النفط القومية التي كشف عنها جورش بوش الأب ووزير الطاقة سبنسر أبراهام، الرامية إلى البحث عن بدائل ممكنة لتغطية الطلب الداخلي للمستهلك خصوصا في مجال النقل الذي يعتمد على 97% من النفط المستورد في معظمه.

رابعا: واردات النفط للولايات المتحدة الأمريكية.

بات جليا أن الإنتاج الوطني للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية نقص وأصبح غير قادرا على التجاوب مع الطلب المتعاظم على النفط ما أدى بدوره إلى إحداث فجوة، مما أدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة الاستيراد، لأن انعدام التوازن الخطير بين إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية والطلب المحلي على الطاقة أكد التحدي الذي يقابل الولايات المتحدة الأمريكية، وتظهر تلك السياسة كون الولايات المتحدة تستهلك من الطاقة أكثر مما تنتج، وأن اعتمادها على الطاقة المستوردة يتفاقم سنة بعد سنة.[1]

تشير الإحصائيات الصادرة عن إدارة وكالة معلومات الطاقة EIA إلى أنه بالرغم من التقدم المستمر في التكنولوجيا، إلاَ أنه من المتوقع أن ينمو الاستيراد الصافي الأمريكي للطاقة من الربع إلى الثلث من مجموع الطلب الأمريكي لأن مجال النقل وحده قدرت طلباته الداخلية ب 97% من النفط الذي يستورد في معظمه، وستبقى واردات النفط تشكل الحصة الأكبر من الطاقة المستوردة ويتوقع أن تكون منظمة الدول المصدرة للبترول' الأوبك' المصدر الرئيسي للإمدادات الإضافية وتقفز الواردات الصافية للولايات المتحدة الأمريكية بذلك من 53%إلى 70% بحيث كانت في 2002 تستورد الولايات المتحدة الأمريكية من الأوبك من53 %من النفط و16% من الغاز وبلغت الواردات أيضا في 2005م من النفط 72% من الطلب الإجمالي على النفط.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنويع مصادر إمداداتها من الطاقة، لأجل الحفاظ على أمنها الطاقوي. وظلت الولايات المتحدة في الستينات من القرن الماضي تزيد في اعتمادها على الإمدادات المستوردة من النفط، آنذاك كانت تستورد 17%من نفطها وأصبح في 2002م يمثل حوالي53% من مجموع ما تستخدمه من النفط .[2]

[1] زهير حامدي، النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق؟، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2012)، ص.15.

[2] ضياء الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص.33.

بلغت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج في 2001م ما يعادل 20% من إجمالي واردات أمريكا من النفط، و31% من مستوى الطلب على النفط، وتمثل نفط السعودية ب63% من واردات الولايات المتحدة من نفط الخليج في حين بلغت الواردات من العراق 25% عام 2000، ومن الكويت11%، والباقي من قطر والإمارات العربية المتحدة، أما عام 2001 فقد زادت الواردات الأمريكية من النفط العراقي لتصل نحو 160 ألف برميل في اليوم، مقارنة بسنة 2000 كما زادت واردات السعودية من النفط نحو الولايات المتحدة في عام 2001م بواقع عشرة ألاف برميل في اليوم.[1]

كما أمنت في 2002 كندا الحصة الأكبر من واردات الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب فنزويلا ونيجريا وأيضا أنغولا والأرجنتين والإكوادور والنرويج، كل هذا التنوع في الإمدادات النفطية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة من خلال الإمدادات الآتية من نصف القارة الغربي، هو مرتبط بالدرجة الأولى بالتحدي الذي تخشاه الولايات المتحدة والمتعلق بنقص في الإمدادات بسبب الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية، استعمال النفط كسلاح سياسي، ولتفادي اللعبة النفطية خاصة وأن جل احتياطي النفط موجود في دول وأنظمة سياسية تشكل تحديات وخطر قد يمس الإمدادات وطرق عبورها، فلذلك الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتمام كبير في الحفاظ على مخزونها واحتياطها الاستراتيجي لمواجهة هاته التحديات.[2]

جدول رقم (8) إنتاج، استهلاك، واردات الزيت في أمريكا من2001-2025/الإنتاج بالمليون برميل.

الصنف	التاريخ				
	2005	2010	2015	2020	2025
إنتاج النفط الخام لأمريكي.	5.19	5.93	6.16	6.23	6.40
إجمالي الإمداد المحلي الأمريكي.	8.31	9.70	10.38	10.92	10.96
إجمالي استهلاك الأمريكي للزيت.	20.80	20.99	21.48	21.96	22.80
واردات النفط المقدرة.	12.49	11.29	11.30	11.04	11.84
الواردات من إجمالي الاستهلاك.	60	53.8	52.1	50.3	51.9

المصدر: مايكل كلير، **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟** (لبنان: دار الساقي، 2011)، ص.44.

[1] سمير صارم، **إنه النفط يا (...) ، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق** (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص.89.

[2] مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية** (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.186.

المطلب الثاني: المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة.

لا يوجد تعريف محدد تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية عن مفهومها لأمن الطاقة، وإنما هو منبثق من واقع استراتيجيات الأمن القومي والسياسات المتبعة في هذا الشأن والذي تحكمه ضرورة الحاجة الشديدة إلى مورد النفط، بحيث تقوم الولايات المتحدة في حفاظها على أمنها الطاقوي، بإبعاد كل المنافسين من المناطق الجغرافية التي تحتوي على الاحتياطي النفطي العالمي وخصوصا مناطق الخليج والشرق الأوسط والأدنى بما فيها الجمهوريات السوفيتية الإسلامية، أضف إلى ذلك احتياطات البلدان المسلمة لشمال إفريقيا، وإفريقيا ما وراء الصحراء، فإنها تمثل75%من الاحتياطات النفطية العالمية، وتتبع أيضا في سياسة أمنها النفطي تأمين مراقبة تدفق النفط من مناطق ذات الاحتياط الاستراتيجي العالمي بحيث ترى أن الأولوية الأمريكية في منطقة الخليج تتمثل في التفاوض وتطوير الاتفاقيات الأمنية في المنطقة من أجل ضمان استقرار والولوج إلى الاحتياطات النفطية الحيوية لرفاهية اقتصادها مع الضمان لدخول الشركات الأمريكية النفطية في المنطقة.

يمكن التوصل إلى المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة والذي يستند إلى شقين داخلي و خارجي.[1]

أولا: الشق الداخلي لمفهوم أمن الطاقة الأمريكي الذي يرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:

أ-بناء مخزون استراتيجي من النفط: تكمن أهمية الاحتياطي الاستراتيجي النفطي في كونه احتياطي تخزنه الدول الصناعية الكبرى، بهدف تأمين الإمدادات النفطية في حال انقطاعها أو في حال فرض دول المنتجة حصارا على إحدى الدول المستهلكة، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مخزونها الاستراتيجي في مواجهة حالات الطوارئ التي تهز الأسواق الأمريكية، يضم المخزون الأمريكي حوالي 727 مليون برميل أي حوالي مجمل الاحتياط الاستراتيجي العالمي فمثل إعصاري" كاترينا وريتا"، ساعدت سرعة تحرك الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام2005 بطرح كميات من احتياطي النفط الاستراتيجي في جميع أنحاء دول العالم من الدول الستة والعشرين الأعضاء فيها، وساعد ذلك في تحقيق وإعادة الاستقرار إلى السوق.[2]

---

[1] خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014)، ص71.

[2] وليد خضوري، "أهداف وكالة الطاقة الدولية في السحب من الاحتياطي الاستراتيجي"، في:
<http://www.Shourouknews.com/columns/view.aspx؟c date: 10072011 idM824f8742-bbe-da9248fdec،">(2015/03/30).

ب-الاستثمار في الطاقة النظيفة: ففي ظل عدد التهديدات التي تواجه مصادر الطاقة التقليدية (نفط، غاز) والمساعي الأمريكية إلى تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية عديدا من المبادرات المحفزة والمشجعة للبحث عن تكنولوجيا توليد طاقة نظيفة، ما جعل الولايات المتحدة تنفق ما يزيد على 11.77 مليار دولار عام 2001. [1]

بشكل عام ترى الولايات المتحدة أن الاعتماد على البدائل البيولوجية للطاقة يشكل مشروعها الاستراتيجي القادم، وهذا ما روج له المحافظون الجدد بالقول أن مثل تلك المشاريع سوف يقلل من اعتماد الولايات المتحدة على النفط الشرق الأوسط، ومن شأنه تقليل سعر النفط وتقل أموال تدفقات النفط إلى دول الشرق الأوسط.

ج-استخدام الطاقة بشكل فعال: ضغطت أزمة النفط في السبعينات القرن العشرين على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مزيد من التقدم في مجال الحفاظ على الطاقة واستخدامها بشكل فعال، حيث انخفضت كثافة استخدام الطاقة في الاقتصاد الأمريكي عام 1970 حتى الآن بنسبة 50%، بفضل جهود المحافظة على الطاقة والاقتصاد في استهلاكها، ففي محاولة لترشيد استهلاك الطاقة داخل الولايات المتحدة الأمريكية قامت وزارة الطاقة بفتح موقع إلكتروني، يوضح لمستهلكي الطاقة كيفية تقليل استهلاكهم، ويأتي هذا الفعل ضمن الإجراءات التي تعتمدها الإدارة الأمريكية لتقليل الاعتماد على النفط الخارجي، ففي عام2005 اقتصد الأمريكيون كمية من الطاقة مكنتهم من تجنب انبعاث كمية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري تعادل ما ينبعث من 23 مليون سيارة، ووفروا في الوقت نفسه 12 مليار دولار في فواتير استهلاكهم للطاقة.

ثانيا: الشق الخارجي لمفهوم أمن الطاقة الأمريكي الذي تركز على محورين رئيسيين هما:

أ-تنويع مصادر الطاقة وإمداداتها: ينطلق المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة من ضرورة تنويع مصادر الإمدادات للطاقة وتعدد طرق نقلها لتقلص من أثار أي توقف في الإمدادات التي تتعدد أسبابها، فعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تهيمن على أسواق النفط العالمية فإن بحث الولايات المتحدة على المصادر الجديدة، شكل هدفا أسمى في إطار استراتيجياتها لأمن الطاقة القومي الأمريكي، فالاعتماد على

[1] US department of energy, "Department of energy to release oil from the strategic petroleum reserve" ,at<: http://www.energy.gov./fe/articles/departement-energy-release-oil-strategic-petroleum-reserve>,(30/03/2015).

مصدر واحد خصوصا إذا كان أجنبيا، يجعل الولايات المتحدة عرضة لخطر تقلب الأسعار وتوقف الإمدادات.[1]

في هذا الشأن أكد تقرير "مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية"، ضرورة تنوع مصادر الإمدادات للولايات المتحدة في حال توقفه بسبب حرب أو هجمات إرهابية، وأوصى التقرير بضرورة تنوع مصادر الطاقة بالضغط على الدول المنتجين غير الخليجيين وحثهم على زيادة صادراتهم للولايات المتحدة، بحيث ذكر بحر قزوين وأفريقيا الغربية قائلا: إن زيادة مستويات الإنتاج وزيادة الصادرات من تلك المناطق عاملان مهمان يمكن أن يخفضا تأثير انقطاع الإمدادات على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

هدفت خطة التنويع الأمريكي في الأساس، إلى زيادة الواردات النفطية من أمريكا اللاتينية وبحر قزوين وروسيا، بحيث أكد التقرير نفسه أن تكون إفريقيا الغربية واحدة من أسرع مصادر النمو للنفط بالنسبة للسوق الأمريكية فاحتياطات المنطقة التي تبعد عن الشاطئ مغرية بوجه خاص، ولأنه من الممكن نقلها عبر المحيط الأطلسي خاصة وان نيجيريا وأنغولا زودتا الولايات المتحدة الأمريكية ب2.1مليون برميل من النفط يوميا في عام 2000م، وتوقعت مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية أن تتضاعف هاته الكمية مرتين أو ثلاث مرات خلال الأعوام العشرة المقبلة من عمر إعداد التقرير في عام 2001م.[2]

ب-تقليل الاعتماد على النفط الخارجي: فمنذ أزمة حظر النفط العربي عام 1973م والتي ترتب عنها تهديد أمن الطاقة العالمي وأمن الدول المستهلكة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ الرؤساء الأمريكيون يدعون منذ تلك الأزمة إلى تقليل الاعتماد على النفط الخارجي وزيادة الاعتماد في المقابل على مصادر محلية، وتدعيم برامج تتبنى سياسات طاقة أكثر كفاءة واعتمادا على الداخل، ويأتي هذا التوجه مع دعوة المفكرين والاستراتيجيين الأمريكيون إلى تقليل الاعتماد على النفط الخارجي،[3]حيث يرون أن التبعية المفرطة للولايات المتحدة على النفط و"الإدمان" عليه بحد تعبيرهم، هو أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي الأمريكي على عكس ما كان يطرح في السابق على أن استمرار تدفق النفط بأسعار معتدلة هو مصلحة قومية أمريكية وأحد أدوات الحفاظ على الأمن القومي، وتزايدت قوة هذا التيار مع أحداث 11سبتمبر2001، واتهام مواطنين من السعودية المورد الأساسي لنفط الولايات المتحدة فيها واتهام مؤسسات نفطية سعودية وعربية في دعم المنظمات الإرهابية، واكتشاف عواقب العلاقات الأمريكية

---

[1] مايكل كلير، **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟**، تر: أحمد رمو، (لبنان: دار الساقي، 2011)، ص.220.

[2] National energy policy,"report of the national energy policy development group", Washington DC, (may2001), chap8, p p.6-7.

[3] مايكل كلير، **حروب الموارد**، مرجع سبق ذكره، ص.16.

مع دول وأنظمة دكتاتورية تسلطية، كانت الحكومة الأمريكية تغض الطرف عنها في مقابل النفط الذي يخدم المصلحة والأمن القومي الأمريكي، الأمر الذي دفع الرئيس بوش الابن إلى توصيف سياسات الطاقة الأمريكية خلال خطابه في سنة 2006م بأنها "مدمنة النفط الخارجي".[1]

المطلب الثالث: استراتيجية تأمين الطاقة النفطية الأمريكية

يعتبر أمن الطاقة الأمريكي وتأمين مصادر الطاقة الخارجية ولاسيما النفط منها لمركزيته في الازدهار والنمو الأمريكيين، ولتأثيراته المتعاظمة في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن خلال الخطاب السياسي الذي يعتبره أمن قومي. وباسم الأمن القومي استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية أكثر من مرات خلال العقدين المنصرمين، لتأمين حرية الوصول إلى مصادر الطاقة الخارجية عموما والنفط على وجه الخصوص، ولحماية الموردين الرئيسيين أضحى أمن الطاقة الأمريكي والحصول على النفط الأجنبي مسألة أمن قومي، أولا تحت إدارة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت خلال الأعوام الأخيرة للحرب العالمية الثانية، وبعد انتهائها ظل القادة الأمريكيون ينظرون إلى النفط الأجنبي من منظور الأمن القومي الأمريكي فالرئيسان هاري ترومان، ودوايت إيزنهاور كلاهما كانا يعتبران أن حماية النفط الوارد من الخليج يعد مكونا حيويا للاستراتيجية العسكرية في الحرب الباردة.

أصبح أمن النفط في الولايات المتحدة قضية أمن قومي منذ أزمة حظر النفط العربي عام 1973م حيث أضحى تهديد أمن الطاقة وخاصة النفط منه في مرتبة تهديد أراضي الولايات المتحدة، لذا دأبت الإدارات الأمريكية، سواء جمهورية كانت أو ديمقراطية تولي اهتمام كبير لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي، ولاسيما في ظل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكبر مستهلك للنفط على الخارج تلبية حاجاتها الداخلية ومواكبة ثورتها الصناعية والاقتصادية، وبدأ الاهتمام الأمريكي بقضية أمنها النفطي في تزايد، خاصة مع احتدام منافسة القوى الاقتصادية الكبرى، وتلك الصاعدة حديثا في النظام الدولي للسيطرة على مصادر الطاقة الخارجية وإمداداتها ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مناطق كانت حكرا عليها في الماضي.[2]

---

[1] وليد خضوري، "الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الإلكتروني في:

<http//:www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?/lang=ar&ftld=/feature topic /walid-khadduri/feature topic-1682.xml>.(31/03/2015).

[2] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.67.

في ظل عدم فاعلية الخيارات الأمريكية في الاعتماد على الداخل لتلبية متطلباتها من النفط، وعلى الرغم من الاستثمارات الأمريكية الضخمة والمتزايدة في مشاريع الطاقة المتجددة والتنقيب على النفط في السواحل الأمريكية وتوقعات بارتفاع إنتاجها من النفط خلال الأعوام القادمة، ستظل الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الإمدادات الخارجية لتزايد الاستهلاك والطلب الداخلي على النفط، ما يدفع أن تكون الحاجة الأمريكية في استمرار الإمدادات الخارجية وضمانها وعدم تهديدها، أولوية لدى الرؤساء الأمريكيين بحيث يقول كولد رج رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924م: "إن تفوق الأمم يمكن أن يقدر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته".[1]

تمتعت الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1949م بالاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة وأصبح تأمين احتياجات الداخل من مصادر الطاقة قضية أمن قومي بالنسبة لها، لكن هذا لا يعني أن بداية اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بقضية تأمين المصادر يعود إلى منتصف القرن العشرين فحسب، فطوال القرن العشرين شكلت قضية تأمين دخول الطاقة وخاصة النفط، أحد ركائز الأمن القومي الأمريكي وإن اختلفت الأدوات ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية في هذا الشأن، ولتأمين ذلك المورد يتوجب زيادة من الحماية للمصلحة الجوهرية في تعريف مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة بأنها: "مصالح ذات الأهمية الواسعة، الطاغية بالنسبة للبقاء وسلامة وحيوية أمتنا".[2]

هناك علاقة تأثيرية بين أمن الطاقة وأمن الدولة القومي حيث أضحى الأول أحد مكونات الثاني، وأصبح صونه وحمايته لا يقلان أهمية عن حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان خارجي في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة والسيطرة عليها، ما دفع إلى إعطاء المورد النفطي أهمية متعاظمة في استراتيجياتها للأمن القومي سواء بتأكيد ضمان استمرار الإمدادات أم بتنويع خياراتها لمصادر الطاقة والبحث مصادر جديدة فعلى سبيل المثال في الأمن القومي الأمريكي لعامي 2002-2006، كان هناك تركيز على ضرورة تحقيق أمن الطاقة الأمريكي وإن دعا الأمر للدخول في صراع عسكري أو الدفاع عن الدول المصدرة ضد عدوان خارجي، كما تعود سياسات الولايات المتحدة إلى خفض مستوى الاعتماد على النفط الخارجي إلى حقبة الرئيس نيكسون، الذي دعا إلى برنامج استقلالية الطاقة الأمريكية الرامي إلى تخفيض مستوى الاعتماد على النفط المستورد في 1980م، وقبل1970 أي قبل أزمة حظر النفط العربي

[1] خديجة عرفة، **مرجع سابق الذكر**، ص.74.

[2] The white house,"the national security strategy of the united states of America", Washington, (september2002), p.20.

بعث نيكسون برقية إلى الكونغرس فيما يتعلق سياسة الطاقة الأمريكية، التي أوصى فيها على أهمية وجود حل للتقليل من الاعتماد المتزايد على الخارج لأنه يشكل خطر بالنسبة للأمن القومي، والبحث في مشاريع بديلة كالاعتماد على الطاقة النووية لإنتاج الطاقة، لكن مازالت قضية التخلص من التبعية النفطية الأمريكية تحتل أولوية في أجندة المرشحين مثل: ألبرت أرنولد غور وجورج بوش الابن بحيث جعلها الفائز في الانتخابات كأهم مشروع في برنامجه و أن يجعله أولوية البيت الأبيض.

يرى بوش الابن أن الاعتماد الأمريكي على الطاقة يمثل تهديدا للأمن القومي، ففي عام 2001م صرح: "سيصبح بلدنا أكثر اعتمادا على الزيت الخام الأجنبي، ما يضع أمن الطاقة في البلد في أيدي الأمم الأجنبية التي لا تشاطرنا بعض اهتماماتنا"،[1]الشيء الذي دعا الرئيس بوش إلى إنشاء مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، لرسم استراتيجية كفيلة تساهم في ترشيد وتوجيه سياسات الطاقة الأمريكية على المستوى الوطني وتطوير الجهد في هذا المجال، هاته الاستراتيجية التي سميت بتقرير "ديك تشيني" الذي ساهم في رسم السياسة الطاقوية للولايات المتحدة، والفكرة التي بنيت على أساسه هو أن زيادة الواردات النفطية لأمريكا من الخارج سوف تصطدم بعوائق قد تؤذي إلى تهديد للمصلحة الأمريكية، وجاء التقرير لرسم استراتيجية للتجاوب مع الاستمرار في الاستهلاك المتزايد للبترول رغم الهبوط في الإنتاج المحلي، ويصبح الأمريكيون شيئا فشيئا تابعين لاستيراد الخام، أو اختيار طريق أكثر صعوبة هو التوجه نحو الطاقة المتجددة ثم إلى تقليص استخدام النفط بشكل تدريجي، والمفيد من هذا النقاش كانت له بشكل واضح نتائج كبيرة على المجتمع الأمريكي، اقتصاده وأمنه ورفاهه، بحيث عدم وصول الإمدادات الكافية من النفط سوف يؤذي حتما للمساس بالأمن القومي الأمريكي،[2]وحسب التوصيات فإن النفط العراقي سيكون البداية لسياسة طويلة الأمد تمتد من بحر قزوين إلى الخليج الغيني غرب إفريقيا، أيضا يهدف إلى تأمين مصادر الطاقة في بحر قزوين من خلال بناء قواعد عسكرية في أفغانستان لضمان نقل النفط والغاز بعيدا على الممرات الروسية والإيرانية عبر خط باكو تبليسي جيهان، ويدعو التقرير إلى تأمين المصادر في الخليج، وفي توصياته الأخيرة التي نصت على تقوية التحالفات من أجل مواجهة الندرة في النفط من خلال التنويع في الواردات باقتراح التعاون مع الدول المنتجة ما يسمع برفع الصادرات الأمريكية النفطية من بحر قزوين، خاصة من أذربيجان وكازاخستان، ومن إفريقيا

[1] مايكل كلير، **مرجع سبق ذكره**، ص.42.

[2] أليكس كالينكوس، "الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، ***انترناشيونال سوشياليزم***، العدد97، (شتاء2002)، ص.23

جنوب الصحراء أنغولا ونيجيريا ومن أمريكا اللاتينية كولومبيا المكسيك وفنزويلا[1]. يقول "سبنسر أبراهام" سكرتير الدولة لشؤون الطاقة:" الولايات المتحدة تواجه أزمة مهمة وحقيقية في الطاقة في العشر سنوات قادمة، كل إخفاق في مواجهة وتقييم هذا التحدي سيهدد ازدهارنا الاقتصادي الوطني، بما فيه أمننا الوطني وسيغير بشكل كامل أسلوب وطريقة حياتنا". توقع تقرير مجموعة تطوير الطاقة الوطنية (تقرير تشيني) عن زيادة الاستهلاك الأمريكي من النفط خلال العشرين سنة القادمة بدءا من2001م ب33في المائة و45 بالمئة نسبة تزايد استهلاك الطاقة ككل، ويرمي التقرير إلى أنه إذا زاد الاستهلاك الأمريكي بنفس النسبة التي كان عليها خلال التسعينات، فإن أمريكا ستواجه فجوة بين الحاجيات المتوقعة وما تتوفر عليه من مصادر الطاقة، وأن الولايات المتحدة ستستورد خلال العشرين السنة القادمة برميلين من كل ثلاثة براميل من النفط اعتمادا على المنتجين الخارجيين ويرى التقرير أن هذا يمثل تهديد للأمن القومي ورفاهه خاصة أن معظم الدول المركز عليها تتسم بعدم الاستقرار السياسي.

مع تزايد التنافس الدولي على الطاقة والصراع عليها توقع عدد من الباحثين منهم "أولمان" ullman الذي أشار في بداية ثمانينيات القرن الماضي، إلى تراجع عدد الصراعات في شأن الأراضي وتكهن أنه مع الارتفاع في الطلب على الطاقة وزيادة الاضطراب في العرض سيندلع المزيد من الصراعات على مصادر الطاقة وخصوصا النفط، ورأى أن مثل تلك الصراعات ستأخذ في الأغلب شكل المواجهات العسكرية الصريحة لكنها ستكون على شكل صدمات حادة، بدلا من حروب طويلة وستحدث بين الدول المتجاورة بالأساس.[2]

كما أن استخدام القوة المسلحة لحماية تدفق النفط ميز السياسة الأمريكية منذ أوائل الثمانينيات من خلال ما يطلق عليه مبدأ كارتر، سواء تمثل ذلك في تدخل عسكري مباشر (شرق أوسط)، أو المساعدات العسكرية المشتركة (إفريقيا)، ويرى كليفورد سنجر أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما تتدخل عسكريا لحماية تدفق نفطها فهي لا تتدخل منفردة، فمع بداية الثمانينيات صبغ أمن الطاقة بصبغة عسكرية لاستخدام القوة الصلبة hard power كوسيلة لضمان الاستقرار في المناطق التي تنتج النفط والمثال الجلي في ذلك مبدأ الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي يعود إلى 1980م، في رده على الاجتياح السوفيتي لأفغانستان في عام 1979م، عندما صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستستخدم

[1] مصطفى صايج، **مرجع سبق ذكره**، ص.227.

[2] Ullman Richard, **redefining security**, the mit press, international security, vol8, no1 (summer1983), p.140.

أي وسيلة ضرورية بما فيها القوة العسكرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج العربي بما يضمن التدفق النفطي.[1]

فيما يتعلق أيضا بقضية الأمن القومي في عام 1977م، أعلن الرئيس كارتر أن ضمن قضية أمن الإمدادات تدخل أيضا قضية استقلالية الطاقة، فهي حيوية للأمن القومي مثلها مثل الحرب. وفي أوت من نفس العام وقع قانون لإنشاء وزارة الطاقة الأمريكية لإدارة أزمات الطاقة، ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران وتضاعف أسعار النفط، اقترح كارتر خطة للطاقة ب142 بليون دولار، يمكنها أن تحقق استقلالية الطاقة بحلول 1990م، بحيث تقوم على التقشف في استهلاك الطاقة مما يؤذي إلى انخفاض معدل النمو في الطلب الأمريكي ليصبح أقل من 3% إضافة إلى تخفيض كم النفط المستورد من الخارج.

صرح هنري كيسنجر وزير الطاقة الخارجية آنذاك في حوار مع محرري مجلة" Business week": "أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للذهاب إلى الحرب من أجل النفط، وصرح أن واشنطن رغم كونها غير راغبة في استخدام القوة في نزاع على الأسعار لوحدها إلا أنها لن تتردد حيثما يوجد خناق فعلي للعالم المصنع".[2] وانسجاما مع مبدأ كارتر شرعت أمريكا في تعزيز قوتها العسكرية في منطقة الخليج، ففي أثناء الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988م عندما صعد الإيرانيون هجماتهم على شحن النفط في الخليج، وافقت الولايات المتحدة على رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية وتزويدها بمواكبة بحرية أمريكية، فمن خلال تصريح ج.هـ بينفورد القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية في عام 1997: "إن التدفق اللامحدود لموارد البترول من دول الخليج الصديقة إلى المصافي ومرافق المعالجة حول العالم، هو الذي يحرك الآلة الاقتصادية العالمية"،[3] وانسجاما مع هذه الرؤية زادت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها في الخليج واتخذت خطوات أخرى لحماية القوى الصديقة في المنطقة وفي الوقت نفسه عززت واشنطن من قدراتها على التدخل في منطقة بحر قزوين وفي مناطق أخرى تضم إمدادات كبيرة من النفط.

من المرجح أن يؤذي الصراع من أجل السيطرة على مصادر الطاقة إلى زيادة التوترات بين القوى الفاعلة وتأخذ طابعا عسكري، مثلما هو جلي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين مصادر الطاقة

---

[1] خديجة عرفة، **مرجع سبق ذكره** ، ص.84.

[2] مايكل كلير، **مرجع سابق ذكره**، ص.39.

[3] محمد أمين سني، "دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي"، في:
<http//:www.saqr center.net/index.php ?: page=447>,(2015/04/01).

وإمداداتها بالنفط، الذي تعتبره أمن قومي بالدرجة الأولى حيث تكون فيه نزعة قومية في سياساتها تجاه أمن الطاقة أكثر استعدادا لاستخدام القوة للحفاظ على مصالحها الحيوية القومية في المناطق الغنية بمصادر الطاقة[1]، ولا يقتصر الأمر على التدخل العسكري فقط بل تسعى في ظل تنامي الصراع الدولي على النفط، على وجود قوات عسكرية لها للحفاظ على البنية التحتية لمصادر الإمدادات وحماية منصات الحفر وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير وكثيرا ما تتمركز القوات العسكرية خارج حدودها الوطنية بهدف واضح هو حماية تدفق مصادر الطاقة خاصة النفطية منها ومناطق عبورها، مثلما هو الوضع في الخليج العربي.[2]

الجدول رقم (9) إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي من النفط./* الإنتاج بالمليون برميل يوميا.

الدول	تاريخيا			توقعات			
	2006	2007	2008	2015	2020	2025	2030
إيران	4.1	4	4.2	3.9	3.7	3.6	3.6
العراق	2	2.1	2.4	2.6	3.1	3.9	5.1
الكويت	2.7	2.6	2.7	2.9	3	3.2	3.6
قطر	1.1	1.1	1.2	1.8	2.1	2.3	2.5
المملكة السعودية	10.7	10.2	10.7	10.7	11.2	12.1	13.3
الإمارات العربية	2.9	2.9	3	3.4	3.4	3.4	3.2
الإجمالي	23.5	22.9	24.2	25.3	26.5	28.5	31.3

Source: U S energy information administration, international energy outlook, 2007, p.254.

فمن خلال دراسة لمشروع الأولويات القومية"National priorities projects" وأخرى لمؤسسة راند Rand يظهر تأثير أمن الطاقة في الأمن القومي الأمريكي بحيث: "إن أي تقلص في الإمدادات

[1] محمد مصطفى الخياط، **الطاقة لعبة الكبار: ما بعد الحضارة الكربونية** (القاهرة: دار سطور الجديدة، 2012)، ص.31.

[2] Abir mordechai,**oil power and politics: conflit in arabia, the red sea and the Gulf** (London:Franck casse and company limited, 2005), p.82.

الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يحد من خيارات سياساتها الخارجية بما يشكل تهديد "لأمنها القومي".[1]

المبحث الثاني: المحدد النفطي في السياسة الخارجية.

النفط عماد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو نقطة التي تخشى أن تؤتى من قبلها. حيث يقول كليمنصو وهو مهندس اتفاق سايكس بيكو: "بأن النفط ضروري كالدم". يعتبر النفط أهم المرتكزات في السياسة الأمريكية ونلاحظ ذلك من خلال الإدارات والحكومات المتعاقبة سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية إلا أن همها الوحيد هو النفط كمحور أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تظهر ملامح ذلك في الأهمية البالغة التي يكتسيها في الاقتصاد الأمريكي، وأيضا الدور الكبير في صناعة وتحديد ملامح السياسة الخارجية و توجهها من أجل ضمانه و ضمان أمن أمريكا القومي.

المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الأمريكي.

ارتبط عامل النفط منذ ظهوره بمستوى الرفاه الاجتماعي والاستقرار للدول الكبرى فلا يمكن أن تقيس مدى تطور المجتمع إلا بمدى ارتباطه الوثيق بالنفط فعلى قول ديك تشيني: "إن الطاقة هي معين الذي ننهل منه لإدارة رخائنا وطريقة عيشنا فينبغي أن يكون أمن الطاقة أولوية للتجارة الأمريكية والسياسة الخارجية".[2]

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ينام الناس ويصحون على استهلاك النفط حيث يبلغ نصيب المواطن من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العالم، حيث أن سعر الجالون من البنزين يمثل لهم كل صباح اهتماما يفوق أي اهتمام أخر بأحوال العالم، يمثل استهلاك أمريكا للنفط أكثر من ربع الإنتاج العالمي بالرغم أن سكانها هم بحدود 5% من مجموع سكان العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية استهلكت أكثر من 20 مليون برميل نفط يوميا خلال عام 2003م، وثلث هذا الاستهلاك كان في قطاع النقل والمواصلات وخصوصا كوقود للسيارات والشاحنات التي يتعدى عددها 220 مليون لتمثل أكثر من ربع المجموع العالمي، أما الثلث الباقي من النفط يستخدم في استخدامات صناعية بشكل رئيسي، ومعدل

---

[1] إبن همام الصنعاني، "ماذا تعرف عن مشروع راند الأمريكي ؟"في:
<|www.muslm.org/vb/showthread.php?2235760>,(2015/04/01).

[2] زكريا وهبي، **الاستراتيجية النفطية الأمريكية في إفريقيا 2001-2008**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011)، ص.74.

المواطن الأمريكي يزيد ثلاثين ضعف لمعدل استهلاك الفرد في العالم النامي الذي لا يتعدى البرميل الواحد سنويا بينما المواطن الأمريكي يستهلك 20 برميل نفط سنويا، وهذا يفسر الحاجة الأمريكية الملحة للطاقة وخاصة النفط.[1]

فقد كتب البروفيسور "أيان روبرتس" في مقال جريدة "الغارديان" :الحرب قادمة لا محالة، ليس بسبب وجود أسلحة الدمار الشامل كما يدعي اليمين السياسي، ولا بسبب الاستعمار الغربي كما يدعي اليسار السياسي، سبب هذه الحروب التي قد تليها هو السيارات....فأمريكا وضعت نفسها في زاوية أن بنيتها التحتية واقتصادها يعتمد إلى درجة عالية على النفط، حيث يمكن اعتبار أمريكا مصابة بإدمان مرضي فبدون ذلك الوحل الأسود الذي يضخ في شرايين اقتصادها ستعاني ارتدادا صحيا مدمرا".[2]

يمثل النفط عصب الاقتصاد الأمريكي وعامل حيوي حيث يشير الباحث الأمريكي "فلمنك" "Fleming": حتى لو كان النفط يمثل واحد بالمائة من الطاقة المستخدمة، وإذا كان هذا الواحد بالمائة يزود النقل المستخدم للنقل فإن أي إعاقة لتدفق النفط ينتج عنها إتلاف الاقتصاد خلال أيام" .وبذلك يربط العديد من الخبراء أن نسبة الاعتماد الأمريكي على الخارج في تلبية احتياجاتها النفطية يشكل الخطر مادام هناك لا استقرار في مناطق الإمداد وهذا قد يؤثر في الأوضاع الاقتصادية الأمريكية بشكل عام.

فأهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الأمريكي نلاحظها من خلال الكلمة التي ألقاها ديك تشيني عام 1999م قبل ترشحه إلى منصب نائب رئيس، حيث ربط سبب الحقيقي للحرب مباشرة بأهمية المنطقة الاستراتيجية بسبب مخزونها النفطي الهائل الذي تحتويه ولدورها كمنتج للنفط وأهميته المتعاظمة بالنسبة للاقتصاد العالمي وبالخصوص الاقتصاد الأمريكي، حيث قال: "النفط مادة فريدة وذلك للأهمية الاستراتيجية المركزية. نحن لا نتحدث هنا على مساحيق غسل الملابس، أو بضائع التسلية. الطاقة هي شيء أساسي للاقتصاد الأمريكي، لقد كانت حرب الخليج انعكاسا لتلك الحقيقة إنه المادة الأساسية في بناء الاقتصاد العالمي....الجمهور الذي يعتمد على النفط ليس العاملين في إنتاج النفط في لويزيانا وتكساس فقط بل مصمموا برامج الكمبيوتر في ماساشوست وعمال الحديد في بنسلفانيا...."[3] ، نلمس من مقتطف خطاب تشيني محورية النفط بالاقتصاد الأمريكي الذي يعيش "الحلم الأمريكي" فاقتصاد الدول الصناعية ككل وأمريكا بالخصوص نظامهم النقدي متطور ومرتكز على النمو المستمر وانخفاض النمو

[1] إسماعيل الشاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص.51.

[2] سمير التنير، **أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط** (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010)، ص.107.

[3] فيصل حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص.104.

أو تراجعه قد تنتج عنه زيادة في البطالة، وانخفاض قيمة العملة وموارد الدولة وقدرتها على القيام بواجباتها تجاه المواطنين والتزاماتها تجاه دول أخرى، فنضوب النفط وارتفاع الأسعار لابد من أن يؤثر في نمو اقتصاد الدول الصناعية بقدر اعتماد اقتصاد تلك الدول على النفط. [1]

ففي تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية يشير hirsch إلى تداعيات ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالنفط وكيف يؤثر مشكل عجز النفط على الاقتصاد الأمريكي: "مشكلة وصول الإنتاج النفطي العالمي إلى الذروة هي مشكلة لا تشبه أي مشكلة واجهتها المجتمعات الصناعية الحديثة...فارتفاع أسعار النفط ينتج ارتفاعا في أسعار المنتجات الصناعية والخدمات ويؤذي إلى تضخم الاقتصاد وانخفاض القوة الشرائية للعملة الأمريكية وانخفاض الطلب على كافة أنواع السلع ما عدا النفط مقرونا بانخفاض في الاستثمارات المالية وتنخفض بذلك عائدات الضرائب ويزداد العجز في الموازنة ما يرفع معدل الفائدة البنكية وهذه التأثيرات تكون أكبر وأشد كلما ازداد سعر النفط أكثر.." ومن هنا نفهم أن إذا تقلص اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يعني انخفاض قيمة الدولار الذي هو عملة المبادلات النفطية، وتقليص البرامج الاجتماعية والصحية للشعب الأمريكي، وتقلص النفقات العسكرية وتقليص المعونات الخارجية الممنوحة لحلفائها في الشرق الأوسط من أجل إبقاء التوازنات السياسية والعسكرية في المنطقة والحفاظ على مصالحها النفطية في تلك المناطق الغنية بالنفط.[2]

فالاقتصاد الأمريكي مرتبط بشكل كبير ومتعاظم باستهلاك النفط، سواء على مستوى الفرد من حيث الارتقاء الاجتماعي، أو على مستوى دوائر صنع القرار، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على توفير استهلاك النفط وتأمين مصادره من أجل ضمان مزيد من الحركية للاقتصاد الأمريكي، كما تذهب بالقول إلى أن هناك عوامل عالمية تلخصها في استمرارية تدفق النفط من دون انقطاع وخاصة حقول الشرق الأوسط، التي لا يمكن السيطرة عليها من دون وجود عسكري قوي أمريكي في المنطقة من أجل إنعاش اقتصادها ولو على حساب دول أخرى.

المطلب الثاني: دور النفط في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

لا تتحدد السياسات الخارجية للدول المختلفة بالصدفة، وإنما هناك مجموعة من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لكل دولة وتختلف السياسة الخارجية بين دولة وأخرى وفقا لتلك المتغيرات، فمثلا

---

[1] **مرجع نفسه**، ص.105.

[2] فيصل حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.108-109.

القدرات القومية لها تأثير على السياسة الخارجية لأي دولة، فتوزيع الموارد بين الدول يضع حدودا على طبيعة البدائل المتاحة أمام صانع قرار السياسة الخارجية، بشكل عام الموارد الطبيعية للدولة من شأنها توفير الأساس المادي للنمو الاقتصادي.[1]

اكتست موارد الطاقة عامة والنفط منها خاصة، أهمية بالغة في اهتمام الإدارات المتعاقبة على الولايات المتحدة الأمريكية، وازداد الإدراك بها واعتبروها أسلوب ووسيلة نفوذ ما جعل إحكام السيطرة في هذا المجال أمر لابد منه، وأصبح يسمونها ب"وطنية الطاقة" نظرا للحاجة الملحة لهاته المادة الحيوية والعمل على تأمينها بشتى الوسائل، لأن الافتقار إليها هو بمثابة تهديد أمن قومي للولايات المتحدة، لذلك نلاحظ بأن عامل النفط أكتسب دورا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية بحيث أصبحت خرائط العالم وحدودها ترسم وفق مناطق تواجد احتياطات النفط الوفيرة يقول مايكل كولون: "إذا أردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط، كل النفط في كل مكان".[2] بحيث أصبح النفط عامل مهم لدى دوائر صناع السياسة الأمريكية وخاصة أضحى هو الأداة الأساسية التي ترسم عليها السياسة الخارجية الأمريكية لما لديه من باع في الوصول لتحقيق مشروع الإمبراطورية الأمريكية،[3]تسعى جاهدة لضمان وصول إمداداته وسلامة أنابيب عبوره، فمجمل القول أن النفط محددا فاعلا في عملية صنع القرار الأمريكي.

اكتسب النفط دورا بارزا أكثر وأكثر خلال فترة بوش الابن الذي جعلت منه أولوية وطنية فالتركيبة الحكومية آنذاك مرتبطة للمجمع النفطي لأمريكي، والتي تكونت من الرئيس جورج بوش الابن الذي أتى من إحدى أكبر الولايات المنتجة للبترول في الولايات المتحدة–تكساس–هو ووالده من أصحاب شركات البترول ونائب الرئيس الذي هو ديك تشيني كان لتوه الرئيس التنفيذي لأكبر شركة لخدمات البترول"هاليبرتون"، ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس جاءت من عضوية مجلس إدارة شركة شيفرون تكساكو العملاقة بحيث دُشنت ناقلة نفط كبرى باسمها، بحد تعبير عبد الحي زلوم في كتابه "إدارة رائحتها نفط" هذا دليل على توجه السياسة الخارجية على أساس نفطي محض.[4]

---

[1] خديجة عرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص.49.

[2] سامان سيبيهري، **الجغرافيا السياسية للنفط** (مصر: مركز الدراسات الإشتراكية، 2003)، ص.7.

[3] أمين شلبي، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية2000–2005** (القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2005)، ص.105.

[4] عبد الحي زلوم، **أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص.199.

زيادة على هذا لا يمكن تناسي دور اللوبي النفطي الذي يعد واحدا من أقوى جماعات الضغط التي تمارس دورا مؤثرا في صوغ السياسة الخارجية الأمريكية مثله مثل المركب الصناعي العسكري الأمريكي واللوبي الإسرائيلي، فبسبب العلاقات المتداخلة التي تربط اللوبي النفطي بصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمكنه من تحقيق مصالحه عن طريق تقديم مساعدات لشركاتها النفطية العاملة بالخارج من خلال ضمان بيئة دولية مواتية، وبالتالي تمكن الشركات من العمل في جو مستقر بما سيسهم في تحقيق مكاسب أكبر، فلم يعرف تاريخ أمريكا تشابك في المصالح بين الإدارة واللوبي النفطي مثلما حدث في إدارتي بوش، فاللوبي النفطي يؤثر في صنع السياسة الخارجية وعلى صناعها من خلال تبرعاتهم للمرشحين سواء كانت رئاسية، أو كونغرس مثلما حدث سنة 2000م، بحيث كان رئيس مجلس إدارة إنرون للطاقة "كين لاي" من أكبر الممولين لحملة بوش، بحيث قدم 146 مليون دولار وبالمقابل كانوا يحصلون على تسهيلات لشركاتهم وحمايتهم القانونية من ضغط اللوبي البيئي في تكساس، ففي تقرير تشيني ورد دور الشركات النفطية في صناعة القرار الأمريكي عبر تحليل العلاقة التي تربط اللوبي النفطي بالإدارة الأمريكية من جهة ورسم السياسة الخارجية وفق أولويات ومصالح الجماعات النفطية،[1] لأن بوش أولى أهمية قصوى للطاقة وتحقيق مصالح الشركات الأمريكية النفطية، فمن أبرز أدوار اللوبي شركات النفطية أنه في ما يتعلق بأنبوب النفط باكو– تبليسي جيهان المار عبر بحر قزوين قامت شركة شيفرون تكساكو بإتمام إنشاء خط أنبوب نفطي يربط تنغيز– بنوفوروسيزكي، الذي يساعد على إيصال نفط كازاخستان إلى البحر الأسود ويعبر على روسيا، وبسبب ثقل اللوبي النفطي الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ قرار الحرب في أفغانستان والعراق لتأمين الأسواق للشركات النفطية الأمريكية حسب (تقرير تشيني)، فانطلاقا من المرجعية النفطية للنخبة الحاكمة في إدارة بوش الابن فمن المعلوم أن يؤثر النفط في صنع سياسة الخارجية لأمريكا أو بمعنى أخر، تأثير الشركات النفطية في رسم السياسة الخارجية وفقا لما يتماشى ومصالحها، خاصة وأن عامل تأمين الطاقة والإمدادات ترأس قائمة أولويات السياسة الخارجية والتي تعتبرها أحد المتغيرات الرئيسية لفهم وتفسير السلوك الأمريكي عامل النفط، أي النفط والسياسة الخارجية الأمريكية وجهان لعملة واحدة.[2]

[1] خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي....النفوذ وأليات التأثير"، ***السياسة الدولية***، العدد164، (أفريل2006)، ص ص.44-46.
[2] مصطفى صايج، **مرجع سبق ذكره**، ص.210-226.

المطلب الثالث: البعد العسكري كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

بالرغم من الجهد الأمريكي لتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة بالاعتماد على مصادر داخلية، والتنقيب عن النفط في الأراضي والسواحل الأمريكية، وزيادة المخصصات المالية لمشاريع الطاقة البديلة لتكون بديلا عن الطاقة التقليدية "نفط، غاز، فحم" التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هاته الأخيرة ستظل معتمدة على المنتجين الخارجيين لتلبية حاجياتها من الطاقة في ظل التنافس الدولي بين القوى الصناعية الكبرى لمواكبة نموها الاقتصادي. وتغطية حاجياتها من النفط وهو الأمر الذي دفعها إلى التحرك خارجيا،[1] ما أثر في سياستها الخارجية وفي أدواتها لضمان أمنها النفطي. وكان هذا التأثير أكثر وضوحا في إدارة بوش كونها أكثر اعتمادا على الخارج في تأمين الحاجات الأمريكية من النفط خصوصا مع التغيرات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والتطورات الدولية من جهة أخرى بعد أحداث 11سبتمبر 2001م، وتتمثل الأدوات الرئيسية لتنفيذ وتحقيق السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق أمنها الطاقوي في ما يلي:

- **القوة العسكرية وأمنها النفطي:**

تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين احتياجاتها من النفط، وتنويع مصادر الواردات، في ضوء خبرة الأزمات العنيفة التي عرفها سوق النفط العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، وشيوع استخدام النفط سياسياً، زيادة الاعتماد الأمريكي في وارداتها من مورد النفط على منتجين معرضين للخطر جعلها أكثر عرضة لهزات تهدد اقتصادها، نظرا إلى كثرة الأخطار التي تواجهها تلك الدول المصدرة، سعت واشنطن إلى السيطرة على منابع النفط في العالم، ودأبت على إتباع ما عرف باسم "مبدأ كارتر"، الذي استحدث للمؤسسة العسكرية دوراً محورياً في التصدي لتهديد تدفقات النفط، ثم سمحت بامتداد الذراع العسكرية الأمريكية وراء منابع النفط ومسارات تجارته أينما كانت،[2]خصوصاً بعد أن حددت إدارة بوش الابن النفط كمصلحة" قومية استراتيجية" للدولة الأمريكية، ما دفع الإدارة الأمريكية إلى الاعتماد على القوة العسكرية كإحدى أدوات السياسة للحفاظ على أمنها النفطي باعتبارها القوة الوحيدة التي تستطيع من خلالها التعامل مع المخاطر التي تهدد أمن الدول المنتجة للنفط، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة بصورة مباشرة في تلبية حاجاتها من الطاقة المتزايدة في ظل تنافس الدول، بحيث حكم هذا التفكير السياسة الأمنية الأمريكية

[1] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، ***مجلة العلوم السياسية***، العدد43، (دون سنة نشر)، ص.15.

[2] Michael T.klare, **petroleum anxiety and militarisation of energy Security** (new York: Routledje Taylor & Francis group, 2009), p.39.

في منطقة الشرق الأوسط وكان التدخل العسكري الأمريكي الخارجي مرتبطا بالاعتماد المتزايد على النفط الخارجي، ومع استمرار الاعتماد الخارجي وما تفرضه من أعباء على القوات الأمريكية المقاتلة.

تمثلت إرادة في معرفة إذا الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة بأن تقوم بمهمات عسكرية لحفظ أمنها النفطي في المناطق الخارجية، فأعطى الرئيس كارتر أوامره بإنشاء "قوة انتشار سريعة" مزودة بمعدات عسكرية ثقيلة للتدخل في حال حدوث أزمة في منطقة الخليج ذات الوفرة النفطية، وانسجاما مع المبدأ تولت الولايات المتحدة حماية حاملات النفط وزادت من وجودها العسكري الكثيف في منطقة الخليج ومع تولي ريغان الحكم قام بالضغط لقبول الدول الخليجية على إقامة قواعد عسكرية وتسهيلات في المنطقة، وتحولت قوات الانتشار إلى قيادة مسؤولة عن شؤون أمن منطقة الخليج من شرق إفريقيا إلى أفغانستان، وشكلت البحرية الأمريكية قوة المهام المشتركة للشرق الأوسط وذلك لحماية خزانات النفط في الخليج،[1] إحدى المهام الرئيسية للقيادة المركزية centcom كانت حماية الإمدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بحيث كانت المنطقة تمتد إلى أكثر من ثلاثة ألاف ميل من مصر غربا، إلى كازاخستان شرقا، متضمنة منطقة استراتيجية في خريطة الطاقة الأمريكية وهي منطقة الخليج التي تحتوي على أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي.[2]

لا يقتصر تأمين النفط وإمداداته على 'السنتكوم' فقط لكنها مهمة الجنود الأمريكيين من قيادات أخرى إقليمية، بحيث جنود 'الساوثكوم' يساعدون في حماية خط الأنابيب "كانوليمون" في كولومبيا، وهو الرابط الحيوي بين حقول النفط في الداخل والمصافي على الشاطئ الذي يتعرض لهجمات متكررة من رجال العصابات اليساريين.[3] ويقوم الجنود من القيادة الأوروبية 'اليوركوم' بتدريب القوات المحلية على حماية خط أنابيب، باكو- تبليسي- جيهان الموجود في جورجيا، وكذا تقوم السفن والطائرات في المحيط الهادئ 'باكوم' بحراسة الطرق الحيوية لناقلات النفط في المحيط الهندي و بحر الصين الجنوبي وغرب المحيط الهادئ.[4]

---

[1] خليل العناني، **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية** (أبوظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003)، ص. 41.

[2] Jeff D colgan, **petro-aggression: when oil cause war** (United States of America: Cambridge university press, 2013), p.9.

[3] كلير، **مرجع سابق الذكر**، ص.10-27.

[4] سمير مرقص، **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثورة-الدين-القوة: من الحرب الأهلية إلى ما بعد11سبتمبر** (القاهرة: مكتبة الشروق، 2003)، ص.43.

خلال إدارته تبنى بوش ومساعدوه المقربون الذين شغل أكثرهم مقاعد متقدمة في وزارة الدفاع في الإدارات الجمهورية السابقة قناعات قوية بالحاجة إلى تعزيز القوة القتالية للجيش الأمريكي، حيث قالت كوندوليزا رايس عام 2000 في وثيقة تحت عنوان حملة 2000:النهوض بالمصالح القومية campaign2000 Promoting the National Interest، وأعلنت عن أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأمريكية، واستخدم هؤلاء خصوصا ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز خطط لتوسيع المؤسسة العسكرية الأمريكية، ووضعوها حيز التطبيق.

استمرارا لهذا التوجه الأمريكي في الحفاظ على أمن واستقرار مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها بحث جاء: "طالما أستمر الاعتماد الأمريكي على النفط فإننا بحاجة إلى تأمين حرية مصادر الطاقة عالميا". الأمر الذي يفسر استمرار السياسة الخارجية الأمريكية للوجود العسكري خارجيا لدعم مصادر الطاقة الخارجية، وانطلاقا من تلك القناعات بدأت الولايات المتحدة في إعادة ترتيب أولوياتها في مناطق مختلفة في العالم على قاعدة تدفق إمدادات الطاقة ولاسيما النفط مستندة إلى قوتها العسكرية، خصوصا أن الإنفاق العسكري هو الأول في العالم، وخريطة بوش للدول المارقة والإرهاب هي الخريطة الرئيسة نفسها للمناطق الحيوية للنفط، سواء في الشرق الأوسط أو في أوراسيا أم في القرن الإفريقي،[1] لذا كان صعب التمييز بين العمليات العسكرية على الإرهاب خلال إدارة بوش وتلك المخصصة لحماية موارد الطاقة.

من كل هذا نفهم أن إدارة بوش عملت على إدماج أولوياتها الثلاثة الرئيسية في السياسة الخارجية والأمن التي تتمثل في:

زيادة القدرة للوصول إلى الطاقة الخارجية وتعزيز القدرات العسكرية الأمريكية والحرب على الإرهاب ومكافحته في خطة استراتيجية واحدة، وكان هذا الدمج واضح في منطقة الخليج العربي وحوض بحر قزوين وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وركز عدد من الدراسات الأمريكية عن تكلفة العسكرية الأمريكية لتأمين مصادرها وضمان وصولها إلى السوق الأمريكية، لكن هذا النوع من البحث صعب بحيث معظم إن لم تكن كل الحروب الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية لم يكن هدفها المعلن النفط لكنه هدف خفي من الصعب إنكاره، فأي خلل في إمدادات السوق الأمريكية أو الارتفاع في أسعار الطاقة يؤثر سلبا في

[1] حمودة عمرو كمال، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، ***السياسة الدولية***، العدد164، (أفريل2006)، ص.55.

الاقتصاد الأمريكي لذا تضمنت جل وثائق الأمن القومي الأمريكية أهمية تأمين الولايات المتحدة حاجاتها من الطاقة واستمراريتها والتعامل العسكري مع ما يهدد إمدادات الطاقة إلى السوق الأمريكية.[1]

[1] عمرو عبد العاطي، "أمن الطاقة ....تكلفة عسكرية متصاعدة"، ***السياسة الدولية***، العدد180، (أفريل2010)، ص.184.

خلاصة الفصل

السياسة الخارجية الأمريكية لم تأتي من العدم، بل هي سلسلة تشابك وترابط لمتغيرات متعددة لتترجم في الأخير إلى قرارات وتصورات لدى صناع القرار الأمريكيين في اتجاه تبني قضية ما.

تولي السياسة الخارجية الأمريكية أهمية متعاظمة لمجال الطاقة وخاصة النفط منها ما منحه أهمية في دوائر وأجندة الولايات المتحدة، خاصة وأنه مرتبط بعدة مقومات تتيح للولايات المتحدة الأمريكية تحقيق ما تسميه الحلم الأمريكي والتربع على عرش النظام الدولي، فارتباط النفط الوثيق بالاقتصاد الأمريكي والأمن القومي جعل أي خلل واضطراب في إمدادات مورد النفط وتعطله هو بدرجة الاعتداء على الحدود الطبيعية للولايات المتحدة، خاصة ما تعرفه البلاد من تبعية مفرطة لهذا المورد بحيث نقص النفط هو نقص في أمن الولايات المتحدة الأمريكية .

اكتسب محدد النفط قيمة بالغة في الإدارة الأمريكية خاصة في إدارتي بوش 2000-2008، ما عرف بالإدمان على النفط وأصبح هدف ترسم عليه معالم السياسة الخارجية وتسعى إلى الوصول إليه بأي ثمن، كان ذلك جلي من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين ما زاد النفط أهمية أن حكومة بوش كانت حكومة نفطية بامتياز إلى جانب طغيان لوبي الشركات النفطية وتشابك في المصالح حتى أصبح النفط عامل مهم في صوغ السياسة الخارجية فهو أداة رئيسية في ضمان صيرورة رفاه وأمن الولايات المتحدة الأمريكية، فالمصلحة الأمريكية تحقق ولو على عاتق دول وعلى قضايا دولية حساسة أخرى.

الولايات المتحدة تكاد تنفرد بـ"مفهوم خاص لتأمين النفط"، لا تشاركها فيه غيرها من القوى الدولية المنافسة، حيث لا يقتصر ذلك المفهوم على مجرد البحث عن مصادر النفط، وتأمين طرق الوصول إليها، وإنما يشمل أيضاً حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة والمحتملة، والحفاظ على استقرار أسعار النفط، ومنع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر والاستحواذ عليها.

ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية كان أهم نمط من أنماط السلوك الذي يظهر في سياساتها الخارجية وأكثرها اعتمادا هو نزعتها النفطية والاهتمام بمسائل متعلقة بالنفط بالأساس وتورطها فيها هو سبب كافي للاعتقاد بأن النفط هو أداة حرب الأمريكية على العراق.

الفصل الثالث

العراق في استراتيجية تأمين نفط الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد

ترتكز الولايات المتحدة الأمريكية في مجمل صناعتها على النفط، وهي في حاجة متعاظمة منه لذلك يتطلب عليها تأمين إمداداتها من النفط بطريقة مستمرة وإبعاد المخاطر والتهديدات التي تصل إلى موانئها، ومن هذا المبتغى أقامت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية نفطية تضمن لها تحقيق هدفها المراد، فالولايات المتحدة الأمريكية تستعمل أي طريقة للوصول إلى مصادر النفط ولو دعا الأمر إلى استعمال النزعة العسكرية كحل للخروج من مأزقها النفطي، فالولايات المتحدة وعلى مر التاريخ انتهجت سياسة الحروب ضد الدول التي تحتوي على خزانات واحتياطات نفطية هامة تخلصها من التبعية حيال النفط الخارجي تزعم فيها بأنها تعمل لنشر وإرساء قيم الديمقراطية والأمن الدولي، إلا أن الهدف الحقيقي هو النفط الذي تعده شرايين حياة الولايات المتحدة وأساس اقتصادها وأمنها القومي الذي تضمن به استمرارية رفاه ورخاء المجتمع الأمريكي، فتوقف أو اعتداء على إمداد النفط هو تعدي على مصالحها الحيوية التي تصنفها مع المساس بسيادة الدولة، فالرئيس الأمريكي كارتر أعلن آنذاك:" تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب، إن أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد ولكنها ستقهرنا حتما إذا لم نتخذ التدابير على الفور.."، فامتلاك الدول لبعض الموارد الطاقوية الاستراتيجية خاصة النفط قد يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تذهب لاحتلالها وخاصة إذا برز هناك تهديد بوقف الإمدادات، لأن الولايات المتحدة ليس من أبجدياتها أن تسعى دولة على فرض سياسة نظرا لاحتوائها مورد النفط على أمريكا، فهناك دول عالم الثالث تملك تلك المادة الاستراتيجية التي تحتاجها الولايات المتحدة لإنعاش اقتصادياتها، فالنفط اكتسب دور بالغ في إشعال نار الحروب بغية السيطرة عليه وعلى منابعه تحت غطاء ما يعرف بأمن الطاقة.

فنظرا لاكتساب مفهوم أمن الطاقة وتحقيقه أولوية في أجندة الولايات المتحدة التي وجهت أنظارها إلى حرب العراق، جعلته رهان وتم فيه الانتقال من التهديد اللفظي إلى استعمال حقيقي للقوة المسلحة وحشد جيوشها وبناء قواعد عسكرية في المناطق النفطية، فكانت العراق بذلك هدفا لتحقيق أمنها النفطي بالسيطرة الفعلية والمباشرة على منابع النفط في إطار استراتيجيتها الشاملة، فالولايات المتحدة رسمت خططها وضبطت أهدافها التي جددتها في سياستها الخارجية، والتي تستهدف احتكار منابع النفط في العالم والتحكم فيها ولو تطلب القوة العسكرية وعلى وفق رؤية ومنظور الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الدولية أصبح العراق ولعدة أسباب من الدول المستهدفة في تلك الاستراتيجية.

المبحث الأول: مركزية العراق في الاستراتيجية الأمريكية الشرق الأوسطية.

إن المتتبع للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط يجد أنه من الصعب فصل العراق عن منطقة الشرق الأوسط من جهة، وفصل سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق كجزء منفصل عن منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، وإن هذه الصعوبة تكمن في الترابط المصيري بين العراق والأمة العربية في جوانب مادية، كالموقع والسكان والثروات والموارد الاقتصادية فضلا عن جوانب معنوية كالانتماء القومي والقيم والعادات.

ما زاد العراق من أهمية في الاستراتيجية الأمريكية هو وقوعه ضمن منطقة الخليج العربي، مما جعل صانع القرار الأمريكي يسعى لاحتواء العراق والعمل دون إحداث أي تغيير من الممكن أن يؤثر في المصالح الأمريكية، فالأهداف الاستراتيجية الحقيقية للسياسة الأمريكية في العراق والرامية للحفاظ على منابع النفط، واستمرارية تدفقه للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وإعادة السيطرة الاستعمارية على موقعه الجيواستراتيجي، هذا الإدراك الاستراتيجي قد انتقل بالولايات المتحدة والتي باتت مقتنعة تماما بأنه لا يمكنها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط إلا من بوابة العراق.[1]

المطلب الأول: أهمية العراق الجيوسياسية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

تعد المساحة عنصرا مهما من العناصر المكانية المعتمدة في معادلة كشف قوة الدول، باعتبارها تمثل المجال الحيوي السياسي والذي يمثل حجر الزاوية في تفكير رواد الفكر الجيوبوليتيكي جلهم، طالما أن فكرة المساحة تعد المسئولة عن الإمكانيات المادية للدول بشكل خاص، وهو المسئول إلى حد كبير عن تحديد الموارد المعنوية للدول.

أولا: موقع العراق الجغرافي.

يحظى العراق بمجال حيوي جيد أتاح له الموقع الجغرافي المتميز ذلك، أنه يمتد بين دائرتي عرض 30 درجة جنوبا و37.5 شمالا، وبالتالي أتاح له موقعه الفلكي فرصة التنوع في دوائر العرض التي تنعكس في تنوع مناخاته ومن ثم تنوع نشاطاته الزراعية خاصة والاقتصادية عامة، إلى جانب الامتداد

[1] جلبير الأشقر، **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، تر: سعيد العظم، (لبنان: دار الساقي، 2004)، ص.18.

العرضي مضاف إليه اتساعه المساحي بين خطوط طول (48-58)درجة شرقا أتاح له فرصة أن يكون جزءا من الحوض الرسوبي الكبير، الذي غطي بمياه البحر القديم فكان مورد جيدا للمواد الهيدروكربونية.[1]

تقدر مساحة العراق ب449.713كم^2، يحدها من الشرق إيران وهي أطول جدود برية مع العراق مقارنة مع الدول الأخرى المحاذية للعراق وتقدر ب1458كم، أضف إلى ذلك الحدود البحرية في الخليج العربي، أما من الشمال تكون تركيا حدودها مع العراق ومن الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية بحدود تصل إلى 815كم ويحدها من الجنوب الكويت بحدود برية مسافتها 242كم، ومن الغرب نجد كل من الجمهورية العربية السورية والأردن على حدود 900كم، والأردن بحدود181كم.

قبل التطرق إلى الموقع الاستراتيجي للعراق ارتأينا الإشارة إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجيات العالمية وحسابات الدول العظمى، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار العراق يحتل موقع هام في قلب منطقة الشرق الأوسط.

نظرا لأهمية المنطقة العربية التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة التي ستبقى لعقود قادمة منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية والاقتصادية، والتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل. فما من شك في أن الولايات المتحدة تصوغ استراتيجياتها في مناطق العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، على عدة مرتكزات تحاول عبرها تمرير سياساتها الخارجية بغية تحقيق الأهداف لمصالحها القومية، ولأن الشرق الأوسط من بين المناطق المفصلية في تحقيق تلك الأهداف[2]، فالدلالة الأمريكية على حيوية موقع الشرق الأوسط الجيواستراتيجي، قد ظهرت في تصريح أدلى به ألفريد ماهان القيادي في البحرية الأمريكية عام 1902م، والذي ترجع إليه التوصيفات الأولى لمنطقة الشرق الأوسط والذي جاء فيه على أنها سواء كمفهوم استراتيجي، أم كموقع على الحدود الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وأسيا وهو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة.[3]

---

[1] عبد العزيز محمود أحمد، **الاحتلال الأمريكي للعراق الخديعة الكبرى في القرن 21** (الإسكندرية: دار الوثائق والكتب القومية، 2012)، ص.11.

[2] رابق سليم بريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف –الأدوات –المعوقات** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع)، ص.14-28.

[3] مصطفى عبد العزيز موسى، **العرب في مفترق الطريق بين ضرورات المشروع القومي والمشروع الشرق الأوسطي** (القاهرة: دار الشروق، 1995)، ص.105.

فالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي–السياسي الأمريكي: هي كامل المنطقة الممتدة من مساحة جغرافية تقدر بحوالي 17.778 مليون كم،[2]والتي تشكل حوالي 12.5% من إجمالي مساحة العالم وكتلته السكانية حوالي 10%، أما الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط أو مجالها الحيوي مقسم إلى ثلاث دوائر: فقلب الشرق الأوسط يضم (الدائرة الأولى) العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، (الدائرة الثانية) تضم السعودية، السودان، ليبيا إيران، تركيا، (الدائرة الثالثة) تضم بلاد المغرب العربي: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. وهناك امتداد أسيوي يضم باقي دول شبه الجزيرة العربية :اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، سلطنة عمان، ويضم دولتين إفريقيتين هما: الصومال، إثيوبيا، وهناك امتداد أوربي–شرق أوسطي يضم: قبرص، اليونان، وامتداد أسيوي شرقا يشمل: باكستان، أفغانستان، الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز، والتي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي: كازاخستان، أوزبكستان، تركمنستان، قيرغيزستان، طاجكستان، أذربيجان.[1] فالمرتكزات الأمريكية الجيواستراتيجية بالنسبة للشرق الأوسط تؤذي إلى فهم أهميتها وتأثيرها كمحدد يتحكم في صياغة السلوك الأمريكي، كما كان الألمانيان فريدريك راتزل وكارل هاوسهوفر قد شددَا على أهمية الجغرافية بالنسبة لقوة أي دولة، ولأن الشرق الأوسط كإقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم ثلاث قارات: أسيا، إفريقيا، أوروبا، وفيه تضارب للمصالح السياسية والاقتصادية ما يتفرع عنها تناقضات على مختلف الأصعدة لذلك فإنه يمثل نقطة تماس استراتيجي وساحة تنافس دولي خطير، ما أفضى عنها سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام السيطرة على منطقة الشرق الأوسط الكبير.[2]

---

[1] مروان بحيري، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر: السياسة الأمريكية والعرب** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 1991)، ص.50.

[2] حسين حافظ وهيب، "استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، ***دراسات دولية***، العدد46، (2008)، ص.59.

خريطة رقم (4) تمثل موقع العراق في الشرق الأوسط .

Source: http://pukcc.net/ar/wp-content/uploads/2014/10/11.gif

ثانيا: موقع العراق الجيوبوليتيكي.

إن الموقع الجيوبوليتيكي للدول والتي تعدها الاستراتيجية الأمريكية مهمة لتحقيق تطلعاتها الكونية قد يقودنا بالتفكير إلى أين يمكن أن نحدد موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية بشقيها الكوني والشرق الأوسطي، فالمتتبع للشؤون الجيواستراتيجية للدول لا يمكنه إلا أن يعد العراق أحد أهم مفاصل التحكم في منطقة الشرق الأوسط ومن خلالها إلى العالم، ليس لكونه أي العراق بوصف ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي بوش "يجلس على 10% من احتياطات العالم بل، لأنه يمثل تقاطع في خط الوصل الجيوستراتيجي بين قوات الحلف الأطلسي ومنطقة الخليج ومضايقها العالمية المهمة من جهة، وإيران واتصالها بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة أخرى،[1] إلى جانب موقعه الفلكي حسب خطوط الطول والعرض العالمية يمثل إضافة نوعية أصبغت عليه صفة جسر الجوي الرابط بين

[1] حسين حافظ وهيب، "الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق"، *دراسات دولية*، العدد52، (2008)، ص.6.

إفريقيا وأسيا في قسمها الشرقي وبين دول الخليج وأوربا عبر روسيا وتركيا، والأهم من ذلك أن الخط الزاحف من أوراسيا إلى منطقة الخليج يعطي العراق أهمية استثنائية في النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة التي ترى بأن: "من يتحكم في نفط الشرق الأوسط يتحكم في اقتصاديات العالم، ومن يتحكم في اقتصاديات العالم يتحكم في العالم كله"[1]. وبفعل موقعه في قلب الشرق الأوسط فإنه يستطيع أن يقيم درعا عسكريا ممتدا من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع روسيا من الشرق وإيران في الوسط وسوريا في الغرب، هذا الدرع يشكل نقطة انقطاع في خط الوصل بين قوات حلف الأطلسي في تركيا ومضيق هرمز في الخليج مرورا بالعراق ودول الخليج، كذلك يمثل إعاقة بالنسبة لإسرائيل وحركتها شمالا عبر البحر المتوسط وصولا إلى الحليف التركي، ويعطي ولأول مرة لروسيا ميزة التواجد في المياه الدافئة، ويوفر مراقبة دقيقة لحركة حلف الأطلسي في أهم البحار الدولية، ومن ثم فإن السيطرة على العراق ستعطي القدرة على كسر هذا الذراع في نقطة الوصل بين المحور الشرقي والغربي،[2] أيضا التماس الجغرافي للعراق مع دول الخليج ودخول النفط العربي الأكثر تمركزا في دولة، كأهم مبررات التنافس الدولي والقلق الأمريكي من نشؤ قوة اقتصادية عربية قادرة على النهوض بمقومات دولة الوحدة العربية، لذلك تزداد أهمية العراق كلما جرى التفكير بإمكانية خلق قوة دولية في أهم المناطق الحيوية في الشرق الأوسط تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتحد من هيمنتها الدولية.[3]

يمثل العراق أيضا الركيزة التي كانت التي كانت يوما ما حائط الصد الإقليمي للاتحاد السوفيتي في ثلاثية حلف بغداد عام 1995م، واليوم ليس من قوة منافسة في الشرق الأوسط إلاَ إيران وبهذه المنافسة تجد الولايات المتحدة ضالتها في موقع العراق للتواجد فيه، ولأن الولايات المتحدة أصبحت قوة تعمل من داخل المنطقة، إذ وفر لها ذلك الوجود المباشر في العراق، لذلك نفهم التشدد الأمريكي بملف طهران النووي حيث يمنح موقع العراق القدرة لمواجهة إيران من أربعة محاور: المحور الشمالي الشرقي المتمثل في الوجود الأمريكي في أفغانستان، والمحور الشمالي الغربي المتمثل في الوجود الأطلسي في تركيا والمحور الجنوبي الخليجي وكل هذه المحاور ذات قيمة محدودة إذا ما تقارن بالمحور الغربي العراقي الذي يتمثل في جوار حدودي يمتد لأكثر من 1300كم يستطيع أن يقطع أوصال إيران في نقاط ضعفها

[1] André Nouschi, **pétrole et relations internationales depuis 1945 a nos jours**, (paris:Armand colin, 1999), p.49.

[2] حسين حافظ وهيب، "الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق"، **مرجع سبق ذكره**، ص.6.

[3] علي فايز الدلابيج، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق2003–2011**، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص.19.

الاستراتيجي المتمثل في العامل الإثني لقومياتها، ويساعد أيضا على توسيع القواعد العسكرية الآمنة في دول موجودة في قلب منطقة حيوية، وفي ذلك تطويق كامل لمنطقة الشرق الأوسط من الشمال أما الجنوب فيتولاه الكيان الصهيوني مثلما قامت به بالتعاون مع اريتريا وإثيوبيا في استهداف دولتين رئيسيتين هما :الصومال والسودان.[1]

ثالثا: موقع العراق الاستراتيجي.

كون العراق يقع في الخليج العربي والمنطقة العربية في النهاية الشرقية لقوس الهلال الخصيب من جهة، وحافات أوربا عن طريق البر التركي من جهة أخرى، ومصدرا رئيسيا لتوريد النفط إلى بلدان صناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية،[2]كون النفط يشكل أحد الأدوات الاستراتيجية في التعامل الدولي فهو أحد الأدوات المستخدمة من واشنطن في تدعيم تحالفها مع أوربا واليابان وبالمعنى العكسي فإن سيطرة الوفيات سابقا على مصادر النفط إلى أوربا الغربية يسمح له بذلك بفضل علاقة العراق القائمة مع تلك البلدان قبل اجتياح الكويت عام 1990م،كونه سوق تجارية واسعة من الدرجة الأولى لمنتجات البلدان الصناعية الغربية من جهة، ومصدر توريد أموال كبيرة لإنعاش الاقتصاد الغربي من ناحية أخرى، وأنه أحد أهم مفاتيح السيادة العربية إذ أنه يمثل أهمية نابعة من طبيعة موقعه الدولي والعربي في فرض الإرادة في لحظات السلم والقتال على حد السواء، وكونه يمثل أهمية في التحالف مع دول الخليج العربي لحماية المنطقة فضلا عن كونه يشكل الحدود الشمالية الشرقية للوطن العربي مع إيران والحدود الشمالية له مع تركيا الأمر الذي جعل له التأثير بمكانه في التوازنات الإقليمية بالإضافة إلى إشرافه على الخليج العربي، كما يعد البوابة الشرقية للوطن العربي مع الجارة إيران وتركيا، وهذا ما يؤهله فعلا لأن يكون قوة استراتيجية مؤثرة لاسيما وأنه يحظى بموقع ذات حساسية استراتيجية دولية .[3]

وقد تمثل ذلك من خلال نظرية ماكندر ونيكولا سبيكمان بصورة عامة والاستراتيجيات السوفيتية السابقة والإمبريالية الغربية المعاصرة بصورة خاصة، مما يؤكد ذلك أن كافة الأحلاف الإمبريالية كانت تستهدف العراق على وجه الخصوص الذي كان جزءا من الحلف الاستعماري المعروف بحلف بغداد 1958م، هذا إضافة إلى جوهر القضية التي يعبر عنها طبيعة الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية

---

[1] حسين غازي فيصل، "الجانب الإقليمي في مشروع الشرق الأوسط"، ***أفاق عربية***، العدد3، (مارس1994)، ص.19.

[2] عبد الحكيم الطحاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 2004)، ص.51.

[3] نافع قصاب وآخرون، **الجغرافيا السياسية** (العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، ب ت ن)، ص.32.

طوال الحرب الباردة ومن ثم انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990م، وخلو الساحة العراقية للولايات المتحدة ومن ثم احتلاله.[1]

المطلب الثاني: دور النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى النفط بوصفه موردا حيويا للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي، لذلك وانسجاما مع هذه الرؤية الأمنية للحفاظ على أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري سواء في العراق أو في باقي مناطق الخليج العربي أو في مناطق العالم، إنما تحكمه الإرادة الأمريكية في التحكم بالإنتاج النفطي العالمي مستقبلا، يقول "هارولد أيكس" وزير الخارجية السابق: "إن الشرق الأوسط مجرة كونية هائلة من حقول النفط لا يعرف لها أحدا نظير في الدنيا، والسعودية هي بمثابة الشمس في هذه المجرة فهي أكبر بئر بترولي في الشرق الأوسط وملكها ابن سعود يريد شيئين: مالا يصرف منه، وضمانا يكفل استمرارية العرش في أسرته ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنحه هذين الشرطين"، أما اليوم فالعراق هو شمس منطقة الشرق الأوسط باحتياطاته النفطية المؤكدة التي تتجاوز السعودية أو غيرها في المنطقة [2].

إن ما يعزز الاهتمام بالنفط العراقي حسب ما تتوقعه وزارة الطاقة الأمريكية من إحصائيات متعددة من عام 1997إلى2020 بأن هناك زيادة في استهلاك الطاقة ولاسيما النفط، أي أنه هناك ارتفاع في الطلب على النفط دون أن يوازيه طاقة إنتاجية متكافئة لأسباب تتعلق بمحدودية القدرة الإنتاجية النفطية في الدول الغنية بالنفط ولاسيما العراق، ما يشجع الولايات المتحدة الأمريكية على دفع شركاتها بهدف الاستثمار والتحكم في إنتاج النفط، في تلك المناطق سواء بالمشاركة مع الشركات النفطية الوطنية أم بمفردها.[3]

ما يؤكد أهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الأمريكية، هو أن الإدارة الأمريكية تلجأ إلى التدخل العسكري كلما وجدت اقتصادها يعاني من الركود والأزمات الاقتصادية الحادة، إذ أن الوضع الاقتصادي المتردي بات من الأسباب التي دفعت إدارة بوش الابن والأب إلى البحث وتحرك الآلة الإنتاجية في الولايات المتحدة وتعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حالته الطبيعية، فإن امتلاك العراق لاحتياطي نفطي يقدر

---

[1] عزمي بشارة، "عودة إلى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف؟"، ***المستقبل العربي***، العدد356، (أكتوبر2008)، ص.11.

[2] عبد الخالق فاروق، **احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2006)، ص.36.

[3] محمد كريم خيدر، "الاستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة وتأثيرها على منظمة الأوبك"، ***المجلة الجزائرية للسياسات العامة***، العدد2، (أكتوبر2013)، ص.61.

بنحو 115مليار برميل غير مستخرج يشكل بحد ذاته دافعا لدى الأمريكيين في إحكام هيمنتها على منابع النفط العراقي،[1]وأعطاها حافزا في تطوير استراتيجيتها في النفط العراقي سعيا وراء تعزيز المصالح الحيوية وبذلك فقد أصر القادة الأمريكيين على أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قادرة على توفير الحماية العسكرية لضمان إمدادات النفط من منابعها في العراق إليها، إذ ترى وجودها العسكري الدائم في العراق بوصفه أغنى منطقة نفطية في العالم يحقق المصلحة للأمن القومي الأمريكي.[2]

الفرع الأول: الوضع النفطي العراقي.

يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على النفط وترجع الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي في الإدراك الأمريكي، إلى كون العراق لديه احتياط وإنتاج مهم يدخل في حسبان وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية مما أعطاها دافع للسيطرة عليه وتبنيه.

أولا: الإنتاج النفطي.

تعتبر الفترة من 1976-1981 مرحلة التطور الأكثر أهمية في تاريخ إنتاج العراق النفطي بحيث وصل إلى 3.2 مليون برميل يوميا، وعرف ذروته في عام 1979 عندما وصل إلى3.7 مليون برميل يوميا، أشارت دراسة آنذاك توحي بأن الإنتاج سوف يعرف ارتفاع يصل إلى 5.5 برميل يوميا في 1983، لكن ظروف الحرب مع إيران عام 1980 وما أل إليه الوضع من تدمير لبنية الارتكاز في القطاع النفطي، وأيضا دمرت كل مرافق الإنتاج والتصدير أيضا ثم في عام 1989 انتهجت طريقة أخرى، بحيث رفعوا القدرة الإنتاجية إلى 3.5 مليون برميل يوميا للوصول إلى طاقة إنتاجية قدرها 6 مليون برميل يوميا،[3] أما في عام 1990 قبل اجتياح الكويت كان معدل الإنتاج النفطي 3.5 مليون برميل يوميا، ومع ظروف الحرب انخفض بمعدل 0.57 مليون برميل يوميا كمتوسط للمرحلة 1991-1996، وقدر الإنتاج بين عامي 1996-2002 بين 1.5- 2.5 مليون برميل يوميا أي بنسبة ما بين 35% و70% من الإنتاج قبل اجتياح الكويت، لكن مع احتلال 2003 ومع التحطيم والخراب الذي مس بالمنشآت النفطية تراجع القدرة الإنتاجية وظهور مشاكل خلفها النظام السابق، فبعد سقوط نظام صدام

[1] جيا فخري عمر محمد علي الجاف، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية-العراق نموذجا-** (دمشق: تموز للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص.138.

[2] نعوم تشومسكي، جلبير الأشقر، **السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، تر: ربيع وهبه، (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص.134.

[3] "العراق يسعى لرفع معدل إنتاج النفط إلى أربعة ملايين برميل يوميا"، في:
<www.alhurra.com/content/saoudi-arabia-oil-iraq-/234834.html>.(23/04/2015).

حسين اتجهت التوقعات إلى حدوث زيادة في الإنتاج بعد عام 2003 إلى 4 مليون برميل يوميا بحلول 2006، وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الانخفاض في الإنتاج، حيث أشارت التوقعات أنذاك إلى أن مستوى الإنتاج خلال 2006 اختل من2.5 إلى 2 مليون برميل يوميا بسبب المشاكل الحالية تعيشها العراق.

تمثل الحقول الجنوبية عصب الإنتاج العراقي النفطي بنسبة تزيد عن 65%، وتتمثل أهم الحقول في الرميلة الشمالي، الرميلة الجنوبي، القرنة الغربية، الزبير، إضافة إلى حقل كركوك، مجنون، حقول شرق بغداد. [1]

الخريطة رقم (5) تمثل أهم الحقول البترولية الواقعة جنوب العراق.

Source: http://www.marefa.org/images/1/15/Iraqafterwar.gif

ثانيا: الاحتياط النفطي.

قدر الاحتياط النفطي المؤكد في العراق ب115مليار برميل، ناهيك عن الاحتياط الغير مستكشف ويحتل النفط العراقي المركز الثاني في الاحتياطات بعد العربية السعودية، لكن منهم من يرجح العراق في حال استكمال التنقيب الكامل، لأنه لا تزال العراق تحتوي على احتياطات مخزون تحت الأرض ولم تنتج

[1] سيدي احمد ولد احمد السعيد، "النفط العراقي في الاحتياطي و الإنتاج"، في:
<www.aljazeera.net/specialfiles/pages/71684a9a-631d-afca-beed-2871c93d3d77>.(23/04/2015).

منها أبدا، يعد الاقتصاديون النفط العراقي في المرتبة الأولى في العالم من حيث الكلفة المنخفضة، نظرا لاحتوائها على خام موجود بمقربة من السطح وعدم وجود عقبات جيولوجية، يحتوي العراق على ما يقرب 73حقل بترولي لم يستغل منه سوى 15 حقل بصورة كاملة[1].وفي تصريح لوزير النفط العراقي حسين الشهر ستاني على أن "الاحتياط زاد بمعدل 30% ليصل إلى 143مليار برميل، فالاحتياطات العراقية تتوزع على حساب الآبار كالتالي:

-حقول فوق العملاقة: قدرت بسبعة حقول أولها يقع في غرب القرنة والذي يعتبر ثاني اكبر حقل في العالم ثم يأتي حقل الرميلة وقدر ب6 مليارات برميل ثم حقل مجنون ب11مليار برميل وحقل كركوك ب8 مليارات برميل وفي شرق بغداد 8مليارات برميل.

-حقول عملاقة:عددها14حقل ويبلغ احتياطها من1إلى5 مليارات برميل ثم الحقول الكبيرة تحتوي على 15حقل والمتوسطة 8حقول بعدها الصغيرة ب13حقل.كما يحتوي إقليم كردستان شمال العراق 5 حقول من ضمن هاته الأخيرة ومن ضمن 140حقل مكتشف ومستغل في العراق والتي يعتمد عليها اقتصاده بنسبة 90%.[2]

خريطة رقم (6) تمثل أهم مناطق تواجد حقول ومصافي البترول.

Source: http://www.iraq2020.org/library/20124512542758734_20.jpg

[1] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص.322.

[2] عبد الحسين العنكبي، **اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية...خيارات الانطلاق** (لبنان: دار الساقي، 2012)، ص.20.

لكن ما هو معاب أنه إذا لاحظنا كمية الإنتاج بالمقارنة مع القدرة النفطية للعراق من احتياط وأبارها نجد بأنه قليل نظرا لتركيز الإنتاج على حقل الرميلة الذي يضم 662 بئر منتجة وحقل كركوك الذي يحتوي على 335 بئر ويعاني استنزاف لتركز عليه منذ سنة اكتشافه في 1927وخاصة خلال فترة الحصار.

المبحث الثاني: الرهان النفطي في الحرب الأمريكية على العراق.

شكل النفط ومنابعه في العراق أحد أكبر الأهداف، والذي تسترت من خلفه معظم الأسباب والدوافع المعلنة للحرب الأمريكية على العراق، فالنفط اكتسب الصفة الاستراتيجية التي بواسطته يمكن تحقيق أغراض تنموية وسياسية وأمنية، ويدخل حتى ضمن مخطط الهيمنة على العالم وتغيير موازين القوى في المنطقة والعالم، لذلك فإن الإدارة الأمريكية كانت حريصة على تبني نهج استراتيجي ثابت تمثل في مشروع الرئيس كارتر، أي التدخل من اجل حماية وتأمين أبار النفط وسلامة خطوط الإمداد، وأن ما يدفع الولايات المتحدة للسعي وراء حرب العراق هو الحاجة الاستهلاكية المتزايدة من النفط،[1]مقارنة بالمخزون الاستراتيجي وارتفاع معدل استهلاكها، وبسبب محدودية قدرات المنتجين في الخليج على تلبية الحاجة المتنامية للنفط، فلم يكن هناك بديل للاطمئنان سوى في السيطرة على أكبر الاحتياطات النفطية والتي تمتلكها العراق، والتي لا تزال خارج متناول أيديها إلى حيز السيطرة المباشرة وهو ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية دون تأخر، خاصة وأن هناك اتفاق حول حقيقة سعة المخزون الثبت ب115 مليار برميل والمحتمل 200 مليار برميل التي يمكن تحويل جزء أساسي منه إلى احتياط مثبت. [2]

المطلب الأول: دوافع الحرب الأمريكية على العراق.

اعتادت أمريكا وحلفاءها في تعاملهم مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط وحتى بلدان العالم الثالث، على خلق أسباب ظاهرية تبريرية بخلق حرب على هذه الدول وخاصة لأسباب التي يمكن أن تؤثر ليس على مصالحها هي فقط، بل وحتى مصالح حلفائها من أجل تأمين وكسب الرأي العام العالمي المؤيد لتلك الحرب،[3] لذلك كانت أهم الأسباب التي تذرعت بها في الحرب التي خاضتها ضد العراق كالآتي:

[1] مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد1، (مارس2012)، ص.8.

[2] إيان شابيرو، **نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب** (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص.79.

[3] عبد الحي زلوم، **حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص.36.

أولا: امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل.

إن فكرة احتواء العراق على أسلحة الدمار الشامل هي فكرة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وتحجج بها القادة الأمريكيين واستعملتها كسبيل يساعد في عملية الحرب، بحيث تصاعدت تصريحات مآلها بأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل حيث يقول ديك تشيني: "أن صدام حسين يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وأن النظام العراقي يمتلك صواريخ بالستية يبلغ مداها مئات الكيلومترات، وكافية لضرب أهداف في العربية السعودية وإيران وإسرائيل وتركيا وبلدان أخرى". ثم صرح بوش: "إن النظام العراقي يشكل تهديد للعالم كله"، فالاعتقاد ساد عن وجود أسلحة بيولوجية وكيماوية إلى جانب أنظمة صاروخية بالستية، وأن الأبعاد الدقيقة لهذه القدرة غير معروفة تماما، نظرا لأن الرئيس صدام حسين قد قطع شوطا كبيرا في إخفاء بقايا قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل المخفية،[1] فيما مضى لقد تم تدمير جل هذه المنشآت بعملية عاصفة الصحراء أو من قبل البعثة الخاصة للأمم المتحدة "uniscom"، وهي الهيئة التي أسست في 1991م للإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن، والذي يمنع العراق من امتلاك صواريخ بالستية وأسلحة دمار الشامل، ومع هذا يعتقد معظم المحللين الغربيين أن العراق تمكن من إخفاء بعض الخطط والتجهيزات عن المفتشين وطردوا في أواخر 1998م، ولذلك كان بإمكانهم أن يعيدوا بناء قدرة محدودة على تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية .[2]

وأضاف رامسفيلد :"نحن نعرف أين هي أسلحة الدمار الشامل، إنها في المنطقة حول تكريت وبغداد"، وفي تصريح لكولن باول الذي وصف فيه: "العراق بأنه يهدد المصالح الأمريكية خاصة وأنه يقوم بتطوير قدراته على صنع الأسلحة ذات المدى البعيد، واعتقد أن علينا أن لا ننتظر لكي نرى ماذا نفعل". ولكن أمريكا استخدمت ذريعة امتلاك أو نيته في امتلاك هذه الطاقة لأغراض عسكرية، واعتبرته خروجا عن استراتيجياتها في المنطقة واتهمت العراق بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل للأغراض الحربية واعتبرتها ذريعة للعدوان عليه، رغم ثبوت عدم امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة بل وتدمير ما وصل إليه منها للأغراض السلمية من قبل لجان التفتيش ورغم قراراتها وبحثها لمدة سنين وأشهر، إلا أنها لم تعثر على أسلحة الدمار الشامل في العراق .[3]

---

[1] عبد الكريم العلوجي، **العراق أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية** (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.28.

[2] مايكل كلير، **مرجع سابق ذكره**، ص.79.

[3] طه نوري ياسين الشكرجي، **الحرب الأمريكية على العراق** (الأردن: مكتبة الرائد العلمية، 2004)، ص.38.

وبسبب اعترافات كل رؤساء التفتيش قبل العدوان وبعده بعدم ثبوت امتلاك العراق لأسلحة، ولا حتى أي برامج لإنتاجها وتأكيد خلوه منها في 23 جانفي 2004م، أعلن "دافيد كاي" المكلف بمهمة التفتيش عن الأسلحة معلنا أنه لا يعتقد بأن صدام حسين كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا: علاقة صدام حسين بالإرهاب الدولي.

شنت الحرب الأمريكية على العراق بحجة مكافحة الإرهاب، وكانت تقوم على أن النظام السياسي في العراق لم يقم بإدانة الهجمات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك يوم 11سبتمبر 2001م، على غرار باقي دول العالم، كما أنه لم يبعث ببرقية تعزية إلى الإدارة الأمريكية كإجراء بروتوكولي عن ضحايا الهجمات، بل إن الرئيس صدام حسين على حد ادعائهم أعتبر القيام بمثل ذلك العمل هو نوع من النفاق كما أنتقد مواقف الحكومات الغربية، وموقف منظمة المؤتمر الإسلامي لعدم إدانتها شن الحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان، أيضا اتهام "محمد عطا" الذي كان له علاقة بالمشاركة في أحداث التفجيرين وأنه كان على علاقة بالمخابرات العراقية من خلال لقاءاته مع أحد العاملين في السفارة العراقية في براغ، أوت 2001م .[1]

توجيه الأنظار نحو العراق ومحاولة الإدارة الأمريكية لإيجاد مبررات منطقية لضربه على أساس تورط نظام الحكم بعلاقة مع تنظيم القاعدة، والمشاركة في أحداث التفجيرين ومنه يشكل العراق خطر على الأمن القومي الأمريكي، وتبني ذرائع تقوم على تسليح العراق لعناصر القاعدة بأسلحة الدمار الشامل، لكن في واقع الحال وكما هو معروف أنه كانت علاقة النظام العراقي والقاعدة ليست على ما يرام بحيث أسامة بن لادن أصولي متطرف يمقت الزعماء العلمانيين، في حين أن صدام حسين لم يساند الحركات الأصولية وخاصة أنه كانت دعوات من بن لادن للإطاحة بالعراق جراء اجتياحه الكويت في 1990م ووصفه بالمرتد.[2]

فاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية جاءت لتشمل التوجه نحو تدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية، ومواجهة قياداتها ومراكز التحكم والقيادة ومعاقل تدريبها ودعمها المادي وقنوات تمويلها، مما يؤذي إلى شل حركة وقدرة الإرهابيين على تخطيط العمليات وتنفيذها، وبناء على تصريح بوش الابن في 26 أفريل 2002م: "بوجود أدلة تفيد بنية العراق لمهاجمة الولايات المتحدة

[1] أحمد ابراهيم محمود، **العراق واسلحة الدمار الشامل** (القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1998)، ص.103.

[2] فهد العرابي الحارثي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية ..والعدل**، ط2 (بيروت: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2004)، ص.145.

الأمريكية عندما أعلن العراق وتنظيم القاعدة أنهما سيشتركان في عدو واحد ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية وتربطهما صلات على مستوى عال ترجع إلى عقد مضى" فالعراق في نظر الأمريكيين يساند الإرهاب ومن الأولى معاقبته [1].

فالمسالة في الأخير تبين بأنه لا يوجد ارتباط بين الأعمال الإرهابية ضد البنايات الأمريكية، وأن العراق لم يتعاون مع تنظيم القاعدة وتم اكتشاف بأن الموصاد الإسرائيلي كانت له دور في ترويج هذه المعلومات للربط بين العراق وأحداث 11 سبتمبر، وبهذا الصدد يقول ريتشارد هاينبرغ: "ترددت في اتخاذ موقف واضح من مسألة تواطؤ الحكومة في هجمات سبتمبر، لكن بعد أن أمضيت ساعات لا تحصى في تمحيص الأدلة، وجدتني منساقا إلى الاستنتاج الحتمي التالي: إن أشخاص في الحكومة الأمريكية كانت لديهم معرفة مسبقة واضحة بالهجمات، وأن جهودا لإحباط هذه الهجمات كانت تتعرض هي نفسها للإحباط بأوامر من مستويات عليا وكانت الحكومة الأمريكية قد تلقت تحذيرات عدة، بأن هجوما إرهابيا سيقع في أسبوع ما من سبتمبر وبعضها حدد أن طائرات لركاب قد تختطف وأن مركز التجارة العالمي والبنتاغون قد يضربان". [2]

ثالثا: تحرير العراق من ديكتاتورية النظام.

تعتبر نشر وإرساء قيم الديمقراطية وتكريسها في العالم من المبادئ الأساسية والمهمة التي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية في ممارستها للسياسة الخارجية، فمن أبرز ذرائع غزو العراق حسب المنظور الأمريكي هو الإرادة الفعلية في جعل العراق بلد ديمقراطي، ودعم حقوق الإنسان واحترامها والتداول على السلطة والتعددية الحزبية، والممارسة السياسية الفعلية لكل المواطنين وجعل مبادئ المساواة والحرية هي السمة الأعلى. [3]

فالإدارة الأمريكية في تاريخها كثيرا ما تلجأ إلى أسلوب الدعاية المغرضة والعمل على اللعب على العقول وقلوب الناس عبر مختلف أرجاء العالم، أي استقطاب الرأي العالمي من خلال إعلامها المدعوم بجهازها المخابراتي للترويج ونشر ثقافة وسلوك الفرد الأمريكي أي أمركة العالم، دون اللجوء إلى القوة أي ما يسميه جوزيف ناي بالقوة الناعمة، فكانت رغبة أمريكا في تنحية صدام حسين من السلطة كون نظامه يكرس الديكتاتورية والقمع بحق وأنه شخص متمرد لا يعرف لحقوق الإنسان طريق ولا يحب شعبه، فكان

---

[1] معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.68.

[2] ريتشارد هاينبرغ، **مرجع سبق ذكره**، ص.83.

[3] فهد العرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص.213.

بوش من خلال سياسته الرامية إلى نشر الحرية والسلام في أرجاء العالم وتخليص العراق من همجية صدام حسين حيث صرح في 2002م :"أوقفوا صدام، أو إننا سنفعل ذلك بأنفسنا"، فتصوير صدام حسين على أنه شخص وحشي وشيطان عصره وأصبح بذلك من خلال الرأي العالمي يعتبر سفاح بغداد، فالإصلاح الديمقراطي الذي تغذيه التغيير وتعديل في هيكلة نظام الحكم العراقي وإنهاء معاناة شعبه كانت مفاده سبب تبريري للدخول على العراق، وكسب تأييد الرأي العام ومحاولة نشر السلام الديمقراطي الذي يعتمد في أساسه على ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وخلع النظام المتسلط، فإذا تحقق هذا حتما سيكون سلام دائم في المنطقة واستقرار عراقي وجعله يعيش في سلام على غرار شعوب العالم.[1]

فالإدارة في تعاملها مع الظرف العراقي بذريعة احترام الشرعية الدولية، وإخراج الشعب العراقي من تحت إمرة نظامه المستبد وتخليص العالم والمنطقة من أسلحة الدمار الشامل المتزعم امتلاكها، ونشر مبادئ الديمقراطية والمساواة كانت من أبرز الذرائع التي تبنتها الإدارة الأمريكية بامتياز، فاستطاعت بذلك بلورة الفكر العالمي وتغذيته بمزاعمها التي لا أساس لها من الحق فما كان سوئ بطلان وافتراء، واستعملته كغطاء واقي لدوافع كامنة حقيقية وغير مقنعة، وبالتالي الحرب الأمريكية جاءت لتعزيز استراتيجيتها التي تندرج في سياق السيطرة الكاملة على النفط والتحكم فيه من أجل ضمان أمنها القومي ومشروعه الطاقوي.[2]

المطلب الثاني: علاقة النفط بالحرب الأمريكية على العراق.

في إشارة بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت حاجتها الفعلية إلى النفط، فبعدما تحولت من دولة مصدرة إلى مستوردة له، وإن الجزء الأعظم من هذه الاستيرادات مصدره النفط العربي وخاصة العراق منه إذ تحدثت التقارير عن امتلاكه احتياطات نفطية ما يعادل 15%من حجم الاحتياط الإجمالي العالمي من النفط، وأن الاهتمام الروسي والفرنسي والصيني باستئجار الحقول العراقية غير المكتشفة أكسب العراق المزيد من الأهمية إلى جانب احتياطاتها المحتملة تصل 200 مليار برميل،[3]هنا يكمن السبب الحقيقي وراء قرار بوش باحتلال العراق ففي تصريح أدلوا به مسئولين أمريكيين في البنتاغون المعروفين بالصقور تحدثوا عن صراحة الحرب على العراق وهي من أجل النفط، وليس نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية

[1] جايمس بوفارد، **خيانة بوش، سحق الحرية والعدالة والسلام بحجة تخليص العالم من الإرهاب**، تر: مركز التعريب والبرمجة، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص.52.

[2] إدريس لكريني، "الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك"، ***المستقبل العربي***، العدد291، (ماي2003)، ص.28.

[3] علي الشرعة، وآخرون، **الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب: الحرب على العراق2003**، ج2 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2004)، ص ص.23.24.

المزعومة، فالجنرال بول ووليفوتيز يقول في مقابلة صحفية في 2003: "دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة فالعراق أهم من كوريا الشمالية، والعراق تكمن أهميته من الناحية الاقتصادية بصورة خاصة...لم يكن أمامنا خيار أخر في العراق، فتلك البلاد تطفوا على بحر من النفط"،[1] فأمام التوقع لمستقبل النفط العراقي أولا ودول الخليج، وأن امتلاك هذه الاحتياطات سوف يولد صراعا يتصاعد إلى مرحلة الاحتلال باستخدام القوة والتدخل العسكري الخارجي الذي تمثل بالاحتلال الأمريكي للعراق، إذ بات الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة يعد الضمان الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية من أجل السيطرة الفعلية على منابع النفط وضمان تدفقه باتجاه الغرب الصناعي، وحماية الأصدقاء وقد عبر "مارتن أنديك" بهذا الشأن وهو المتحدث والناطق الرسمي للوزارة الخارجية الأمريكية بقوله: "إننا نهدف لإيجاد وسيلة عسكرية وسياسية وبالتعاون مع أصدقائنا وحلفائنا في الشرق الأوسط لحماية المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، والتصدي لما تتعرض له الدول الحليفة والصديقة من تهديد من أنظمة الحكم الراديكالية"، كما قال بول جيمس: "إن السيطرة الفورية على النفط العراقي ستؤذي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي خفض أسعار النفط مما يؤذي إلى ربح يصل إلى 29دولار للبرميل الواحد وهذا سبب الاستحواذ على تريليونات الدولار في النفط و هذا شيء كبير يستحق الحرب".[2]

الولايات المتحدة بالحرب على العراق يكون لها قدم في منطقة الخليج العربي ثم منطقة بحر قزوين، كما أن الولايات المتحدة تنظر إلى تأمين النفط في المنطقة هو تأمين للأمن القومي الأمريكي لأن توقف النفط أو حصول حادث يساوي دمار أمريكي، لذلك الحرب والتأكيد على أهمية الاستمرار في احتلال العراق والسيطرة على كامل منابع النفط في المنطقة والعالم وجهان لعملة واحدة للجمهوريين والديمقراطيين وإن اختلفت سياسة كل فريق في تحقيق ذلك بحيث عبر الرئيس كارتر 1980م: "إن أمريكا مستعدة للدخول في حرب بسبب البترول". ولذا فمن المعقول أن أمريكا التي تملك الأن بعد انتهاء الحرب الباردة القوة العسكرية وتمثل القطب الأوحد في العالم قد قررت القيام بنفسها بحماية ما تحتاجه من بترول في الأماكن التي تختارها وخاصة الشرق الأوسط باعتبارها أكبر مناطق إنتاج البترول التي يخرج منها ثلثا إمدادات بترول العالم، فالجنرال أنطون زيني قائد القيادة المركزية قبل 2003 بأربعة أعوام قال: "مع وجود أكثر من 65% من احتياطات البترول في دول الخليج فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها يجب أن

[1] عبد الحي زلوم، **مرجع سبق ذكره**، ص.34.

[2] جوزيف ستيغلتز، ليندا بيلمز، **حرب الثلاثة تريليونات دولار الكلفة الحقيقية لحرب العراق** (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.180.

تضمن حرية الوصول إلى الموارد في المنطقة". فلقد ظلت أمريكا دائما تساند حلفائها في وجه التهديدات النفطية وتستخدم أسلوب الحماية للنفط بالوكالة عبر تدعيم قوة الأنظمة السياسية في الدول المنتجة للنفط لكن مع بوش الابن قررت الولايات المتحدة أن تنهي هذا الأسلوب، وأصبحت تتدخل بصفة مباشرة ليس للحماية فقط وإنما التحكم فيه أيضا وهو الحال بالنسبة للعراق.[1]

فحرب العراق الأخيرة في 2003م قد جعلت النفط أحد أهدافها الرئيسية وامتدادا لحرب الخليج الثانية، فإن النفط مازال هدفها الرئيسي فالولايات المتحدة أعربت عن هذا الهدف بقولها: "أنها ستحفظ نفط العراق لشعبه وكانت وزارة النفط العراقية الوزارة الوحيدة التي تمت حراستها من النهب عند اجتياح بغداد في 2003م، وكانت خطوط النفط من أول أهداف المقاومة التي أعلنت أن هدفها من التفجير هو حرمان أمريكا منه خاصة بعدما تم إعادة وصل خط كركوك –حيفا "إسرائيل".[2] ناهيك عن مشاريع إعادة الإعمار التي سوف تدفع من عائدات النفط العراقية، وعليه فقد تطلعت أمريكا لتكريس نفسها كقوة مهيمنة في القلب الجغرافي للمنطقة ولتمارس قوة هائلة على سائر المعمورة من خلال سوق النفط وكقوة احتلال سوف تتولى مسؤولية اتخاذ القرارات إزاء مستقبل النفط العراقي، فالمفوض الأوربي لشؤون التنمية والمساعدات الإنسانية بول نيلسون بقوله: "إن أمريكا وضعت يدها على النفط العراقي وأعتقد أنها ستصبح عضوا في أوبك".[3]

إذا رأينا أبعاد بوش بأنه سيكون هناك نظام عالمي جديد يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة في العالم ويجعلها تسيطر على مصادر الطاقة في منابعها، إن الهدف من العراق هو استكمال السيطرة على نفط الخليج والشرق الأوسط وأيضا استبدال الاعتماد على السعودية بالرغم من أنها حليف وثيق للولايات المتحدة الأمريكية، الذي يزعم بالمقابل ضمان حق أمن السعودية، ومرة أخرى سنجد أن النفط الذي أصبح هدف الحرب العراقية سيكون مؤشرا أخر على أن الحرب رفعت شعارا غير صادق وهو حرية العراق وان القوة الأمريكية هي ليست قوة محررة، كما قالت كوندوليزا رايس ولكنها قوة مستعمرة ذات أهداف تمتد على اتساع رقعة الجغرافيا الأرضية وأن الحرب على العراق ليست سوى حلقة من سلسلة حروبها لتحقيق حلم أول إمبراطورية في التاريخ تحتل العالم كله. فهدف الحرب واستراتيجيتها في العراق

---

[1] إبراهيم الصحارى، **العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 2006)، ص.42.

[2] علي عبد الأمير علاوي، **احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام**، ج2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص.382.

[3] الجليل حسن الرفيع، **العراق في ظل الاحتلال والمقاومة: دراسة في الأسباب والنتائج** (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص.18-20.

عبرت عنها كل الكتابات المستقلة في الغرب، حيث تؤكد أن الحرب الأمريكية على العراق هدفها نفط عراقي خالص بأي ثمن وتحت أي ذريعة، كما أجمعت مصادر على أن حرب العراق والاقتصاد الأمريكي المريض يتدخلان في هذه المرحلة على نحو لا يتيح شفاء الاقتصاد من دون إشعال الحرب حيث يقول الكاتب البريطاني روبرت فيسك :"اللعبة كلها كانت لعبة، أعمال، نفط، وإن اتخذت أقنعة مقبولة إنسانيا مثل نزع السلاح وإقامة الديمقراطية في العراق".[1]

فالرئيس بوش الابن ونائبه ديك تشيني ووزير الاقتصاد دونالد إيفانز المرتبطون بصناعة النفط، حيث عبر "لاري لندساي" كبير مستشاري بوش الابن، الاقتصادي في مجال النفط عندما قال: "عندما يتحقق تغيير لنظام العراقي يمكنكم إضافة ثلاثة ملايين إلى خمسة ملايين برميل يوميا من الإنتاج إلى الإمدادات العالمية وسيكون شن حرب ناجحة ونافعة جيدا للاقتصاد".

المطلب الثالث: نتائج وتداعيات الحرب الأمريكية على العراق.

لم تخرج الحرب الأمريكية التي شنت على العراق عن إطارها الاستراتيجي وضمن الحجج التي صاغتها الإدارة الأمريكية للسيطرة من منطق قوة وتحقيق أهدافها المرجوة منه، والتي جعلت مفردة الحرب تتنوع لتعرف معاني عدة ولكن النفط كان أهمها، فالسلوك الأمريكي كشف عن سياساتها الخارجية الرامية إلى تحقيق مشروعها الإمبراطوري بالقوة، بحيث أفرزت عن نتائج في جملة من المتغيرات الاستراتيجية على العراق وعلى الصعيد النفطي، وأدى التمركز في الشرق الأوسط بتضييق الخناق أمام أي تدخل دولي في المنطقة، إثر تزايد الاهتمام بها على غرار الاتحاد الأوربي وروسيا والصين، إذ كانت كل منها تحمل أطماعا وطموحات بحيث قابله الرفض المطلق للولايات المتحدة الأمريكية، الساعية إلى السيادة العالمية فكان شنها للحرب العراقية من أجل التحرك في المنطقة،[2] ووفقا لذلك جاءت نتائج الحرب على مستويات مفيدة للجانب الأمريكي من نواحي نذكر منها:

<u>أولا: على مستوى العراق.</u>

ترك الاحتلال الأمريكي للعراق خسائر مادية وبشرية فادحة مست حتى الجانب المدني من سكان، أطفال وعائلات مقارنة مع عدد القتلى في صفوف الجيش الأمريكي التي لا تقارن، فالأرقام والإحصائيات

---

[1] إدريس لكريني، **التداعيات الكبرى لأحداث 11سبتمبر:من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2005)، ص.179.

[2] خليل حسين، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، احتلال العراق وافغانستان والعدوان على غزة ولبنان** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012)، ص.159.

تراوحت ما بين 21700 و55000 قتيل حسب تقرير 'ميدأكت'، إلى جانب تدهور في مستوى في نوعية الخدمات الاجتماعية والصحية أو بالأحرى انعدامها سواء بالنسبة للمدنيين أو لأفراد جيش العراق. أيضا من نتائج الحرب على مستوى العراق انهيار الدولة بأكملها وحدوث فراغ سياسي في السلطة وتفكيك كيانها وحل الجيش والشرطة العراقية وإنهاء الدولة، شهدت أيضا عمليات تدمير شاملة بالنسبة مست بالبنى التحتية والمرافق العمومية الضرورية سواء منازل وبيوت وحرق الدوائر الحكومية والوزارات ماعدا وزارة النفط 'الطاقة'، وتدمير المتاحف والمكتبات والجامعات التي تمثل خاصية العراق واستنزاف قدرته للقيام والنهوض بدوره لقومي، إلى جانب الخسائر الزراعية والبيئية والمنشآت الصحية نظرا للقصف العشوائي والمباشر من طرف قوات الغزو.[1]

من أهم التداعيات أيضا تدمير مقومات الهوية الوطنية، حيث تم اقتلاع مفهوم المواطنة والفكر القومي وإحلال محله بالتوجس والاحتقان والتفرقة بين فئات المجتمع العراقي وساد التوجه الطائفي والانقسامات العرقية بين أبناء الوطن الواحد التي تحدد هوية الدولة العراقية حيث قسموا على أساس: كرد في الشمال، سنة في الوسط، شيعة في الجنوب وبذلك عمدت الولايات المتحدة على استغلال الوضع لتكريس قيم الديمقراطية والتعددية الحزبية على مقاسهم، فكانت دويلات متنافرة متصارعة غير قادرة حتى على حماية نفسها، ومع وجود الاحتلال وغياب الرقابة على ممارسات الأفراد قد خلق العديد من التداعيات التي برزت على شكل أفات اجتماعية ومشاكل، حيث عرفت انتشار كبير للجريمة وارتفاع كبير في معدلها.[2]

كما شملت الحرب وتعدت الجانب الاقتصادي، فالسمة المميزة للاقتصاد العراقي قبل الاحتلال كانت هي المركزية التي تتفق مع وجود سلطة عليا تشرف على جميع قطاعات الدولة بحيث لا يتم الاتفاق إلا بقرار سياسي، وبدت على الاقتصاد العراقي ظاهرة هي سمو القطاع العام على القطاع الخاص الذي كان دوره مهمشا في بعض الأنشطة الاقتصادية، خاصة في التسعينيات بعد فرض نظام العقوبات على العراق، فارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات عام 1995م، جعل فرص القطاع الخاص تتضاءل وعلى إثر الاحتلال تعرض الاقتصاد إلى دمار بشكل تام وتسبب في تدمير البنى الاقتصادية والصناعية التي طالت العراق، خاصة وأن اقتصادها كان يرتكز بشكل كبير على

[1] محمد احمد، "الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003م: بحث في الأسباب والنتائج"، ***مجلة جامعة دمشق***، المجلد20، العدد10، (2004)، ص.130.

[2] طه نور ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص.112.

الصناعة وخاصة النفطية منه، ما عرف ديون زيادة على عاتق الدولة وعجز تام في اقتصادياتها ما فسح المجال للسيطرة الكاملة لقوى الاحتلال وسيطرة الشركات الأمريكية على اقتصاد العراق.[1]

حيث أكد المسؤول البحريني: "إن الدولة العربية خسرت 80 مليار دولار جراء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق، وأن اقتصاديات هذه الدول لازالت تعاني من أثارها". وقدر إجمالي الديون العراقية في نهاية عام 1990م حد 1.47 مليار دولار إلى أن وصلت في نهاية 2003م إلى 180مليار دولار ما يزيد عن ثلث هذا الدين هو مستحقات خليجية في مقدمتها: الكويت، السعودية، ثم روسيا ب8 مليارات دولار.

ثانيا: على الصعيد النفطي.

أكدت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عن برنامج سياسي واقتصادي لدى الإدارة الأمريكية ولوبي الصناعات العسكرية والشركات الاحتكارية الكبرى، أرادوا تنفيذه حيث بدأ باحتلال العراق والسيطرة على نفطه وتأمين منابعه وخطوط نقله وإمداداته، فكل ما يقال عن نشر الحرية والديمقراطية يفتقر إلى دليل حقيقي تظهره الممارسات اليومية لقوات الاحتلال الأمريكي، إذ استولت على جميع أبار النفط من البصرة جنوبا، إلى كركوك والموصل شمالا كما سمحت بأعمال النهب والسرقة التي طالت كل الوزارات ماعدا وزارة 'النفط'، كما عرفت الحملة التي شنت على العراق عودة بارزة لشركات النفط الأمريكية للسيطرة على قطاع النفط فالتواجد الأمريكي في العراق حتما سيعرف خفض في الأسعار وإضعاف الموارد المالية للعراق ودول المنطقة الخليجية كلها وسيؤثر على التفاعلات المستقبلية لمنظمة الأوبك، لأن أمريكا وحدها تعتمد في سد 45% من وارداتها، بل وأكثر من ذلك سيمنح الولايات المتحدة فرصة الظفر بالسوق الطاقوية لسنين طويلة.[2]

ومن الاستراتيجيات المعتمدة أيضا في الإطاحة بالأوبك هي ردعها من خلال فرض ضغوطات وتهديدات وترغيب أعضائها في زيادة الإنتاج، والعمل على تخفيض الأسعار وكان الاختيار الذي وقع على العراق هو إمكانية تحوله إلى منتج للنفط من خارج منظمة الأوبك وغير مقيد بصورة كبيرة بسياساتها، مما سيؤثر في موقف أوبك التفاوضي والسياسات النفطية للدول المنطقة ناهيك عن تجربتها السياسية المهمة عام 1973م، الفترة التي أعقبت اندلاع حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل بحيث حولوه

[1] عبد الله خليفة الشايجي، "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل–التداعيات–المستقبل،" ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد19، (صيف2008)، ص.40.

[2] رمزي سلمان وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربيا، إقليميا، دوليا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.907-921.

إلى سلاح سياسي للضغط على الدول الغربية ضد الاحتكارات النفطية، فبهذه السياسة تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة خطر الذي يهدد مصلحتها واستعادة السيطرة على القرار النفطي في السوق النفطية الدولية على عكس ما حدث في 1973م، إلى جانب فتح مجال لتواجد الشركات الكبرى في المنطقة، والذي يرمي إلى إضعاف المنظمة والإبقاء على التبعية للقرار النفطي وخاصة أن المنظمة لم تكن يوما محل رضا الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فعند الحديث عن الشركات المستثمرة الغير الأمريكية في النفط العراقي وما تحققه من أرباح طائلة وهذا ما يقابله قلق وتخوف أمريكي على المنطقة فعلى سبيل المثال: هناك شركة برازيلية تدعى "برازبترو" التي أنفقت 40 مليون دولار في حفر بئرين، ما أسفر عنه اكتشاف حقلين جدد هما 'مجنون' و'نهران عمر' بحيث قدر في سنة 1977م احتياطي حقل مجنون بملياري برميل وآنذاك بيع البرميل ب12.5دولار، وعلى هذا الأساس إذا بيعت تلك الملياري برميل فإن قيمة الاستكشاف تمثل840 ضعفا من أضعاف المبلغ المودع للتنقيب وهذا بطبيعة الحال يقود إلى رعب الدول الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة، ما دفعها تتبنى خيار الحرب والإبقاء على العراق مشتت والتحكم في مصير صناعته النفطية.[2]

وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص ثلاثة أهداف أمريكية في المنطقة:

-استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية والأمريكية خاصة بسعر منخفض مع زيادة الإنتاج لعدم زيادة السعر.

-إضعاف منظمة الأوبك والتصدي لها لعدم قيامها بأي دور فعال للدول المنتجة، وأن يباع النفط في السوق الحرة وفق قانون العرض والطلب، ولن تسمح الإدارة الأمريكية لمنظمة الأوبك باستبدال دولارها باليورو في المعاملات النفطية، ولن تتوانى عن نسف هذه المنظمة من جذورها إذا اقتضى الأمر ذلك .

-التحكم في زمام القرار النفطي العالمي واستعماله كوسيلة لبسط سيطرتها ولتحقيق هذا المبتغى، فإن ذلك يلزم اعتبار النفط من أولويات الولايات المتحدة ووضع قدمها مباشرة في منابع النفط الرئيسية وهكذا تتضح الدوافع الحقيقية للحرب الأمريكية على العراق .[3]

[1] محمد كريم خيدر، **مرجع سبق ذكره**، ص.73.

[2] ليندا بيلمزو، جوزيف ستيغلتز، **التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق**، تر: عمر الجميلي (ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص.30-36.

[3] أمين منظمة الأقطار الدول العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي الخامس عشر**، (الكويت:1989)، ص.94.

ثالثا: تعزيز الهيمنة والزعامة الأمريكية.

ينصب الاهتمام بالحفاظ على وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، لا يتعلق الأمر فقط بالأعداء السابقين بل بحلفائها أيضا وهي أحد النقاط الذي دعا إليها تقرير بول وولفوتيز: "يجب أن نتحرك بهدف منع ظهور نظام دفاع أمني أوربي حصرا يمكن أن يستهدف حلف الناتو"، فالقلق نفسه إزاء ظهور قوة عسكرية في الشرق الأوسط، حيث وضع نفس التقرير العراق وأفغانستان وإيران تحت المراقبة وهكذا تظل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الاستمرار في الاستقرار والأمن الإقليميين، ويمنع ظهور فراغ استراتيجي أو أي قوة مناوئة ومهيمنة إقليمية، تعتقد القيادة السياسية الأمريكية بأن بسط السيطرة الأمريكية هو مفتاح الأمان الرئيسي لبقاء الزعامة بيدها وتكريس استمرارها، خاصة بعد تبدد مشاعر الخوف من التهديدات التي كان يمثلها الوجود السوفيتي السابق كقوة عظمى، ومع دخول العولمة أدرك الأمريكيون أن القوة الاقتصادية إلى جانب العسكرية مهمة لتحديد ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة خاصة مع محاولات تقليص المنافسة على الساحة الدولية سواء في أوربا أو في أسيا.[1]

فالحرب الأمريكية على العراق مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التحكم في منطقة الشرق الأوسط ذو الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها والذي لم يكن كذلك خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، كما لم يشكل أي قيمة سياسية أو فائدة تجارية يعتد بها بالنسبة للإدارة الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض، منذ العزلة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية تنفيذا لمبدأ "مونرو" 1823م ولغاية تعرض الأسطول البحري الأمريكي في ميناء بيرل هاربر بالمحيط الهادي للتدمير، فقد انحصرت العلاقات الأمريكية العربية طيلة القرن التاسع عشر وحتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين، في إرسال بعثات التبشير والقيام بمساهمات إنسانية.[2]

ثم توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تحقيق مصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط يكون من بوابة العراق، فكان لزاما عليها بلورة رؤية أمريكية تأخذ بفكرة الشراكة في السياسة الخارجية عبر التعاون مع الدول الأخرى الكبرى في العالم بما ينسجم مع مصالح تلك الدول قدر الإمكان وفي نفس السياق الإبقاء الصارم للولايات المتحدة في مرتبة القوة العظمى الوحيدة في العالم، قد تختلف وسائل تحقيق ذلك سواء كان عن طريق منع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من منافسة موقعها المهيمن، ومنع

---

[1] زيغنو بريجنسكي، **الاختبار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر: عمر الأيوبي، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2004)، ص.239.

[2] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص.89.

ظهور مركز قوة جديد في الشرق الأوسط لكن الهدف يظل نفسه، وهو الحفاظ على هيمنة مطلقة وتعزيز القوة العسكرية لضمان أمنها القومي، فكان بذلك أهم نتائج حربها على العراق. [1]

رابعا: منع عودة روسيا للشرق الأوسط.

إن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع القضايا في الشرق الأوسط بشكل منفرد دون السماح لأية قوة دولية كانت أم إقليمية بالتدخل المباشر فيها .

تعد روسيا الوريث الشرعي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية المنحلة عام 1991م، والذي كان يمثل القطب الثاني البارز في العالم إبان نظام الثنائية القطبية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أعادت روسيا منطقة الشرق الأوسط إلى صلب اهتماماتها في سياستها الخارجية بعد أن كان كذلك في عام 1929، أي قبل قيام الاتحاد السوفيتي في فترة حكم ستالين، وبحكم عوامل جغرافية، سياسية، اقتصادية للمنطقة خاضت الروس ثلاث حروب من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود بغية الوصول إلى المضايق التركية والمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، فالاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط تراجع في فترة ستالين بسبب انشغالها بالحروب، لكن انطلاق الحرب الباردة بين القطبيتين أرغم موسكو على تنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في تلك المناطق مع واشنطن.[2]

لقد جاء دخول الاتحاد السوفيتي في خضم صراعات الشرق الأوسط من البوابة المصرية بعد عقد الطرفين لصفقة السلاح بتشيكوسلوفاكيا عام1956م، كما عرف التنافس الروسي الأمريكي أعلى مراحله تصعيدا أثناء العدوان الثلاثي في حرب السويس، بعد أن وقفت روسيا مع مصر كمنافس للسياسة الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط ثم تحولت إلى معركة سياسية وإيديولوجية عام 1990م التي عرفت انهيار الاتحاد السوفيتي.[3]

ومع انهياره دخلت السياسة الروسية في الشرق الأوسط مرحلة جديدة في عهد يلتسين ثم بوتين عام 1999م، حيث عاودت السياسة الروسية في عام 2004م الاهتمام بالشرق الأوسط عبر زيارتين قام بها بوتين للشرق الأوسط، الذي أعطى انطباع بأن الروس قادمون للمنطقة، فقال الرئيس بوتين: "كان تطوير العلاقات المتعددة الجوانب مع البلدان العربية وسيبقى توجها مهما في السياسة الخارجية الروسية، ويؤذي

---

[1] أمين المشابقة، سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.64.

[2] إبراهيم عرفات، "روسيا و الشرق الأوسط أية عودة"، ***السياسة الدولية***، العدد170، (أكتوبر2007)، ص.72.

[3] رضا شحاتة، **الإمبراطورية الأمريكية في: اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة**،ج3 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص.64.

تعزيز الاتصالات المباشرة دورا مهما في هذا المجال، ومن مصلحتنا في الوقت الراهن توسيع التعاون في المجالات ذات الأولوية كالطاقة والتجارة والتعاون الإنتاجي، وتتوفر إمكانيات كبيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة حيث تستطيع الموارد المالية العربية إذا اقترنت بالتكنولوجيا الروسية المعاصرة أن تعطي نتائج جيدة". فعرفت عقد شراكات اقتصادية وتقنية مع دول المنطقة الشرق الأوسط خاصة في المجال النفطي، أيضا الإسهامات المتعلقة بالاستثمارات العربية الغائبة عن الساحة الروسية فكانت الجهود الروسية المبذولة للحصول على ثقة العرب بعد تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية لروسيا، فنجاح روسيا في توجهاتها الاقتصادية في الشرق الأوسط جعلها تسير في إطار مصلحتها الاستراتيجية الرامية إلى منافسة الولايات المتحدة في المنطقة بعدما فتحت الأبواب أمامها للعودة من جديد للشرق الأوسط ومضاعفة صادراتها لتتعدى وتشمل حتى الأسلحة باعتبارها سوق هامة، فالتواجد الروسي يقلق أمريكا وعليه مكنت الحرب على العراق أمريكا وضمن سياستها من تطويق روسيا وإبعادها من المنطقة. [1]

خامسا: احتواء التواجد الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط.

منذ انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، فإن استراتيجيتها المتبعة في الشرق الأوسط كانت تعتبر المصالح القومية هي العامل الأساسي، والتي سعت لتكريسه على حساب مصالح دول أخرى ما زاد من حالات التنافس والتوتر في المصالح سواء روسيا أو الصين.

برزت الصين كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم، ما أقلق الطرف الأمريكي لأن التحرك الصيني في الشرق الأوسط على أساس اقتصادي أكثر من أي جانب أخر، فالتواجد الصيني جاء لحماية مصالحها التي تدفعها وبالأخص الحاجة للثروات النفطية والغازية من هاته المنطقة خاصة بعد التحديث الاقتصادي الذي عرفه الصين منذ الحرب العالمية الثانية وتحولها من بلد نامي إلى عملاق اقتصادي باستحقاق.[2]

الولايات المتحدة الأمريكية في سيطرتها على العراق والمنطقة الشرق الأوسطية، تكبح سعي الصين لإقامة عالم متعدد الأطراف خاصة بعد الهيمنة الأمريكية عليه، فالصين التي تعتمد لتطوير علاقاتها مع الجانب الروسي خاصة في منطقة أسيا الوسطى والشرق الأوسط، بالتحديد في مجال تأمين الطاقة يأتي

---

[1] نورهان الشيخ، "السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطق وحدود الدور"، ***شؤون عربية***، العدد129، (ربيع2007)، ص.84.

[2] طه مجذوب، **الإمبراطورية الأمريكية: الهيمنة الأمريكية في القارة الأسيوية، الصين–الشرق الأوسط–إيران**، ج3 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2001)، ص.146.

التعاون الروسي الصيني لتعزيز مكانة روسيا الدولية عن طريق تحكم في إنتاج وتجارة ونقل منتجاتها من النفط، ويمكن الصين من الحصول على موردي النفط والغاز من وسط أسيا، وهي منطقة قريبة المسافة بحيث يضمن لها تعدد مصادرها النفطية.[1]

إن صعود الصين الكبير قد جدب لها الاهتمام العالمي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت لتوجيه انتقادات شديدة إلى الصين في استراتيجية الأمن القومي سنة 2002، حيث أصرت فيها على مقاومة خصومها ومنافسيها للسيطرة على العالم، فالسبب الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لحرب العراق هو أنها تحتاج مركز يمكنها من احتواء الصين من خلال الانفراد بالسيطرة على المنطقة الخليج العربية الاستراتيجية التي تحتوي على أكثر من ربع احتياط النفطي العالمي، وفي المقابل سعت الصين حثيثا إليه كي تدعم قوتها الاقتصادية، لأنها تستورد ثلث احتياجاتها النفطية المقدرة ب2.5مليون برميل يوميا أي 7% من الطلب العالي. ما زاد تخوف الولايات المتحدة الأمريكية هو أن الدول العربية تعول على العلاقة الودية مع الصين كي تلعب دورا أكبر في المنطقة يوازي الأدوار الأمريكية، خاصة أن الموقف الصيني غاب عن القضايا العربية والشرق الأوسطية.[2]

ولمواجهة الخطر الذي يحدق بالصين من إمدادات النفط تحتاجها في عملية النهوض الاقتصادي السريع للبلاد، فقد نشطت الصين في عملية التحرك نحو مصادر النفط الرخيص خاصة النفط الشرق الأوسطي اللازم لمسيرتها التنموية، فكان هناك تحرك دبلوماسي نحو المنطقة من خلال زيارة الرئيس الصيني السابق "جيانج زيمينغ" عام 1999م إلى المملكة السعودية، حيث أعلن عن قيام شراكة نفطية استراتيجية بين البلدين تتيح للصين تأمين مواردها النفطية من السعودية لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد وعقد اتفاقات مع كل من عمان، اليمن، إيران تتعلق كلها بتأمين شراء النفط من هذه الدول وتطوير مواقع نفطية سورية من قبل شركات النفط الصينية الوطنية وتوقيع مع الحكومة الكويتية للاستثمار في بناء منشآت نفطية كويتية، وتطوير بعض الحقول التي تصل إلى7مليارات دولار، فهذا التحرك الصيني اللَين المعتمد في المنطقة خاصة الشرق الأوسط ودولها لا يمكن احتوائه، إلا من بوابة الحرب العراقية التي لم تتوانى أمريكا في شنها ولكي تتمكن من ضبط الحركة في المنطقة وتطويق أي قوة تسعى لإفشال الحلم

---

[1] جمال مظلوم، "التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي"، ***السياسة الدولية***، العدد164، (أفريل2006)، ص.60.

[2] سعد شاكر، **مرجع سبق ذكره**، ص.105.

الأمريكي، فالحرب الأمريكية ساعدت كثيرا من هذا الجانب والتي كانت تداعياتها دوما في صالح الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المبحث الثالث: تطور السلوك الأمريكي في السيطرة على النفط بعد الحرب على العراق.

خلفت الحرب على العراق ملامح لبيئة دولية جديدة، من المؤكد أنها طرحت تأثيرات وتغيرات جديدة على مناطق ودول أخرى في العالم تدخل ضمن حساباتها، فالحرب الأمريكية على العراق دونما غطاء للشرعية الدولية أفسح المجال للكشف عن ملامح استراتيجية جديدة ذات صبغة إمبراطورية، محورها المزيد من تكريس الهيمنة الأمريكية وضمان استمرار لريادتها الغربية، بحيث دأبت إدارة بوش في أعقاب أحداث 11سبتمبر إلى تطبيقها في مناطق مختلفة من أنحاء العالم، وبالخصوص منها الإفريقية التي شهدت زيارة بوش إلى خمسة دول إفريقية في جويلية أي ثلاث أشهر بعد سقوط بغداد، بحيث أصبح ومازال البعد الطاقوي والنفطي خاصة، عنصرا مميزا للاستراتيجية الأمريكية الجديدة وبشكل جلي في الفترة التي أعقبت 11 سبتمبر التي كانت نواة تلك الاستراتيجية.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى السلوك الأمريكي في استمرار السيطرة على النفط من خلال تبني الولايات المتحدة الأمريكية الحرب تحت لواء محاربة الإرهاب ببعد طاقوي، كتكملة لاستراتيجيتها الشاملة، وأيضا توظيف الولايات المتحدة الأمريكية النزاعات والتوسط في حلها بطرق الدبلوماسية والاقتصادية خاصة المناطق الغنية بالنفط، والتواجد بها للتقليل من الاعتماد على المناطق الاستيراد التقليدية.

المطلب الأول: النفط في الحرب الأمريكية على العراق.

أفرزت الحرب الأمريكية على العراق، استراتيجية مؤداها التوسع الخارجي في مناطق العالم المختلفة على الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العسكرية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي بمعناه الشامل والهيمنة على القوى الصاعدة، فبالرغم من أن البعض يعتبر أحداث 11 سبتمبر بمثابة انكشاف وضعف أمني أمريكي،[2] إلاَ أن هذا الحدث كان هدف لتعميق من رؤية الإدارة الأمريكية بأحقية وضرورة ممارسة التوسع الخارجي للحفاظ على المصالح الأمريكية، لم يمضي بضعة أشهر على الأحداث حتى خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حربا في أفغانستان كان شعارها القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة

---

[1] محمد خديجة عرفة، "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية"، ***السياسة الدولية***، العدد164، (أفريل2006)، ص.57-59.

[2] محمد عبد الفتاح الحمراوي، "أثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي"، في:

<http//:www.elhamrawy.blogspot.com/200809/blog-post_1835.html.>

بقيادة أسامة بن لادن المتهم بتدبير أمر التفجيرات، وبذلك إدارة بوش الابن لديها في جعبتها مخطط توسعي على حساب المناطق الحيوية في العالم، وتسعى للاستفادة من قضية مكافحة الإرهاب[1]، فحسب تقرير المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة الذي نشر في 2001 وكان ينص على أن الاحتياجات الأمريكية ستتزايد خلال الخمسة والعشرون سنة المقبلة ما يجعلها تستورد 60%من النفط سنة 2020، ومن أجل تأمين تلك الاحتياجات يجب تنويع الواردات النفطية جغرافيا لتشمل بحر قزوين، أمريكا اللاتينية وإفريقيا، لكن المناطق أنفة الذكر هي مناطق مضطربة وتشهد لا استقرار سياسي، والرأي العام فيها الداخلي بحد ذاته معارض للسياسة الأمريكية خاصة الشرق الأوسط وفنزويلا،[2] ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن بدائل، وحددت بذلك بحر قزوين الذي كانت أفغانستان فيه الرهان الوحيد للسيطرة على المنطقة من بابها لتنفيذ مشروع أنابيبها في بحر قزوين وكونها ممر عبور مهم للصادرات النفطية من أسيا إلى بحر العرب هذا في تقرير حسب الإدارة الأمريكية سنة 2000.[3]

لكن عدم الاستقرار السياسي في دول القوقاز وإعاقة الولايات المتحدة الأمريكية في الاستفادة من بحر قزوين، جعله تسلط الأنظار على الخيار الثاني لتقرير المجموعة الوطنية وهي المنطقة الإفريقية خاصة الغربية منها، وما تعرفه من احتياطات ووفرة هائلة تكون محل أطماع كل الدول الغربية والصاعدة.

بعد أحداث 11 سبتمبر بدا التفكير الاستراتيجي جليا بالاهتمام بالقارة الإفريقية وإدراجها في أجندة سياسات الولايات المتحدة، وأضحى ضمن حساباتها الحيوية مسألة محاربة الإرهاب لكن ببعد 'نفطي'، وتزايدت تلك الأهمية وفقا للرؤية الأمريكية، فالدارس للوضع الأمني في منطقة الإفريقية وخاصة الساحل يفهم بأن تلك المنطقة تعاني جملة من المشاكل التي تؤذي بالوضع الأمني فيها إلى لا استقرار كون الجريمة المنظمة منتشرة، والأزمات الداخلية والعرقية يهيأ الأرضية لظهور الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تلجأ إلى الساحل كملاذ للإرهابيين الفارين من العراق وأفغانستان، وبذلك تتأثر بالجماعات المتطرفة الدينية، في المقابل نجد بأن الحركة الجزائرية المعروفة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال، قد بدأت بتجنيد وتدريب شباب موالين لها من دول مجاورة واستغلال الصحراء كمنفذ للتهريب نظرا لشساعة المنطقة، ما

---

[1] إسماعيل الشطي، "تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، ***المستقبل العربي***، العدد283، (سبتمبر2002)، ص.46.

[2] Philippe Sébille Lopez, **op.cit**.p.45.

[3] إيان رتيلدج، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟**، تر: مازن الجندلي، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص.164.

استوجب على الولايات المتحدة إدراك بأن منطقة الساحل الإفريقي هي جهة جديدة تندرج في حملتها الحرب العالمية ضد الإرهاب، فأضحى هناك تعاون بين بلدان المنطقة وتعزيز لقدراتها من أجل محاربة الإرهاب وتنظيماته ومنعها من إقامة قواعد ومعاقل في المنطقة، كان هدف الولايات المتحدة. [1]

فالاهتمام المتزايد بمنطقة الساحل في نظر الولايات المتحدة الأمريكية يدخل كما سلف الذكر في ضمن حملتها في الحرب العالمية على الإرهاب، الذي أصبح يخشى من تفاقم العمليات التي كانت في بادئ الأمر تكمن في خطف الأجانب السياح، والبنايات الحكومية وبعض التفجيرات مثل: التفجيرين الذي سبق أحداث سبتمبر في تنزانيا وكينيا لمَا استهدفا سفارتي الولايات المتحدة في 1998م، والاعتداء على الباخرة الأمريكية "كول" في خليج عدن سنة 2000م، وعلى تفجيرات الدار البيضاء 2003م..الخ، إلى أن تتطور وتأخذ بعد دولي وتصل بذلك إلى الدول الغربية، ناهيك عن مصالحها الحيوية في المنطقة لأنه سبق وكان هناك اعتداء في دالتا النيجر في سنة 2003، وتكررت في حقول النفط وخاصة النيجيرية منها، وهذا ما يسمى بالتهديد الفعلي والمباشر للولايات المتحدة الأمريكية في تأمين واستقرار الإمدادات وحتى التنقيب عن النفط واكتشافه فالولايات المتحدة الأمريكية تتحجج بأن الدول الفاشلة في المنطقة تعد مهد لتنامي الجماعات الإرهابية والاستقرار فيها، خاصة وأن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية مثل: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تسعى جاهدة لأعمال التهريب وتجنيد أعضاء من السكان المحليين، بحيث يستغلون معاناتهم إثر التهميش والاضطهاد الممارس من طرف حكومتهم وسوء معيشتهم والبطالة، ما يسهل إغرائهم للانطواء في تلك الجماعات، بحيث تذهب الولايات المتحدة الأمريكية في وثيقتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 بالقول: "أن أمريكا ستستمر في التصدي للإرهابيين من استغلال المناطق غير خاضعة للحكم كملاجئ لهم وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائها بالتخطيط، والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات وسوف تقضي على هذه الملاذاة تماما".[2]

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى بإلزامية تواجدها في منطقة الساحل أكثر من أي زمن مضى، وعليه تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة المعروفة باسم "بان الساحل psi"، التي ركزت على المساعدات في الجانب العسكري لتفعيل دور دول الساحل الفاشلة وتقويتهم، فالمبادرة اعتبرت بأنها ضرورة لردع خطر الإرهاب، إلى جانب مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI والتي كانت تركز

---

[1] حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، في:
<http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1720207&eid=225>.(04/05/2015).

[2] محمود ابو العينين وأخرون، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي(2006-2007)**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2006)، ص.72.

على المساعدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي جاءت مع مبادرة بان الساحل الناجحة والتي تمت في عام 2004، وخاصة بعد تبني جماعات السلفية للدعوة والقتال بقيادة المدعو "البارا" باختطاف 30 سائح أوربي في الصحراء وكانوا قد فروا إلى مالي عبر الجزائر، وتم إطلاق صراحهم مقابل فدية وأيضا كون تلك الجماعة أعلنت ولائها لإمرة بن لادن في 2006، وأصبحت تسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI .[1]

فتبني الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، ليس حبا في نشر الديمقراطية والادعاءات الباطلة التي يتذرع بها من أجل إغفال الرأي العام، فلو لم يكن هناك رغبة في الاستيلاء على النفط الإفريقي الذي أصبح مهد للثروة الأمريكية بعد نفط الشرق الأوسط وبحر قزوين، فالحرب الأمريكية على الإرهاب أخذت بعدا نفطيا، وهذا ما تجسد من وراء أحداث سبتمبر، فالمسألة واضحة بحيث الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية وعسكرية وتسعى لتحقيق أمنها ورفاهها القومي بأي طريقة، خاصة مع تعاظم الاستهلاك لموارد الطاقة وخاصة بناء على التقارير التي توحي بوشوك نضوب النفط، وفي حال إثبات ذلك يكون أمنها القومي مهدد إذا توقف أو تعطل الإمداد، حيث صرح بوش الابن: "الأمن الطاقوي هو الأمن القومي ونحن يجب أن نعمل وفقا لذلك".[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية الساعية جاهدا للتنويع في مناطق وارداتها النفطية، وتقليص اعتمادها من نفط الشرق الأوسط وفنزويلا التي تعاني من تخبط سياسي، ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن بدائل والتي وجدت ضالتها في القارة الإفريقية، لذلك تضل مكمل بامتياز ومن الدرجة الأولى في سد حاجيات الأمريكية، فحسب تقرير مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية التي تقول بأن: أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياطات النفطية الأمريكية هي في تزايد وبصفة خاصة في غرب إفريقيا، حيث هناك توقعات تشير بأن يصل إلى 2.5مليون برميل من النفط إلى سوق الأمريكية عام 2015، أي ما يقارب

---

[1] Robert G Berschinski, "africom's dilemma: the global war on terrorisme and the future of us. Security Policy in Africa", in: **<http//www.strategic studies institute.army.mit/pdfFILES/pub827.pdf>.(04/05/2015).**

[2] اورنيت برس، "النفط الإفريقي: بديل أمريكي–غربي للنفط العربي!!"، في: **<http//:www.al-moharer.net/moh225african_petrol_report225.htm>.(04/05/2015)**

25% من واردات الأمريكية، واعتبر التقرير بحد ذاته أن هذا التنوع في موارد النفط هو مسالة أمن قومي محض، وأنه غاية في سياستها الخارجية .[1]

إذًا القارة الإفريقية ملاذا أمنا للسيطرة وضمان أمن إمداداتنا وأقل تعقيدا، فالاهتمام الأمريكي بإفريقيا هو مشروع تبناه الرئيس كلينتون ونفذه جورج بوش، بحيث الجمهوريين يرون أن انكماش الولايات المتحدة الأمريكية على ذاتها، سيعود عليها بالضرر الكبير وأن عليها لعب دور أكبر في العالم أكثر مما كان في إدارة كلينتون، وجاءت أحداث 11 سبتمبر لتعميق رؤية بوش بضرورة التوسع الخارجي والسيطرة على المناطق الحيوية، والاستفادة من قضية مكافحة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر أكد أن الاستراتيجية الأمريكية لها مخطط واضح للهيمنة على المناطق الحيوية، وأن هناك مناطق أخرى مثل أفريقيا تدخل ضمن هذا المخطط، وبدت ملامح هذه الاستراتيجية في عدد من المحاور أبرزها:

أولا: توسيع انتشار القوات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم لضرب القوى المعادية بشكل وقائي وهذا الهدف وضعته كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي ضمن برنامج بوش، ودعت رايس إلى ضرورة التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة، التي تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل، ورغم أن ما حددته رايس كان مجرد برنامج يصوت عليه الناخبون الأمريكيون ولم يوضع قيد التنفيذ، إلاً أن أحداث 11 سبتمبر طورته ونقلته إلى حيز التطبيق، بل وزاد عليه العسكريون الأمريكيون عناصر أخرى مثل: ضمان تأمين القوة الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة، بالإضافة إلى حرمان أعداء أمريكا من الملجأ، وكذلك الاعتماد على ما يسمى بمراكز السيطرة العسكرية وايلاء أهمية كبيرة للتعاون مع الوكلاء العسكريين في مناطق القتال الجديد، إذن في البعد العسكري لاستراتيجية أمريكا هو تأصيل مبدأ الهجوم الوقائي والتدخل السريع في مناطق الأزمات لتحقيق المصالح الأمريكية، مكافحة الإرهاب في إفريقيا وعلاقتها بالنفط أبرز دليل على ذلك.[2]

المطلب الثاني: التواجد بمناطق جديدة كبديل عن مصادر الإمدادات التقليدية.

أدت التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، المنطقة الغنية بالنفط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة بصورة كبيرة وجلية، خاصة الحروب، النزاعات كحربي الخليج الأولى والثانية، حرب لبنان

---

[1] خيري عبد الرزاق، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، العدد21، (شتاء2009)، ص.100.

[2] حمدي عبد الرحمن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، في:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222143&eid=225>.(04/05/2015).

وإسرائيل والتهديدات الإيرانية المستمرة باستهداف إمدادات النفط من المنطقة، بالقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين إلى التركيز والتوجه إلى القارة الإفريقية خصوصا: التشاد والسودان وغينيا الاستوائية وغيرها من المناطق في القارة،[1] في الوقت الذي تتزايد فيه احتياطات دول القارة الإفريقية من الطاقة وتزيد إنتاجها ومشاريع أنابيب الطاقة مثل: أنبوب نفط التشاد- الكاميرون، الذي يجعل القارة الإفريقية موردا للغرب من الطاقة خلال العقود القادمة، في ظل التحولات الجيوإستراتيجة والجيواقتصادية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بالقارة، اعتمادا على تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفع احتياطي القارة من النفط حوالي 120 في المائة خلال الثلاثة عقود المنصرمة، زادت احتياطات القارة من النفط من57 مليون برميل في عام 1980م إلى124 مليون برميل في عام 2012.

ونظرا إلى أهمية نفط إفريقيا في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية شكلت هاته الأخيرة في عام 2002م مجموعة "المبادرة السياسية للنفط الإفريقي"، ضمت ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات النفط في القطاع الخاص الأمريكي.

انعكس اهتمام بوش بالقارة الإفريقية خلال سنوات حكمه الثمانية في تكثيف زيارات أركانه إلى القارة، حيث زار بوش خمس مناطق في جوان 2003 تمثلت في: (السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، أوغندا، نيجيريا)، واختيرت الدول بعناية ويكون لها دور إقليمي وتعاون عسكري واقتصادي وثيق مع واشنطن. كانت زيارة وزير الخارجية كولن باول في 2002 إلى الغابون الأولى لوزير خارجية أمريكي كما قام مسؤول كبير في القيادة العسكرية الأمريكية في أوربا هو الجنرال كارلتون فولفورد بزيارة ساوتومي وبرنسيب في جوان 2002، من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا ولدراسة إمكانية إنشاء مركز فعلي للقيادة العسكرية الأمريكية فيهما على غرار المركز القائم في كوريا الجنوبية.[2]

يظهر اهتمام الرئيس بوش بالقارة الإفريقية من خلال زيارته إليها مرتين خلال إدارته كانت أخرها في فيفري 2008، هدفت ضمن مجموعة من الأهداف التي تحكم السياسة الأمريكية خلال أعوام بوش الثمانية إلى تأمين الوصول إلى مصادر النفط الإفريقية، حيث تخطط الولايات المتحدة لزيادة حاجاتها النفطية من إفريقيا في ظل الرؤية الأمريكية المطالبة بتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط وتنويع مصادر الحصول عليها، فكان الوصول إلى مناطق الإمداد دافعا لإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة الأوضاع في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، وفي2007 أنشأ بوش قيادة عسكرية سميت بالأفريكوم

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، ***السياسة الدولية***، العدد177، (جوان2009)، ص.172-180.

[2] خالد حنفي علي، "موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة"، ***السياسة الدولية***، العدد153، (أكتوبر2003)، ص.208.

وكان الهدف مربوط بمجموعة من الدوافع المتعلقة بأولويات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا منها: تأمين النفط والإرهاب، وهما دافعان متساويان في الأهمية بالنسبة لصانع القرار في الإدارة الأمريكية.[1]

يعتبر إنشاء الأفريكوم نوعا من التحسب لاحتمالات تصاعد التنافس الدولي تعتبرها الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها الحيوية، ما يدعي إلى تطوير الهيكل التنظيمي لقواتها المسلحة بما يجعلها تتماشى مع ذلك التهديد، فيرجع تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين النفط الإفريقي إلى أن التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها نفط القارة، سواء للأسباب داخلية أم خارجية تؤثر سلبا في إنتاج النفط الإفريقي مثلما حدث في نيجيريا، أين تعرضت منشأتها في منطقة دالتا نهر النيجر لهجمات من جماعات المعارضة المحلية ما يؤثر في القدرة الإنتاجية، إضافة لتنافس الدول ما أدخل الصين في غمار المنافسة، وتعكس السياسة الأمريكية في تقديم الدعم والتدريب للأفارقة من دون تدخل عسكري مباشر رغبة أمريكية في ترك مهمة حماية التدفق للأفارقة أنفسهم .[2]

المطلب الثالث: الأداة الاقتصادية والدبلوماسية كوسائل لتأمين النفط بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.

قدمت السياسة الخارجية الأمريكية من أجل تحقيق أمنها الطاقوي، والتي تعتمد وبصورة رئيسية على مصادر الإمدادات الخارجية الدعم الاقتصادي إلى الدول المنتجة، والعمل الدبلوماسي على حل الصراعات والنزاعات في الدول المنتجة، التي من شأنها تهديد إنتاج تلك الدول على الإمدادات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، فقدمت دعما اقتصاديا مهما للدول الإفريقية حيث تلقت صناعة الغابون النفطية دعما من شركة أميراداهيس الأمريكية التي نجحت في بدء الإنتاج في حقل أثورا بطاقة 120ألف برميل يوميا، إضافة إلى الشركات الأمريكية النفطية الصغيرة مثل: سانتافي وانوكال، كما ضخت شركات النفط الأمريكية ب 18مليار دولار في الفترة 2000-2004 بهدف الوصول بالإنتاج الانغولي إلى3.2 مليون برميل يوميا، خصوصا أن الاكتشافات النفطية أمام السواحل أنغولا التي وصلت إلى أكثر من 20 حقلا عملاقا توحي بوجود احتياطات نفطية ضخمة، ما سيحولها إلى سوق نفطية عالمية، يضاف إلى ذلك السعي لتطوير حجم التجارة مع القارة الذي بلغ خمسة مليارات دولار في 2004، والنسبة الأكبر

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: دار النهضة العربية،2011) ،ص.112-117.

[2] عبد المنعم طلعت، "القيادة الأمريكية في إفريقيا...الأبعاد والتداعيات"، ***السياسة الدولية***، العدد179، (جانفي2010)، ص.95.

لنيجيريا، كما رفعت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها إلى إفريقيا في عام 2003 إلى أكثر من 4.6 مليارات الدولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما قدمته في عام 2001.

من جانب أخر عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لمصادر الطاقة، التي لها أهمية لنقل الطاقة من مناطق الإنتاج إلى السوق الدولية، فعملت إدارة بوش على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي في مناطق إنتاج النفط،[1] وعملت على حل الصراعات والنزاعات في كثير من المناطق ولاسيما القريبة من حقول النفط، ومن أبرزها :عمل الإدارة الأمريكية على إنهاء الصراع بين أنغولا وحركة يونيتا في أفريل 2002، والسبب وراء هذا التحرك الأمريكي هو النفط الانغولي الذي أصبح ذو أهمية، وأجبرت واشنطن المتمردين على الجلوس مع الحكومة لإنهاء الحرب بعد مقتل وتصفية سافيمبي رئيس الحركة المحاربة للحكومة، كل هذا من أجل تهيئة الأجواء لتسوية الصراع، ومن ثم إفساح مجال العمل للشركات الأمريكية التي تسيطر على إنتاج 75% من النفط الانغولي وتصديره.[2]

إضافة إلى ذلك واستناداً إلى العامل النفطي، يمكن تفسير ازدواجية السياسة الأمريكية إزاء الصراعات الإفريقية، فهي لم تكترث في بادئ الأمر بالصراع الذي اندلع في ليبيريا منذ عام 1989م، بالرغم من العلاقات شديدة الخصوصية بين الدولتين، بدعوى أن ذلك شأن داخلي، وأن واشنطن كانت مشغولة آنذاك بحرب الخليج الثانية، بيد أنه مع تجدد الصراع الليبيري مرة أخرى عام2003، استوجب التدخل في الأزمة الليبيرية التي شهدت تدخلا عسكريا أمريكيا في أكتوبر 2003، بعد ضغط الرئيس بوش على الرئيس الليبيري تشارلز تايلور ليتنحى عن الحكم ويبرم عقد سلام بين الحكومة وحركتي التمرد في البلاد: حركة الليبيرية المتحدة من أجل المصالحة والديمقراطية "Lurd" والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا"model" لوقف الصراع الليبيري المستمر منذ 14سنة، كانت الإدارة الأمريكية شديدة الحساسية للتهديد الأمني الذي كان يمثله هذا الصراع لمصالحها النفطية في غرب إفريقيا، ومن ثم فقد دعمت تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إيكواس" في ذلك الصراع، وساندت تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلم فيها، ووقفت بقوة إلى جانب استكمال جهود المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في ليبيريا، والأمر نفسه تكرر بتفاصيل مشابهة في سيراليون المجاورة لليبيريا، كما أدت الشركات الأمريكية دورا كبيرا في

[1] خالد أحمد عبد الحميد، "المحدد النفطي في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية"، ***أفاق إفريقية***، العدد26، (أكتوبر2007)، ص.108.

[2] أيمن شبانه، "النفط الإفريقي ..عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!!!" ، في:

<http//:www.meshkat.net/node.23391>.(04/05/2015).

احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري في عام2001-2002 من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، يضاف إلى الدور الأمريكي في السودان المتنامي وتدعيم مفاوضات السلام هناك وكان للولايات المتحدة دور جلي في أزمة دارفور لمصالحها الاستراتيجية في الإقليم المتمثلة في ثروات الطبيعية والنفطية وللضغط السياسي الداخلي أيضا الذي مارسته جماعات الضغط المسيحية من جهة والنفطية من جهة أخرى.[1]

وفي الصومال، قدمت الولايات المتحدة لإثيوبيا كل أشكال الدعم المادي والعسكري ولاستخباراتي من أجل الإطاحة باتحاد المحاكم الإسلامية في ديسمبر 2006م، خوفاً من رجوع السلطة في الصومال حكومة ذات مرجعية إسلامية، يمكن أن تمثل تهديداً لمصالحها في القرن الإفريقي، القريب من نفط الخليج العربي، وفي ليبيا ظلت الولايات المتحدة متوجسة مما يمثله نظام القذافي من تهديد لمصالحها في المنطقة، وفي مقدمتها المصالح النفطية، حيث تنتج ليبيا 1.7 مليون برميل يومياً، ويقدر احتياطيها بـ39 مليار برميل, ومع العقوبات الدولية هجرت شركات النفط الأمريكية السوق الليبية، وفي المقابل حصلت الصين على امتيازات نفطية كبيرة في ليبيا. وبالرغم من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا وليبيا عام 2006م، واشنطن ظلت تتحين الفرصة للإطاحة بنظام القذافي، حتى جاءت الفرصة مع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، في إطار إرساء 'الديمقراطية'.

كما تغاضت الإدارة الأمريكية عن فساد أنظمة الحكم في الدول الإفريقية النفطية، إذ على الرغم من وضع غينيا الاستوائية في اللائحة الأمريكية لمنتهكي حقوق الإنسان، إلاَ أن امتلاك هذا البلد احتياطا نفطيا قدر بملياري برميل جعل واشنطن تغض الطرف عن تلك الانتهاكات ما انعكس على أن ثلثي الالتزامات النفطية في غينيا الاستوائية منحت لعملاء أمريكيين ذوي العلاقات الوطيدة مع بوش الابن وأبرزهم "سي إم إس إنيرجي" النفطية المملوكة من طرف لوليام ماك كورميك الذي أسهم ب100ألف دولار في احتفالات تسلم بوش الحكم.[2]

واستمر الأمر نفسه في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي زار غانا في يوليو 2009م، ووجه لإفريقيا خطاباً شاملا من منبر البرلمان الغاني، كما قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بجولة في

---

[1]مرعي نجلاء، **النفط والدماء: الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، السودان نموذجا** (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012)، ص.128-150.

[2] مايكل كلايز، "أهداف جورج بوش الحقيقية"، ***لوموند ديبلوماتيك***، (نوفمبر2002)، في:

<http://www.mondipolar.com/article1529.html?phpsessid=16ee4670423da4c93d90d2a9ddc> (04/12/2015)..

إفريقيا في أغسطس 2009م، وخلال هذه الزيارات كان تأمين النفط، والسيطرة على منابعه بندا أساسياً على موائد الحوار بين المسؤولين الأمريكيين ولأفارقه، وكانت نيجيريا واحدة من أهم المحطات الأساسية في معظم هذه الزيارات، حيث إنها مسؤولة وحدها عن 47% من النفط الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من القارة الإفريقية، وخلال إدارة اوباما استمر اهتمام إدارته بالحفاظ على علاقات مع الدول الإفريقية المنتجة والمصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية في البداية، وفي أول ميزانية فيدرالية لإدارته قدمت في عام 2009م طلب مساعدات خارجية إلى الدول الإفريقية 'الغنية بالنفط' ودخلت ثلاث دول إفريقية : أنغولا، نيجيريا، الدولتين الغنيتين بالنفط إلى جانب دولة جنوب إفريقيا مع الولايات المتحدة في شراكة سياسية واقتصادية هي: "حوار الشراكة الاستراتيجية "Strategic Partnership Dialogue" وكان أمن الطاقة في المنطقة محط الاهتمام الأمريكي، وكان أحد أهم محاور هذه الشراكة، وفي هذا السياق قال بروس وارتون مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الإفريقية في جانفي2011م: "إن النفط يهيمن على الصادرات الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية".[1]

[1] U.S state département," US and Angola hold stratégic partenership dialogue meetings," at: **<http//:www.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/nov/131888.htm>.(25/04/2015).**

خلاصة الفصل

الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق هدفها الرئيسي هو النفط، إلى جانب الأهداف الاستراتيجية المهمة الأخرى التي أدت بدورها إلى صياغة استراتيجية وضحت أهمية العراق من الناحية الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسة، وتفعيل هذه الأهمية بما يخدم المصالح الأمريكية من ناحية تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير وتأمين الحماية (لإسرائيل)، وحماية الولايات المتحدة من أي تهديد متوقع الحصول بما تسميه من دول معادية لها فكريا مثل إيران وسوريا ولبنان إضافة إلى ذلك، فإن احتلال العراق جعلها في قلب منطقة الشرق من أجل فرض هيمنتها على دول الخليج العربي، وضمان تدفق النفط إليها وضمان وجود قواعد عسكرية تمكنها من أن تكون قريبة من مواقع في حال حصول أي أحداث متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية أو امن المنطقة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة ماسة إلى هذه الحرب، ليس من أجل تخليص الشعب العراقي من النظام السابق كما تدعي، أنما من أهم أهدافها هو إعادة الولايات المتحدة إلى قمة النظام الدولي ودعم فكرة النظام الأحادي القطبية، بعد أن ظهرت استراتيجية الرئيس السابق جورج بوش الابن في مكافحة الإرهاب وتولي الولايات المتحدة زمام الأمور في التحكم في مجريات أحداث هذه الحرب، والذي جاء بنتائج ايجابية للولايات المتحدة في فرض هيمنتها ومحاربة الدول التي تخالفها فكريا والتي أطلقت عليها بالدول المارقة، وما ساعدت إليه هذه الحرب من إنعاش الاقتصاد الأمريكي لتجارة الأسلحة وتدفق النفط الخليجي والعراقي إلى الولايات المتحدة بسهولة أكبر.

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال احتلالها للعراق، والتي جاءت عن طريق استخدام الولايات المتحدة الأمريكية غطاء الحرب على الإرهاب في تحقيق خطط ومساعي عديدة أهمها، السيطرة على منابع النفط في العالم وتحديد أسعاره بما يناسب المتطلبات الأمريكية، وإفشال أي محاولة من الدول الأوروبية أو الأسيوية مثل: الصين في محاولتها الساعية لمنافسة الولايات المتحدة والسيطرة على الاقتصاد العالمي, وبالتالي كان العراق إحدى ضحايا هذه الحروب التنافسية والتي تعتبرها الولايات الأمريكية بالضرورية من أجل ضمان أمنها القومي.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع النفط في الحروب الأمريكية، والحرب الأمريكية على العراق 2003 كمثال، بحيث توصلنا الى أن الحرب من أجل السيطرة على النفط في العالم، هو في الحقيقة حرب من أجل تثبيت وتحقيق استراتيجيتها الشاملة، والمتمثلة في تحقيق الحلم الإمبراطوري والهيمنة على العالم، في خضم التنافس الدولي وخاصة بروز دول صاعدة ومنافسة على غرار الصين، التي تسعى لاحتلال مكانة وسيطرة على الساحة الدولية ومجابهة القوى الأخرى المنافسة لها، بالتفوق عليها من خلال سعيها لامتلاك النفط في العالم، في نفس الوقت نجد بأن تعاظم الطلب الداخلي للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية واعتمادها على واردات من الخارج، قد يشكل في حال انقطاعها تهديدًا لها ولأمنها القومي، وبالتالي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ثابتة في ما يتعلق بتأمين مصادر نفطها، وكرست مبدأها الرامي الى استخدام القوة العسكرية، وعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة أية محاولة من قوة خارجية ومعادية للسيطرة، أو حتى التأثير على تلك الواردات.

وبالتالي استخلصنا من هاته الدراسة عدة استنتاجات، التي من شأنها أن تدعم مغزى الفصول المتناولة في دراستنا، بحيث:

يكتسي النفط أهمية استراتيجية وبالغة في العالم، بحيث تعددت أوجه استعمالاته في الجانب الاقتصادي والذي يعد عصبه الأساسي، بالإضافة إلى الجانب الصناعي الذي يوفر له النفط من خلال عملية تكرير الإنتاج مالا يقل عن عشرات الألاف من السلع، نفس الشيء بالنسبة للجانب العسكري من خلال المعدات العسكرية والصناعة الحربية والوقود المستعمل في الطائرات والبواخر الحربية، فالنفط شكل أحد أهم المرتكزات الأساسية لقيام هاته الأنشطة.

إن المزج بين السياسة والاقتصاد جعل من النفط موردا مثيرا وجديرا بالاهتمام، فالسياسة النفطية لا تختلف كثيرا عن السياسة الدولية وما يجري في الساحة العالمية. فزيادة الطلب العالمي عليه وعدم قدرة الإنتاج على سد الاحتياجات المتعاظمة من طرف الدول الغربية والدول الصاعدة، وبالتالي أوجد نوعا من المنافسة من أجل الحصول على ذلك المورد. ومع ظهور فواعل جيوسياسية جديدة متنافسة على النفط ومصادره، شهد هذا التنافس على الاحتياطات الجديدة اصطدام مصالح بين الدول كفاعل أساسي سواء كانت بلدانا منتجة أو مستهلكة له وبين الشركات النفطية الاحتكارية خاصة الأمريكية المسيطرة، والمدعومة من طرف حكومتها إلى درجة أصبحت فيها الرأسمالية النفطية موجودة في قلب السلطة الأمريكية، بحيث شهدت تشابكا في المصالح بين دوائر الحكومة وارباب صناعة النفط، فقد أدت تلك

الشركات النفطية دورا هاما في تحديد السياسة النفطية، وحاولت كثيرا ربط النفط بمصالحها ومصالح دولتها.

يصنف النفط ضمن القضايا والمسائل التي تتربع سلم الأولويات في التفاعلات على الساحة الدولية والتركيز عليه صحبته عدة عوامل في نظام الأسواق العالمية للطاقة، فتوقعات زيادة وتيرة الطلب العالمي على الطاقة وعدم استقرار السوق النفطية جراء ما تعرفه من تذبذب في الأسعار، وارتفاع مستوي الاعتماد على وارداته من طرف البلدان الغربية الكبرى، وتوجه مورد النفط بناء على تقارير الخبراء إلى النضوب، إلى جانب تنامي المخاوف من الأخطار والتهديدات الخارجية التي أصبحت تطال سلسلة الإمدادات كالهجمات الإرهابية على البنية التحتية، وما سوف يزيد من أهمية النفط هو تزايد الاضطرابات الجيوسياسية، فمن المرجح أن يؤذي إلى نزاعات وصراعات من أجل الحصول عليه وعلى مصادره، كما سيعرف التركيز العالمي على النفط زيادة الأهمية الاستراتيجية لكافة المناطق الجغرافية الغنية بالموارد الأحفورية وخاصة النفط منها.

أصبح النفط محددا هاما لفهم السياسة الخارجية للقوى الكبرى، فهو بمثابة الهاجس الذي تهدف الدول لتخطيه وتأمين مستقبلها سواء ما ارتبط الأمر بمكانتها داخل النسق الدولي، أو دولة تسعى لتنمية اقتصادها وتطوير قدرتها العسكرية، ودولة تحافظ على قيادتها وزعامتها للعالم وتسعى للسيطرة على كل المناطق النفطية الواعدة وهو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

بات الأمن الطاقوي والنفطي منه بالأخص أولوية في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع تعاظم الطلب وضعف الإنتاج منه في الولايات المتحدة، ما جعلها تعتمد على الإمدادات من الخارج لضمان أمنها النفطي، فوضعت الولايات المتحدة استراتيجية لتحقيق أمنها النفطي والتي قامت على مرتكزات أهمها: ضمان وفرة الموارد النفطية الكافية من إمدادات لتلبية احتياجاتها، وأن تكون إمدادات موثوقة المصدر وتدفقها مضمون بالقدرة على حمايتها وردع كل ما من شأنه إحداث اضطراب في التزويد والعمل على تحسين كفاءة الطاقة بالاستهلاك العقلاني للموارد المتوفرة والمتاحة والترشيد في الاستعمال، وحصول على النفط بأسعار معقولة لذلك جاءت شركاتها الاحتكارية وتدخلت في مناطق العالم لتحقيق أرباح لها، وأيضا التأكيد على مبدأ التنويع في مصادر الإمدادات لتفادي الاعتماد الكبير على منطقة واحدة.

احتلت المنطقة العربية وخاصة الشرق الأوسطية منها، مكانة بالغة في تحقيق معادلة ضمان أمن النفط الأمريكي والتركيز عليها خاصة، نتيجة لما تعرفه المنطقة من احتياطات نفطية فريدة من نوعها،

وتعد قلب جيوسياسية الطاقة العالمية، فحظيت باهتمام بالغ في الاستراتيجية الأمريكية ومن أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية، تطلب منها استعمال أساليب مناسبة لتحقيق ذلك، والذي تمثل في التركيز على البعد العسكري وتبني حروب من أجل الاستحواذ على النفط، غدا على السياسة النفطية للولايات المتحدة تحقيق هدفها في السيطرة والاستيلاء على منابع النفط وفي جميع اقطار العالم.

كان لأحداث سبتمبر دورا في تعميق رؤية الإدارة الأمريكية بأحقية وضرورة ممارسة التوسع الخارجي للحفاظ على المصالح الأمريكية، فكان افتعال ذرائع وتبريرات وهمية كالحرب على الإرهاب ونشر الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، تمويهًا عن خلفيات حقيقية ساعية وراء السيطرة على منابع النفط ومنافده، فكان بذلك غزوها لأفغانستان وشنها الحرب على العراق في فترة لم تتجاوز العامين بعد تلك الأحداث، فالنفط العراقي كان الغاية الأسمى في السياسة الخارجية الأمريكية والحرب على العراق، وتحقيق الهيمنة على النفط العراقي كان هدفا حيويا مسطرا من طرف الإدارة الأمريكية.

شهدت الفترة التي أعقبت أحداث سبتمبر تنامي أشكال جديدة من التهديدات وبروز فواعل غير دولاتية تمثلت في جماعات ومنظمات إرهابية وزيادة المخاطر التي قد تلحق سلسلة من الارتدادات والتهديدات الموجهة للبنيات التحتية لأنابيب النفط ومناطق الإنتاج والعبور والدول المستهلكة، بحيث تعرقل الملاحة البحرية عبر المضايق البحرية وأهم خطوط النقل البحري لناقلات النفط، كأعمال القرصنة التي شهدتها الصومال، ما أدَى إلى تبلور الاتجاه للبعد العسكري في حماية إمداداتها، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاجها للحروب من أجل ضمان هذا المورد، والحضور العسكري لها في أهم النقاط الاستراتيجية للمرور البحري، وتوفير التأمين الكافي للمسالك والطرق البحرية الحيوية بدافع إجهاض أعمال التخريب المحتملة لسلسلة الإمدادات، مثلما تعرضت اليه أنابيب النفط من تلف في نهر دالتا النيجر جراء الاعتداء الإرهابي عليها.

فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال حروبها النفطية، تسعى إلى بناء ترسانات وقواعد عسكرية قريبة من المناطق الساخنة والتي تطالها المخاطر، فحددت بذلك ما تطلق عليه "محور الأزمات" لتحقيق سياستها النفطية المتمثلة في الاستحواذ على محور النفط الكبير الذي رسمت معالمه الشمالية من أسيا الوسطى وبحر قزوين، ليمتد في جهته الجنوبية إلى الخليج العربي، وتحسبًا لمبدأ كارتر القاضي بأن أي حركة من طرف قوة معادية للسيطرة على منطقة الخليج سينظر إليها على أنها اعتداء لمصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، لكن المنطقة عرفت تنافسًا محتدمًا بين دول تمثلت في الصين القوة الصاعدة،

وروسيا التي تسعى للعودة، واسترجاع أمجاد إمبراطوريتها التاريخية في بحر قزوين وعودة ممارسة نفوذها على الشرق الأوسط.

تعارض الرأي الداخلي لدول المنطقة مع المصالح الأمريكية، جعلها تنتهج سلوكًا أخر في السيطرة على النفط بعد الحرب على العراق، وتمثل في تزايد الاهتمام بالقارة السمراء وأصبحت تراه الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة قومية استراتيجية بالنسبة لإقتصادياتها وأمنها القومي، إذ بات تجسيد استراتيجياتها النفطية في إفريقيا، كتطور لسلوكها في السيطرة على نفط إفريقيا بعد أفغانستان والعراق من خلال وسائل وأليات، حيث كان التواجد الأمريكي لابد منه، وبات واضحًا من خلال الزيارات التي قام بها جورج بوش الابن في عدة دول إفريقية وإبرام عدة شركات وصفقات نفطية، كما عمل على استخدام النزاعات الإفريقية والتوسط لحلها وخاصة الواقعة في المناطق الغنية بالنفط للتواجد بها على غرار نيجيريا وخليج غينيا والسودان، كما عملت على حل مشكلة دارفور وليبيا، وأيضا الدعم الاقتصادي والدبلوماسي لتلك الدول خاصة عندما رفعت العقوبات الاقتصادية على نيجيريا لتهدئة الوضع في إقليم دلتا النيجر، باعتبارها مصدر حيوي للولايات المتحدة الأمريكية، وتسهيل الاستثمارات في إفريقيا جنوب الصحراء، وبذلك أصبح النفط الإفريقي مصلحة ورهانا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية والتي سعت من جهة إلى الوصول غير المحدود إلى الأسواق الأساسية ومصادر الطاقة، ومن جهة أخرى التأمين العسكري لسلامة طرق الإمدادات وضمان وصول الموارد إلى الأسواق الأمريكية. وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية عبر حروبها النفطية في العالم تجعل لها موضع قدم في المناطق التي تختارها بإحكام نظرا لتوافر الاحتياطات النفطية، وأيضا من أجل تحقيق استراتيجيتها الشاملة، والموسومة بطيف الهيمنة الكاملة، والرامية إلى تحقيق الهيمنة على كل شيء وفي كل مكان، ويأتي النفط على رأس قائمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، واعتبرته بذلك مفتاحها الرئيسي لأمنها القومي، وبالتالي التصور السياسي الأمريكي يكمن في الهيمنة العالمية والسيطرة على جميع المنافسين المحتملين، وفي سبيل ذلك فإنه يكفي بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على نشر قوتها العسكرية في كل مكان وتحت أي ظرف والسيطرة على مصادر الرئيسية لمناطق إمدادات النفط، وبالتالي تلغي تماما الحدود وتغير من الخريطة الجيوسياسية للنفط.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية.

أولا: الكتب.

1. الأشقر، جلبير. **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**. تر: سعيد العظم، لبنان: دار الساقي، 2004.

2. باكير، علي حسين. **التنافس الجيو استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية، أبعاد وانعكاسات**. بيروت: **دار المنهل اللبناني، 2010**.

3. بحيري، مروان. **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر: السياسة الأمريكية والعرب**. ط3. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

4. برجاس، حافظ. **الصراع الدولي على النفط العربي**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.

5. بريجنسكي، زيغنو. **الاختبار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. تر: عمر الأيوبي، لبنان: دار الكتاب العربي، 2004.

6. بريزات، رايق سليم. **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف –الأدوات –المعوقات**. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012.

7. البطوش، معاذ. **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

8. البني، حمدي . **البترول المصري: تجارب الماضي وافاق المستقبل**. ط2. القاهرة: دار المعارف، 1999.

9. بوفارد، جايمس. **خيانة بوش، سحق الحرية والعدالة والسلام بحجة تخليص العالم من الإرهاب**. تر: مركز التعريب والبرمجة، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005.

10. تشومسكي، نعوم والأشقر جلبير. **السلطان الخطير: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. تر: ربيع وهبه، بيروت: دار الساقي، 2008.

11. التنير، سمير. **أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط**. لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010.

12. جيا فخري، عمر محمد علي الجاف. **الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية–العراق نموذجا–** . دمشق: تموز للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

13. الحارثي، فهد العرابي. **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية ...والعدل**. ط2. بيروت: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2004.

14. حبيب، هاني. **النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

15. حسين، خليل. **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، احتلال العراق وافغانستان والعدوان على غزة ولبنان**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

16. حميد، فيصل. **النفط والحرب والمدينة، مصير الحياة الحضارية...إلى طريق مسدود؟**. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007.

17. ختاوي، محمد. **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**. لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
18. الخياط، محمد مصطفى. **الطاقة لعبة الكبار: ما بعد الحضارة الكربونية**. القاهرة: دار سطور الجديدة، 2012.
19. الدغيدي، أنيس. **نهب النفط: بين أمريكا وبريطانيا في لعبة السياسة**. مصر: العالمية للكتب والنشر، 2008.
20. الدوري، محمد أحمد. **محاضرات في الاقتصاد البترولي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
21. دياري، صالح مجيد. **التنافس الدولي على مسارات أنابيب النفط من بحر قزوين**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010.
22. رتيلدج، إيان. **العطش الى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟**. تر: مازن الجندلي، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006.
23. الرفيع، الجليل حسن. **العراق في ظل الاحتلال والمقاومة: دراسة في الأسباب والنتائج**. دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
24. الرميحي، محمد. **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**. الكويت:عالم المعرفة، 1982.
25. زلوم، عبد الحي. **أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.
26. -------. **حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
27. الزوكة، محمد خميس. **جغرافية الطاقة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.
28. ستيغليز، جوزيف وبيلمز ليندا. **حرب الثلاثة تريليونات دولار الكلفة الحقيقية لحرب العراق**. لبنان: دار الكتاب العربي، 2009.
29. ستيفينز، بول. **الأوضاع الاستراتيجية في صناعة النفط الاتجاهات والخيارات**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.
30. سلمان، رمزي وآخرون. **احتلال العراق وتداعياته عربيا، إقليميا، دوليا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
31. السماك، محمد السعيد أزهر وآخرون. **جغرافية النفط والطاقة**. العراق: دار الموصل، 1981.
32. سيبيهري، سامان . **الجغرافيا السياسية للنفط**. مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، 2003.
33. شابيرو، إيان. **نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.
34. الشاهر، شاهر إسماعيل. **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
35. شبلي، سعد شاكر. **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2013.
36. شحاتة، رضا. **الإمبراطورية الأمريكية: اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة**.ج3. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.
37. الشرعة، علي وآخرون. **الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب: الحرب على العراق2003**. ج2. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2004.
38. الشكرجي، طه نوري ياسين. **الحرب الأمريكية على العراق**. الأردن: مكتبة الرائد العلمية، 2004.

39. شلبي، أمين. **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000–2005**. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2005.

40. صارم، سمير. **إنه النفط يا (...)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**. دمشق: دار الفكر، 2003.

41. صايج، مصطفى. **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010.

42. الصحارى، إبراهيم. **العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة**. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 2006.

43. طاقة، محمد. **مأزق العولمة**. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007.

44. الطحاوي، عبد الحكيم. **الاحتلال الأمريكي للعراق**. القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، 2004.

45. عبد الحسن، سالم. **اقتصاديات النفط**. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1999.

46. عبد العاطي، عمرو. **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

47. عبد العزيز، محمود أحمد. **الاحتلال الأمريكي للعراق الخديعة الكبرى في القرن 21**. الإسكندرية: دار الوثائق والكتب القومية، 2012.

48. عبد الله، حسين. **البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2003.

49. --------. **مستقبل النفط العربي**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000.

50. عبير بسيوني، عرفة علي رضوان. **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: دار النهضة العربية،2011.

51. عتيقة، علي أحمد. **الاعتماد المتبادل على جسر النفط: فرص ومخاطر**. بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية، 1991.

52. عرفة، محمد خديجة. **أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية**. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014.

53. علاوي، علي عبد الأمير. **احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام**. ط2.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 2009.

54. العلوجي، عبد الكريم. **العراق أكذوبة الديمقراطية والحرية الأمريكية**. القاهرة: دار الكتاب العربي، 2009.

55. العناني، خليل. **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية**. أبوظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003.

56. العنكبي، عبد الحسين. **اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية....خيارات الانطلاق**. لبنان: دار الساقي، 2012.

57. فاروق، عبد الخالق. **احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط**. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2006.

58. قصاب، نافع وآخرون. **الجغرافيا السياسية**. العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، ب ت ن.

59. كلير، مايكل. **حروب الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**. تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

60. -------. **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة الى أين؟**. تر: أحمد رمو، لبنان: دار الساقي، 2011.

61. كول، ويلفرد. **تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة اوبك**. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2001.

62. كينيث، ديفيس. **ما بعد النفط**. تر: صباح صديق الدملوجي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

63. لكريني، إدريس. **التداعيات الكبرى لأحداث 11سبتمبر: من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق**. مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية. 2005.

64. ليندا، بيلمزو وجوزيف ستيغلتز. **التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق**. تر: عمر الجميلي، ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

65. مجذوب، طه. **الإمبراطورية الأمريكية: الهيمنة الأمريكية في القارة الأسيوية، الصين–الشرق الأوسط–إيران**. ج3، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2001.

66. محروس، محمد إسماعيل. **اقتصاديات البترول والطاقة**. القاهرة: دار الجامعة المصرية، 1988.

67. محمود، أحمد ابراهيم. **العراق واسلحة الدمار الشامل**. القاهرة: وكالة الأهرام للتوزيع، 1998.

68. محمود، أمين. **البترول والطاقة**، القاهرة: دار المعارف، 1997.

69. مراد، محمد. **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

70. مرقص، سمير. **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثورة–الدين–القوة: من الحرب الأهلية الى ما بعد11سبتمبر**. القاهرة: مكتبة الشروق، 2003.

71. المشابقة، أمين وسعد شاكر شلبي. **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

72. الموسوي، ضياء مجيد. **ثورة أسعار النفط 2004**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

73. موسى، مصطفى عبد العزيز. **العرب في مفترق الطريق بين ضرورات المشروع القومي والمشروع الشرق الأوسطي**. القاهرة: دار الشروق، 1995.

74. نجلاء، مرعي. **النفط والدماء: الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، السودان نموذجا**. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012.

75. هاينبرغ، ريتشارد. **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات**. تر: أنطوان عبد الله، لبنان: دار العربية للعلوم، 2005 ص.293.

76. ---------. **غروب الطاقة: الخيارات والمساوات في عالم ما بعد البترول**. تر: مازن جندلي، لبنان: دار العربية للعلوم، 2006.

77. الهيتي، أحمد حسين علي. **مقدمة في اقتصاد النفط**. بيروت: الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011.

78. هيربرج، مايكل. **الصين، الهند والولايات المتحدة الأمريكية، التنافس على موارد الطاقة**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

79. هيكل، محمد حسنين. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام، 1992.

ثانيا: المجلات.

80. "مقابلة مع دانييل يرجن". السياسة الدولية، ع.9، شتاء 2002.

81. إكسياوجي. "جيوسياسية النفط والغاز في القرن الجديد"، تر: المركز العربي للدراسات، القضايا الدولية، ع.4، 2004.

82. بشارة، عزمي."عودة الى الحرب الباردة أم واقع دولي جديد مختلف؟"، المستقبل العربي، ع.356، أكتوبر 2008.
83. حسين، حافظ وهيب. "استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، دراسات دولية، ع.46، 2008.
84. -------. "الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق"، دراسات دولية، ع.52، 2008.
85. حقي، سعد توفيق. "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، ع.43، دون سنة نشر.
86. حمدي، عبد الرحمن حسن. "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، ع.177، جوان 2009.
87. حمودة، عمرو كمال. "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، ع.164، أفريل 2006.
88. خالد، حنفي علي. "موقع أفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة"، السياسة الدولية، ع.153، أكتوبر 2003.
89. خديجة، محمد عرفة. "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، ع.164، أفريل 2006.
90. خضر، حسان. "أسواق النفط العالمية"، جسرالتنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ع.57، 2009.
91. خيدر، محمد كريم. "الاستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة و تأثيرها على منظمة الأوبك"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع.2، أكتوبر2013.
92. خيري، عبد الرزاق. "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.21، شتاء2009.
93. الشايجي، عبد الله خليفة. "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل-التداعيات-المستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19، صيف2008.
94. الشطي، إسماعيل. "تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، المستقبل العربي، ع.283، سبتمبر2002.
95. الشيخ، نورهان. "السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطق وحدود الدور"، شؤون عربية، ع.129، ربيع 2007.
96. طلعت، عبد المنعم. "القيادة الأمريكية في إفريقيا ....الأبعاد و التداعيات"، السياسة الدولية، ع.179، جانفي 2010.
97. عبد الحميد، خالد أحمد. "المحدد النفطي في السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه القارة الإفريقية"، أفاق إفريقية، 26، أكتوبر2007.
98. عبيرات، مقدم. خيدر، محمد كريم ، "سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة الأوبك"، المستقبل العربي، ع.334، ديسمبر2006.
99. عرفات، إبراهيم. "روسيا و الشرق الأوسط أية عودة"، السياسة الدولية، ع.170، أكتوبر2007.
100. العسومي، محمد. "الصراع على النفط مجددا"، أفاق المستقبل، ع.09، فيفري 2011.
101. عمرو، عبد العاطي. "أمن الطاقة ....تكلفة عسكرية متصاعدة"، السياسة الدولية، ع.180، أفريل 2010.
102. العناني، خليل. "اللوبي النفطي الأمريكي....النفوذ وأليات التأثير"، السياسة الدولية، ع.164، أفريل 2006.
103. عوض، هدى. "الصين وتامين الطاقة،" السياسة الدولية، ع.164، أفريل 2006.
104. فيصل، حسين غازي. "الجانب الإقليمي في مشروع الشرق الأوسط"، أفاق عربية، ع.3، مارس 1994.
105. كالينكوس، أليكس. "الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، انترناشيونال سوشياليزم، ع.97، شتاء 2002.
106. لكريني، إدريس. "الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك"، المستقبل العربي، ع.291، ماي 2003.
107. مجيطنة، مسعود. "السعي الى السيطرة على منابع النفط في العالم والرهانات الاستراتيجية المستقبلية"، مجلة المدرسة العليا الحربية، ع.04، جوان 2011 .

108. محمد، احمد. "الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام2003م: بحث في الأسباب والنتائج، مجلة جامعة دمشق، م.20، العدد10، 2004.

109. مظلوم، جمال. "التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي"، السياسة الدولية، ع.164، أفريل 2006.

ثالثا : المذكرات.

110. خيدر، محمد كريم. **الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الإفريقي،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2014.

111. الدلابيج، علي فايز. **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق2003–2011**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2011.

112. وهبي، زكريا. **الاستراتيجية النفطية الأمريكية في إفريقيا 2001–2008**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011.

رابعا: التقارير.

113. "هل أصبحت معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.

114. أمين منظمة الأقطار الدول العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي الخامس عشر**، الكويت:1989.

115. حامدي، زهير. **النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق؟** قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012.

116. محمود ابو العينين وأخرون، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي(2006–2007)**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2006.

117. مروان، بشارة. "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ع.1، مارس2012.

118. **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون، الكويت، 20 ديسمبر2011.

119. **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، الكويت، 24 ديسمبر2010.

خامسا: المواقع الإلكترونية.

120. خان ظفر الإسلام، "الهند واستراتيجياتها للطاقة في الشرق الأوسط"، موقع مركز الجزيرة للدراسات في:

<http://studies .aljazeera.net/report t s/2013/05/2013521045517.htm.>

121. عثمان ناج السر، "النفط السوداني، تاريخ الاكتشافات وإرهاصات الصراع"، ***الحوار***، العدد2413، (2008)، في:

<http//: www.alhewar.org /debat/show.art.asp ?aid=147968.>

122. السماك محمد، "صراع النفط و السياسة في القوقاز"، في:
<http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=69&issue=1>
123. دياب محمد، "امن الطاقة وصراع المصالح الجيوسياسية، 2008"، في:
<http//:www.aljblan.net.>
124. كوشتاكن مارتي، "اتضاح تفاصيل ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2013"، في:
<http//: www.sdarabia.com/previewnews.php?id=25122&cat=1.>
125. خضوري وليد، "أهداف وكالة الطاقة الدولية في السحب من الاحتياطي الاستراتيجي"، في:
<http://www.Shourouknews.com/columns/view.aspx؟c date: 10072011 idM824f8742-bbe- da9248fdec،".>
126. خضوري وليد، "الولايات المتحدة واحتمالات الاستغناء عن استيراد النفط"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الإلكتروني في:
<http//:www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?/lang=ar&ftld=/feature topic /walid-khadduri/feature topic-1682.xml.>
127. سني محمد أمين، "دراسة حول أهمية النفط في صياغة الأمن القومي الأمريكي"، في:
<http//:www.saqr center.net/index.php ?: page=447.>

128. الصنعاني إبن همام، "ماذا تعرف عن مشروع راند الأمريكي ؟"في:
<www.muslm.org/vb/showthread.php?2235760.>
129. "العراق يسعى لرفع معدل إنتاج النفط إلى أربعة ملايين برميل يوميا"، في:
<www.alhurra.com/content/saoudi-arabia-oil-iraq-/234834.html.>
130. السعيد سيدي احمد ولد احمد، "النفط العراقي في الاحتياطي و الإنتاج"، في:
<www.aljazeera.net/specialfiles/pages/71684a9a-631d-afca-beed-2871c93d3d77.>
131. الحمراوي محمد عبد الفتاح، "أثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي"، في:
<http//:www.elhamrawy.blogspot.com/200809/blog-post_1835.html.>
132. حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، في:
<http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1720207&eid=225.>
133. برس اورنيت، "النفط الإفريقي: بديل أمريكي-غربي للنفط العربي!!"، في:
<http//:www.al-moharer.net/moh225african_petrol_report225.htm.>
134. حمدي عبد الرحمن، "إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا"، في:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222143&eid=225.>

135. شبانه أيمن، "النفط الإفريقي ..عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!!!" ، في:
<http//:www.meshkat.net/node.23391.>

136. كلايز مايكل، "أهداف جورج بوش الحقيقية"، ***لوموند ديبلوماتيك***، (نوفمبر2002)، في:
<http://www.mondipolar.com/article1529.html?phpsessid=16ee467042d>.

II. المراجع باللغة الفرنسية.

أولا: كتب.

137. Nouschi, André. **pétrole et relations internationales depuis 1945 a nos jours**. paris :Armand colin,1999.

138. Sébille, Lopez Philippe. **Géopolitique du petrol**. Paris :Armand Colin, 2006.

ثانيا مواقع إلكترونية.

139. Le pic pétrolier mondial, on doit s'y prépariez des maintenant", sur:
<http//:www.notre planète info/actualités/actu-2301-pic-pétroliér.php.>

III. المراجع باللغة الإنجليزية.

أولا: كتب.

140. Colgan, Jeff D. **petro-aggression**: **when oil cause war**. United States of America: Cambridge university press, 2013.

141. Klare, Michael T. **petroleum anxiety and militarisation of energy Securit**. new York: Routledje Taylor & Francis group, 2009.

142. Mordechai, Abir. **oil power and politics**: **conflit in arabia**, **the red sea and the Gulf** London :Franck casse and company limited, 2005.

ثانيا: المجلات.

143. David A, deese. "Energy, Economics, Politics and Security".International Security, vol.4, no.3, winter1979-1980 .

144. Ullman, Richard. redefining security, the mit press. international security, vol8, no1 , summer, 1983.

ثالثا: التقارير.

145. The white house,"the national security strategy of the united states of America", Washington, September, 2002.
146. National energy policy, "report of the national energy policy development group", Washington DC, (may2001), chap8.
147. National Energy Policy, "Report of the national Energy Policy Development group", Washington DC, May 2001.
148. Paul Gallis, Nato & energy Security, CRS report for congres, foreign affaires defense, Trade division, March 2006

رابعا: المواقع الإلكترونية.

149. International Energy Agency، world energy outlook ,2010 ,p.6.at: **<http//:www.worldenergyoutlook.org/media/weo2010.pdf.>**
150. U.S.Energy Information administration، International energy outlook ، Washington، DC، (july2010) ،p.2.at:**< http//:www.large stanford.edu/courses/2010/ph240/riley2/docs/EIA-0484-2010.pdf.>**
151. Organization of the petroleum exporting countries, world oil outlook, (2010), p.7.at:<**http//:www.opec/org-web.static-files-project/media/downloads/publications/woo-2010.pdf.>**
152. BP, statistical review of world energy, London, 2013, p.2.at: **<http//:www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review of worldenergy2013.pdf. >**
153. US energy information administration, international energy outlook, Washington, (2013), p.1at:<**http//:www.eia.gov/forcecasts/eio/pdf/0484%282013%29pdf.>**
154. U.S Energy information administration, "How Much petroleum does the United states import and from where", at: <**http//:www.eia.gov//tools/faqs/faq.cfm?=727&t=6.>**

155. US department of energy, "Department of energy to release oil from the strategic petroleum reserve" ,at :
<http://www.energy.gov./fe/articles/departement-energy-release-oil-strategic-petroleum-reserve.>
156. Berschinski Robert G, "africom's dilemma: the global war on terrorisme and the future of us.sécurity Policy in africa", in: **<http//www.strategic studies institute.army.mit/pdfFILES/pub827.pdf>**.
157. U.S state département," US and Angola hold stratégic partenership dialogue meetings," at:
<http//:www.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/nov/131888.htm.>

الفهارس

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	تاريخ اكتشاف النفط في اهم المناطق	6
2	الاستهلاك العالمي من الطاقة بين عامي 2005-2035	8
3	احتياجات العالم من النفط وتغطيته	10
4	حصة مصادر الطاقة في الاستهلاك العالمي	12
5	توقعات القدرة الإنتاجية من النفط	14
6	إنتاج النفط لبعض الدول عربيا وعالميا 2007-2011	15
7	أولويات الدول لأمن الطاقة	27
8	إنتاج، استهلاك، واردات النفط في أمريكا من2001-2025	44
9	إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي من النفط	53

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
1	احتياطات النفط المؤكد العالمي سنة 2012	17
2	خطوط أنابيب النفط المارة على بحر قزوين	32
3	موقع بحر قزوين الاستراتيجي	33
4	موقع العراق في الشرق الأوسط	69
5	أهم الحقول البترولية الواقعة جنوب العراق	74
6	اهم مناطق تواجد حقول ومصافي البترول	75

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	استهلاك العالم من الطاقة بين عامي 2007-2035	9
2	استهلاك الولايات المتحدة، الهند، الصين، من النفط بين عامي 1990-2035	11
3	الإنتاج العالمي من النفط الخام حسب المناطق سنة2012	13
4	نظرية ذروة هوبرت للإنتاج النفطي للولايات المتحدة	41

فهرس المحتويات

	العناوين	الصحفة
شكر		
إهداء		
جدول المختصرات		
ملخص الدراسة		
الخطـــة		
مقدمـــــــة		أ
الفصل الأول	**أهمية النفط في العلاقات الدولية**	1
المبحث الأول	**الوضع النفطي في العالم وأهميته**	3
المطلب الأول	ظهور النفط في العالم وأهميته	3
المطلب الثاني	ملامح النظام النفطي العالمي	6
أولا	الطلب العالمي على النفط	7
ثانيا	الإنتاج العالمي من النفط	12
ثالثا	الاحتياط العالمي من النفط	15
المطلب الثالث	أهمية النفط كمصدر للطاقة	17
أولا	أهمية النفط اقتصاديا	18
ثانيا	أهمية النفط سياسيا	18
ثالثا	أهمية النفط عسكريا	20
المبحث الثاني	الصراع الدولي على النفط	24
المطلب الأول	الفواعل الجيوسياسية النفطية	24
أولا	التنافس بين الدول المستهلكة والمنتجة	25
ثانيا	الصراع بين الشركات الاحتكارية	28
المطلب الثاني	البعد الاستراتيجي والأمني للنفط	29

المطلب الثالث	المظاهر الجيوسياسية للصراع الدولي على مصادر النفط	31
خلاصة الفصل		35
الفصل الثاني	**الاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية**	36
المبحث الأول	**السياسة الأمريكية النفطية**	38
المطلب الأول	الوضع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية	38
أولا	احتياط النفط في الولايات المتحدة الأمريكية	38
ثانيا	إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية	39
ثالثا	استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية	41
رابعا	واردات النفط للولايات المتحدة الأمريكية	43
المطلب الثاني	المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة	45
أولا	الشق الداخلي لمفهوم امن الطاقة الأمريكي	45
ثانيا	الشق الخارجي لمفهوم امن الطاقة الامريكي	46
المطلب الثالث	استراتيجية تأمين الطاقة النفطية الأمريكية.	48
المبحث الثاني	**المحدد النفطي في السياسة الخارجية الأمريكية.**	54
المطلب الأول	مكانة النفط في الاقتصاد الأمريكي.	54
المطلب الثاني	دور النفط في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.	56
المطلب الثالث	البعد العسكري كأداة تنفيذ للسياسة الخارجية الأمريكية.	59
خلاصة الفصل		63
الفصل الثالث	**العراق في استراتيجية تأمين نفط الولايات المتحدة الأمريكية**	64
المبحث الأول	**مركزية العراق في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية**	66
المطلب الأول	أهمية العراق الجيوسياسية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة	66
أولا	موقع العراق الجغرافي	66
ثانيا	موقع العراق الجيوبوليتيكي	69
ثالثا	موقع العراق الاستراتيجي	71
المطلب الثاني	النفط العراقي وأهميته بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.	72

الفرع الأول	الوضع النفطي العراقي	73
المبحث الثاني	**الرهان النفطي في الحرب الأمريكية على العراق.**	76
المطلب الأول	أسباب الحرب الأمريكية على العراق.	76
أولا	امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل	77
ثانيا	علاقة صدام حسين بالإرهاب الدولي	78
ثالثا	تحرير العراق من ديكتاتورية النظام	79
المطلب الثاني	علاقة النفط بالحرب الأمريكية على العراق	80
المطلب الثالث	نتائج وتداعيات الحرب الأمريكية على العراق	83
أولا	على مستوى العراق	84
ثانيا	على الصعيد النفطي	85
ثالثا	تعزيز الهيمنة والزعامة الأمريكية	87
رابعا	منع عودة روسيا للشرق الأوسط	88
خامسا	احتواء التواجد الصيني في الشرق الأوسط	89
المبحث الثالث	**تطور السلوك الأمريكي في السيطرة على النفط بعد حرب العراق**	91
المطلب الأول	النفط في الحرب الأمريكية على الإرهاب.	91
المطلب الثاني	التواجد بمناطق جديدة كبديل لمصادر الإمدادات التقليدية.	96
المطلب الثالث	الأداة الاقتصادية والدبلوماسية كآلية لتأمين النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.	97
خلاصة الفصل		101
الخاتمة		103
قائمة المراجع		108
فهرس الجداول		119
فهرس الخرائط		119
فهرس الأشكال		120
فهرس المحتويات		121